الإثنين 4 كانون الثاني 2021
العدد 4237 السنة الخامسة عشرة
Lundi 4 Janvier 2021 no 4237 15ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

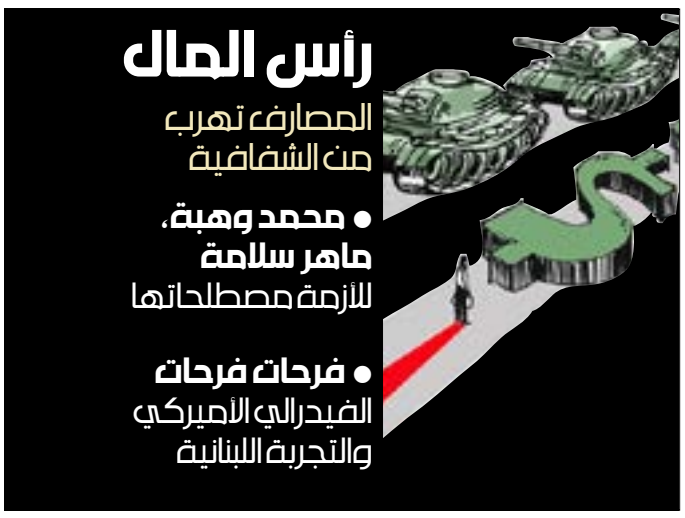

رأس المال

المصارف تهرب من الشفافية

● **محمد وهبة، ماهر سلامة**
للأزمة مصطلحاتها

● **فرحات فرحات**
الفيدرالي الأميركي والتجربة اللبنانية

القائد الأممي

[2 ـ 13]

(الأخبار)

على الغلاف

القائد الأممي

حسن عليق

بعد أيام على اغتيال اللواء قاسم سليماني، كان ديوسدادو كابييلّو، أحد أقوى الشخصيات في الحكم في فنزويلا (في العسكر كما بين المدنيين)، يلقي خطاباً في التجمع العالمي المناهض للإمبريالية، فافتتحه بطلب وقوف الحاضرين تحية «للشهيد الكبير الجنرال قاسم سليماني، الذي اغتيل على يد الإرهاب الأميركي الشمالي».

الرجل الذي أنقذ هيوغو شافيز من انقلاب العام 2002 وساهم في إنقاذ بلاده من محاولات انقلابية أخرى لاحقاً، لم يكن يتحدّث عن شهيد محور المقاومة من منطلق «التضامن الثوري» حصراً، هو يرى في إيران داعماً لبلاده أيضاً. توقيت الخطاب سبق بستة أشهر وصول شحنات

> **هي الحرب الكبرى التي يجب أن تُخاض، بالصورة نفسها التي خيضت بها بعد عام 1982، انطلاقاً من لبنان**

البنزين الإيراني إلى فنزويلا. لكنه تلا سنوات من التعاون بين طهران وكاراكاس في نواحي شتى، أبرزها الجانب العسكري الذي قلما يُصرّح عنه المسؤولون في البلدين. هناك برنامج عمل، هدفه تعويض النقص الذي تعانيه فنزويلا في قطع غيار الأسلحة والطائرات بسبب الحصار الأميركي، إذ سبق لإيران أن خاضت تجربة مشابهة مع جزء من سلاحها الأميركي الصنع مذ كانت تحت حكم الشاه. لكن الأهم هو مساعدة إيران لكاراكاس على مأسسة «الميليشيات الشعبية» في الدولة اللاتينية، لحماية نظام الحُكم من الانقلابات.

طيف قاسم سليماني كان حاضراً في كل هذه الميادين.

لكن كابييلّو كان ينطق بلسان تيار عريض في «الوطن اللاتيني الكبير». هذا التيار اليساري، سواء في الحكم أو خارجه، يرى في إيران الثورة، ومحور المقاومة، حليفاً موضوعياً. ففي تلك البلاد، ومنذ أكثر من 120 عاماً، كانت غالبية التجارب الاستقلالية الحقيقية تصطدم بالسياسات التوسعية للشمال. كان القائد الوطني الكوبي، الشهيد خوسي مارتي، مَن أوائل الذين تنبّهوا إلى هذه المعضلة، حيث لا تزال أطماع «أميركا الشمالية» هي العائق الأول أمام الاستقلال في أميركا الجنوبية.

يوم أمس، لاقى الرئيس البوليفي السابق وزعيم التحالف اليساري الحاكم في بلاده، إيفو موراليس، كابييلّو، ليصف سليماني بأنه أحد «أبطال القتال ضد الإمبريالية وشهدائه في العالم». كان موراليس أيضاً ينطق باسم التيار نفسه. هذا التيار الذي يرى أن تطوير بلاده وتحسين حياة السكان فيها يمران حتماً بمواجهة العدوانية الإمبريالية الأميركية.

استحضار كابييلّو وموراليس (من بين عشرات الأمثلة في أميركا اللاتينية) لا يهدف إلى «افتعال» بُعد أممي لشخصية سليماني. فهذا البُعد موجود فعلاً. ويندر، في العقود الأخيرة على الأقل، العثور على شخصيات يترك حضورها، كما غيابها، أثراً كبيراً في كل دول الإقليم، وصولاً إلى «أقاصي» العالم، كما هي حال سليماني. على مدى 22 عاماً، كان سليماني يعمل كوزير ثانٍ لخارجية إيران، ورئيساً ثانياً لجهاز استخباراتها الخارجية، وقائداً لقواتها خارج الحدود، وسفيراً فوق العادة لقائدها، وصلة وصل بينها وبين حلفائها، كما بين الحلفاء أنفسهم. وفي جميع الأدوار، لم يكن الحاج قاسم منفذاً لسياسات وحسب، بل صانعاً لها، ومشاركاً في رسمها. يمكن النظر إلى دوره في الحرب السورية، بعد عام 2012، كمثال اعتمده في كل عمله. ابتدع تجربة «الممرات الآمنة»: طرق يصل طول بعضها إلى عشرات الكيلومترات (وأحياناً المئات)، تخترق «أراضي العدو»، لتصل «الأراضي المحررة» بعضها بالبعض الآخر، وتسمح بنقل أمن للمقاتلين والسلاح والمال والغذاء والوقود وما يلزم للحياة، وتغيّر مجرى المعارك. هكذا كان يفعل أيضاً بين الحلفاء، في الإقليم وحول العالم. يصعب، بعد مرور عام على اغتياله، سدّ الثغرة التي خلّفها غيابه. والمحور الذي كان أحد قادته، مُلزَم، بعد مرور 12 شهراً على الجريمة، بالرد على قتله غيلة، مع رفيقه القائد أبو مهدي المهندس. وهذا الرد ليس للثأر حصراً، بل هو، أولاً، لإعادة ميزان حياة المحور إلى ما كان عليه قبل الثالث من كانون الثاني 2020. والرد هنا لا يكون، بإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في صفوف العدو، على المستويات كلها، وحسب. فموازين القوى تُحوَل، حتماً، دون التكافؤ في الضربات. الرد، في المقام الأول، هو في توسيع المساحات الآمنة، عسكرياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً، حول «الممرات الآمنة» التي أقامها سليماني ورفاقه، الشهداء منهم والأحياء، في طول الإقليم وعرضه، كما حول العالم. وتوسيع هذه الرقعة يبدأ بإخراج قوات الاحتلال الأميركي من الإقليم. هي الحرب الكبرى التي يجب أن تُخاض، بالصورة نفسها التي خيضت بها بعد عام 1982، انطلاقاً من لبنان. فاستقلال هذه البلاد مستحيل من دون مواجهة العدوانية الإمبريالية الأميركية، وأبرز مظاهرها الاحتلال العسكري المباشر.

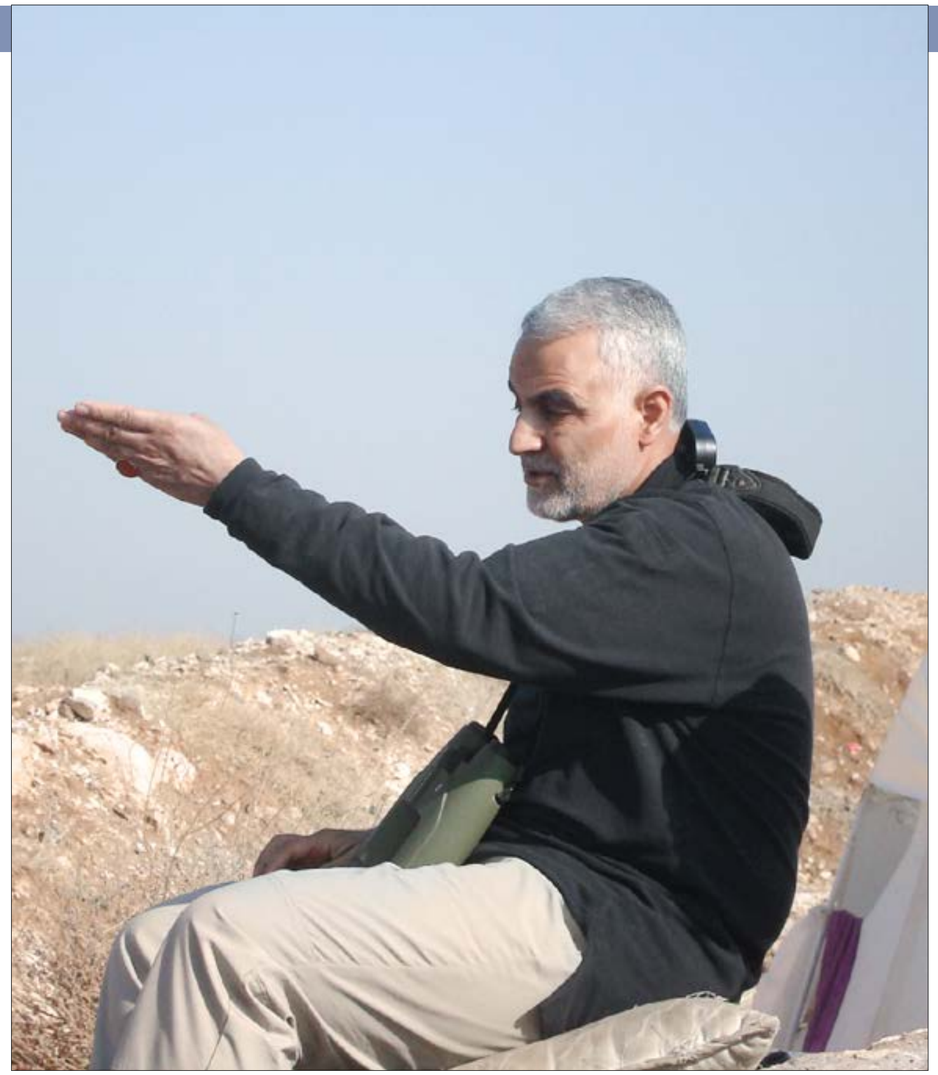

عاشق فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم
«وأشرقت الأرض بنور ربها ووُضع الكتاب وجيء بالنبيين والشهداء وقضي بينهم بالحق وهم لا يُظلمون»

أكرم العجوري *

كان انتصار الثورة الإسلامية في إيران من أهم الأحداث والمتغيرات التي أسهمت في تحويل منطقتنا العربية المدروعة بجيوشها، إلى منطقة أصبح للمقاومة الفاعلة في قوتها وعنفوانها موضع قدم راسخ وثابت فيها، مقاومة بانتصاراتها وإنجازاتها بددت أحلام هذا العدو بالسيطرة المطلقة.

وقد أسهم في عملية إحداث التغيير قدوم قائد قوة القدس الشهيد الفذ قاسم سليماني الذي عركته ميادين الحرب الظالمة المفروضة على شعبنا الأبي المسلم في إيران، والذي صقلتهُ مكائد الحرب ومفاجآتها. فبقدومه وخبرتهِ ومهاراته وشجاعته وحضوره الميداني حدث هذا التطور الكبير في أداء المقاومة وقوتها.

نعم هو الحاج قاسم بقدّه وقديده، رجل المقاومة والوحدة والقضية والنصر القادم، رجل إن أنصت إلى حديث كان الأكثر وقاراً وتواضعاً، وإن تكلّم كان الأقوى حجةً وبصيرةً وهيبة. يحترم الرأي ويصغي إليه مستفسراً ومستوضحاً. تتلاشى عنده المسافات. فالجميع بالوانهم وانتماءاتهم وعقائدهم إخوانٌ لهُ. لا يقف عند المشكلة عاجزاً، ولا يعطيها حجماً زائداً، يقترح ويقدّم الحلول. إن اختلف معهُ في الرأي فلا غضاضة، وإن اتفقت معهُ في الرأي فهي القناعة. يوحّد ويبحث عن القواسم المشتركة، ينظر دوماً بخطواته وتوجهاته وقراراتهِ إلى الأمام، لا يلتفت إلى الخلف نادماً أو متردداً أو لائماً. هو القائد المؤثر، الابن البار الوفي للمشروع ولدمائه، أبنائه وذويهم حباً ووفاءً وعرفاناً. هو المدرسة الممتدة من عبق التاريخ بإيمانه ووعيه وثورته. هو امتداد لمدرسة الإمام الخميني العظيم رحمه الله ومن خلفهِ الإمام القائد الخامنئي المؤمن الشجاع، مدرسة العلم والخير والإيمان والشجاعة، والصبر والمبادئ والإرادة. نعم هو من عباد الله، لله عاش وفي الله استشهد...

إن سُئلنا، من هو الحاج قاسم سليماني؟

لن نستطيع أن نجيب إجابة جزئية عن هذا السؤال، لتظل الإجابة الكاملة والتامة والمنصفة له وبحقهِ متروكة لمستقبل آتٍ بعيداً كان أو قريباً. كان لفلسطين وقدسها عاشقاً، لمقاوماتها موحداً وأخاً منهم ولهم، مقدماً البرامج ومُسهماً بنحو كبير في تحويل مقاوماتهم من زخم العمل إلى قوة، ومن ارتجاليتهِ واجتهاده إلى تخطيطٍ وتنظيم، ومن أعمال تكتيكية إلى أعمال استراتيجية، ومن الاستثمار المتواضع للإنجازات والانتصارات إلى الاستثمار الكامل، ومن ضعف المؤسسة السياسية والعسكرية إلى قوتها.

قيّم وإخوانه في المقاومة الفلسطينية الحروب على غزة على مدار الوقت من حرب 2008 - 2009، وحرب 2012، وحرب 2014. استخلصوا العبر، ووضعوا الإصبع على نقاط القوة والضعف فيها.

ووضع قائدنا وشهيدنا البرامج والمعالجات لتصويب الأخطاء، وتأمين النواقص والاحتياجات، ورفع الكفاءة والمهارة القتالية عند المقاومين. لم يترك شيئاً صغيراً كان أو كبيراً من لوازم العمل إلاّ قدّم لهُ التصوّر والحل، مُلزماً إخوانه بالتنفيذ.

ولم يبخل في تقديم ما تحتاج إليه ميادين التصعيدات والحروب، من الطلقة إلى البندقية إلى الدفع إلى مضاد الدروع إلى مضاد الطائرات إلى الصاروخ بكل أنواعه المتاحة.

اهتم بالمقاتل وحاجاته التدريبية وأدق التفاصيل فيها. أجرى العديد من المناورات المتعددة السيناريوات ليحاكي ما يناسب معاركهم هناك.

كان للتصنيع المحلي عندهُ اهتمام كبير، مدقّقاً ومتابعاً وسائلاً، وحريصاً على نقل الخبرات بكل أنواعها المطلوبة، وحريصاً أكثر على نقل كل جديد ومُبدع وقابل للتحقق.

دعم بقوة العمل على البنية التحتية (الأنفاق) على مستوى القطاع. وكان يسبق الجميع في تقديم التسهيلات والإمكانات والنصائح والحث على الإنجاز.

عمل المستحيل هو وإخوانه لتأمين الحاجات المادية المطلوبة والملحّة في زمن الحصار والعقوبات على إيران، وحرص على عدم تأخير إيصال الدعم المالي لإخوانه المقاومين المحاصرين في غزة.

كان الجميع يستشعر أهمية هذا الدعم وهذه البرامج في إحداث التغيير والتأثير الكبير على مجريات الأحداث والتصعيدات، وكل حرب جديدة تلي ما قبلها.

قال يوماً ستضربون تل أبيب، وكان قولاً لنا في حينه شبه معجزة. تسألنا حينها أنحن حقيقةً قادرون على ذلك؟

أنحن قادرون على التهديد والتلويح كما هدّد سماحة السيد القائد الكبير حسن نصر الله بضرب ما بعد حيفا، ويقصد «تل أبيب» عام 2006.

وكان ما وعد بهِ الشهيد قد تحقق، وبالفعل ضُربت تل أبيب من غزة بعشرات الصواريخ، وها نحن نهدّد بضرب ما بعد تل أبيب.

فعندما ينطلق لسان المؤمن الصادق صادقاً ووعداً بتقديم الدعم والعون لإخوانه المقاومين يأتي العون والمدد الإلهي مُلبّياً.

بُنيت الهياكل والتشكيلات العسكرية على امتداد قطاع غزة من كل الفصائل، خرج المئات بل الآلاف من المجاهدين لتلقّي التدريب على كل فنون القتال واختصاصاتها، وعاد الجميع بعلمٍ جديد ومهارة قتالية أفضل.

معاناة كبيرة وتضحيات هائلة بذلها الشهيد القائد قاسم سليماني وإخوانه في قطع المسافات الطويلة، وتذليل الصعاب، وأخذ الموافقات من دول بعيدة عن فلسطين لإيصال هذا السلاح المهم والضروري والمُكلف.

وأخيراً وصل السلاح وتسلمه المقاومون وقاتلوا به، وضربت الصواريخ، وحققت الردع، وأذلت قادة هذا الكيان الغاصب ومستوطنيه، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الفاسد نتنياهو أمام جمهوره وبين مؤيديه، فانزلتْهُ صاغراً مرعوباً عن منصات الدعاية الانتخابية، ما زاده حقداً ونزعةً للانتقام من قادة المحور.

تطوّر الصاروخ وأصبح أكثر دقّة في الإصابة، وأبعد في المدى، وأكبر في حجم الرأس الحربي ووزنه، وما زال العمل والإبداع جارياً في كل المجالات، المعروف منها وغير المعروف.

نختتم:

إن هذا المحور العظيم الممتد من إيران إلى العراق فسوريا فاليمن فلبنان ففلسطين سيتّسع أكثر، وسيتعاظم شأنه، وسيتحقق مراده، فوعد الله بالنصر على بني إسرائيل منجز لا محالة، ودخول البيت المقدّس آتٍ، ودماء شهدائنا الأبطال، قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس وعماد مغنية وفتحي الشقاقي وأحمد ياسين وأبو عمار وأبو علي مصطفى وجهاد جبريل وأبو عطايا وبهاء أبو العطا لن تذهب هدراً، وإنّ إخوانهم وأحباءهم هم من سيجْهون الضربة القاصمة والحاسمة لهذا العدو، وسيقتلعونه من جذوره.

* «أبو محمد أكرم» - عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

قاسم سليماني...

تحالف المستضعفين بوجه الإمبرياليّة

وليد شرارة

في اللحظات التي تلت استشهاد اللواء قاسم سليماني، شرعت أجهزة الدعاية الخليجية والذباب الإلكتروني الناشط على وسائل التواصل الرقمي في حملة إعلامية - سياسية تهدف إلى اغتياله معنوياً، استكمالاً لاغتياله جسدياً. فالرجل الذي شارك إلى جانب القادة الآخرين في محور المقاومة في مواجهة الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة، وفي تطوير قدرات هذا المحور كمّاً ونوعاً، ما انعكس تحوّلاً تدريجياً ولكن مستمرّاً في موازين القوى لغير مصلحة أعدائه، اتُّهم بالمسؤولية عن الويلات التي حَلّت بملايين السوريين والعراقيين من جرّاء الحرب التي عصفت بالبلدين. السردية المذهبية التي قُدِّمت للتعمية على الطبيعة الفعلية لهذه الحرب المحلّية/ الإقليمية/ الدولية التي شُنّت على البلدين، وتصويرها على أنها صراع تناحري ووجودي بين «السُّنة» و«الشيعة»، وضعت الشهيد سليماني، بحكم موقعه العملي في إدارة المجابهة، على رأس قائمة المتّهمين بما نجم عنها من أهوال بشرية ومادية. الاغتيال المعنوي والسياسي لأحد قادة محور المقاومة، عبر تشويه قناعاته ودوره وإظهاره على أنه يقود حرباً مذهبية ضدّ «السنّة»، لا يقلّ خطورة عن جريمة قتله في خضمّ المعركة المحتدمة في منطقتنا. فالشهيد سليماني، قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، كان تجسيداً حيّاً على أرض الواقع للثوابت المبدئية التي حكمت وما زالت سياسة الجمهورية الإسلامية تجاه قضايا الإقليم والعالم، وفي مقدّمتها قضية فلسطين، والوحدة الإسلامية، وتحالف الشعوب المستضعفة ضدّ الإمبريالية. وقد اتّضح بشكل جليّ التزام «شهيد القدس»، كما سمّاه رفاق السلاح في فصائل المقاومة الفلسطينية، بهذه الثوابت خلال محطّات حاسمة من مسيرته الجهادية، وكذلك خلال التطوّرات التي شهدها الإقليم العربي - الإسلامي في العقد الأخير، والتي ما زالت محطّ تأويلات وتحليلات متضاربة.

الانتفاضات الشعبية «صحوة إسلامية»

«في منطقتنا اليوم بات هناك أكثر من إيران. مصر أضحت إيران أحببتم ذلك أو كرهتم. هي ستصبح إيران ثانية رغماً عنكم... جميع الحكومات العربية ستُسقطها شعوبها. أقوى الحكومات وأكثرها ظلماً تمّت الإطاحة بها والبقية ستتبعها. لن تستطيعوا إبقاء أيّ بلد تحت حكم عائلة أو قبيلة بعد الآن. نظام جديد في طور التشكّل في العالم يرتكز أساساً إلى الروحانية والعدل». لَخّص اللواء الشهيد في هذا الخطاب الذي ألقاه في كرمان في 27 آب/ أغسطس 2011 موقف قيادة الجمهورية الإسلامية من الطابع الرئيس للانتفاضات الشعبية التي عصفت بالعالم العربي منذ نهاية 2010، والتي كان المرشد علي خامنئي قد وصفها بـ«الصحوة الإسلامية» في خطبة ألقاها في 4 شباط/ فبراير من السنة نفسها في ذكرى الثورة الإيرانية. بطبيعة الحال، لم تَغِب عن بال القيادة الإيرانية حقيقة أن الزلزال الشعبي الهائل الذي وقّع سيّفتح الباب أمام صراعات داخلية محتدمة حول الخيارات الواجب اعتمادها بعد إزاحة رأس هرم السلطة في بلدين كتونس ومصر مثلاً، وأمام التدخلات الخارجية للحؤول دون القطيعة مع السياسات المتّبعة من قِبَل النخب الحاكمة سابقاً. صراع الخيارات بعد إسقاط رأس هرم السلطة بين التيارات والقوى المتعدّدة المشاركة في الثورات هو واقع عرفته غالبيتها في التاريخ المعاصر، بما فيها الثورة في إيران. وقد كشف السيد حسن نصرالله، في مقابلته الأخيرة مع قناة «الميادين»، أن الشهيد سليماني كان متخوّفاً من إمكانية ركوب الولايات المتحدة موجة الثورات لحرفها عن مسارها، ومنعها من تحقيق أهدافها، وتهديد الأنظمة المعادية لهيمنتها، كما تمّ لاحقاً في سوريا. لكن، وعلى الرغم من إدراكها لهذه المخاطر، فإن القيادة الإيرانية راهنت على أن الأطراف الإسلامية المساهِمة في هذه الثورات، وبينها «الإخوان المسلمون»

> **لقد جاء الدعم الذي وفّره للمقاومة ترجمة لقناعاته بأن فلسطين هي القضية الكفيلة بجمع شمل الأمّة**

الذين تربط إيرانَ بقسم وازن من قياداتهم علاقات قديمة ووثيقة، ستكون القوة المركزية في الدفع نحو تحوّلات جذرية سياسية واقتصادية تنسجم مع ثوابتها الأصلية في الدفاع عن الاستقلال وعن قضية فلسطين، ومناهضة الهيمنة الإمبريالية. رأت هذه القيادة في الثورات العربية فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة الإسلامية التي دعت إليها الثورة في إيران منذ انتصارها. مصادر كثيرة، قريبة من إيران و/ أو معادية لها، ككتاب «قائد الظلّ» للصحافي الإيراني المعارض أراش عزيزي، تُؤكّد أن المسؤولين في هذا البلد، وبشكل خاص الشهيد سليماني، عملوا بكدّ في تلك الفترة للتوصّل إلى صيغة تنسيق مع القوى الإسلامية العربية. غير أن التحالف مع إيران لم يكن توجُّهاً يحظى بالإجماع داخل قيادات هذه القوى، وقد رأى تيّار معتبَر في صفوفها أن استراتيجية «التمكين» التي ينادي بها، والتي تقدّم أولوية الوصول إلى السلطة على ما عداها، تفترض التوصّل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، ما يتعارض وتعزيز العلاقات مع طهران. التطوّرات التي تلت، الناجمة عن تفاعل عوامل داخلية وخارجية، أدّت إلى إقصاء القوى الإسلامية من السلطة كما تمّ في مصر، أو تحجيم دورها ونفوذها كما جرى في تونس. ومن دون الدخول في تقييمات حول أسباب هذا الأمر، فإن الثابت هو أن القيادة الإيرانية، والشهيد سليماني شخصياً، أَولا في أن يكون انتصار الانتفاضات مناسبةً للتأسيس لوحدة سياسية بين دول الفضاء العربي - الإسلامي حول قضاياها المشتركة.

أولوية فلسطين في جميع الظروف

أفضى الصراع الذي انفجر في سوريا سنة 2011 إلى انقسام حادّ بين الأحزاب والتنظيمات الإسلامية التي كانت في غالبيتها العظمى، باستثناء تلك السورية، تقف في المعسكر نفسه المؤيّد للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، والرافض للهيمنة الأميركية - الإسرائيلية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. وقد عَزّز الدعم الكبير والمتعدّد الأوجه من قِبَل إيران و«حزب الله» للمقاومة الفلسطينية، وفي القلب منها «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، من تماسك المعسكر المذكور، وتجلّى ذلك خلال العدوان على لبنان في صيف 2006 وفي الحروب على غزة في أعوام 2008 - 2009 و2012. غير أن الخلاف الذي تفاقم حول المعركة الدائرة في سوريا، والذي أدّى إلى خروج «حماس» من هذا البلد، أفضى إلى اتّهامات حادّة متبادلة بين مكوّنات المعسكر المذكور. وفي أوج الخلاف، أي في صيف 2014، عندما وقع عدوان صهيوني جديد على غزة، حرص الشهيد سليماني على إعلان وقوفه بقوّة إلى جانب المقاومة الفلسطينية و«كتائب عزّ الدين القسّام» تحديداً، الذراع العسكرية لـ«حماس»، في رسالة وَجّهها إلى قيادتها ومجاهديها. وجاء في الرسالة أن «فلسطين في هذا الزمن هي الحدّ الفاصل بين الحق والباطل وبين الجور والعدالة... هي البركان الإلهي الذي لا يمكن إخماده إلا بدحر الغاصب المحتل. سنستمرّ في نصرة فلسطين حتى تبيت الأرض جهنماً للصهاينة ولن نتوانى للحظة عن الدفاع عن المقاومة ودعمها ودعم الشعب الفلسطيني». ليس سرّاً في مرحلة ما بعد العدوان أنه قام بدور أساسي لرأب الصدع بين «حماس» وإيران، ولتعزيز التحالف بين الطرفين. لقد جاء الدعم النوعي الذي وَفّره لفصائل المقاومة ترجمة لقناعاته المبدئية بأن فلسطين، إضافة إلى كونها قضية حق، هي القضية المركزية الكفيلة بجمع شمل الأمّة التي عمل الأعداء على تقسيمها وتأجيج الفتن في داخلها لتأبيد سيطرتهم عليها.

على الغلاف

عام على شهادة سليماني: تحديات مشروع الـمقاومة

حسام مطر

مقدمة

يحدد إندور روبرتس صاحب كتاب «القيادة في الحرب: دروس أساسية من أولئك الذين صنعوا التاريخ» عشرة دروس يتصف بها القادة العظماء: الطاقة على العمل، والقدرة على التخطيط والتكيّف، وذاكرة عظيمة، والحظ، وفهم الوجدان العام، وأعصاب متماسكة، وإصرار ملهم، والتعاطف، والوعي السياسي، وأخيراً اللامنطق في التوقيت المناسب. يمكن أن تنطبق هذه الصفات بسهولة على قاسم سليماني، بل كأن الكتاب عنه. لكن الصفة الأهم ربما في حالة الشهيد سليماني هي الأخيرة، أي القدرة على تجاوز المنطق في الوقت الصحيح. بمعنى أن على القائد امتلاك خيال سياسي خصب فلا تكبّله الوقائع الماثلة بين يديه. وهكذا سيرى الإمكانات والظروف المنطوية في كنف الأحداث ويستشعر روح الاتجاهات المستجدة، فيصير قادراً على تخيّل مستقبل يقع خارج تصوّر العموم، ثم يضع برنامج عمل ليحقق ذلك المستقبل بعد أن يدمجه في أهدافه الكبرى. إن تقدّم التاريخ يعتمد على هؤلاء الأشخاص تحديداً.

استلم الشهيد سليماني مسؤولية قوة القدس في العام 1998 حين كان النظام الإقليمي الأميركي يبدو صلباً ومتماسكاً. لكن خلال 22 عاماً، حتى تاريخ شهادته، تمكّن مشروع المقاومة من أن يجعل الحديث عن «شرق أوسط ما بعد أميركا» مألوفاً حتى في واشنطن نفسها، وأن تمتلىء صفحات التقديرات الأمنية الإسرائيلية بالحديث عن المخاطر الاستراتيجية، وأحياناً الوجودية، التي يمثلها مشروع المقاومة.

في المقابل دأبت كل من واشنطن وتل أبيب وملحقاتهما في الإقليم على محاولة الاستجابة والتكيّف مع التحديات والتهديدات التي فرضها مشروع المقاومة. هنا تحقق القوتان بعض النجاحات بالاستفادة من موارد القوة المادية الهائلة وطبيعة النظام الدولي وفعالية المؤسسات الأمنية والسياسية والتقدّم التكنولوجي النوعي والمتسارع وكذلك تداعيات الحروب الأهلية والانقسامات المحتدمة على مدى المنطقة. فالصراع هو تفاعل إستراتيجي ديناميكي، وهو في عالم اليوم يشبه لعبة شطرنج تدور بشكل متوازٍ على عدة رقع متجاورة ومتصلة على شكل شبكة. وعليه، من طبيعة الأمور أن يكون مشروع المقاومة بدوره أمام تحديات مستمرة ما دام الصراع محتدماً. واليوم بعد عام كامل على شهادة سليماني ورفيقه أبو مهدي المهندس، يمكن إيجاز التحديات الماثلة أمام مشروع المقاومة في المنطقة ضمن ثلاث فئات: الردع، الاحتواء، والبناء.

أولاً: في مجال الردع

1 - ضبط الانكشاف الأمني: يعاني مشروع المقاومة من بروز فجوة في الردع الأمني لصالح العدو الإسرائيلي الذي تزداد قدرته على الاختراق الأمني والعمل من دون بصمة داخل ميادين مشروع المقاومة بالتوازي مع صلابة حصانته الأمنية. هذا التقدّم يعكس في جزء منه نجاح المقاومة على مستوى الردع العسكري، ما دفع قادة العدو إلى تخصيص موارد هائلة لأدوات «المنطقة الرمادية». هذه القفزة الأمنية الإسرائيلية لها ظروفها المرتبطة بالتعاون الاستخباري العالمي مع كيان العدو وقدرة عملائه على التحرك بحريّة حول العالم والخبرة المتراكمة للمؤسسة الأمنية وانكشاف مجتمعات المنطقة للتجنيد البشري لأسباب مرتبطة بحروبها الداخلية وتداعياتها. إلا أنه يبدو أن عامل التكنولوجيا تحديداً قد بدأ يترك أثراً جلياً. فلا يُخفى أن كيان العدو من أكثر القوى تقدماً في مجال التكنولوجيا والأمن السيبراني وتطبيقات الذكاء الصناعي، وهذا كله يتم دمجه في المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. فالأقمار الاصطناعية التجسسية الإسرائيلية تغطي بكفاءة مساحات واسعة من المنطقة، وكذلك أدوات التجسس الرقمي والالكتروني ما يمنح استخبارات العدو كميات هائلة من الداتا الدقيقة مع برمجيات شديدة التطور قادرة على معالجتها في وقت محدود، وتقديم خلاصات تتيح للعدو فك جملة من الأسرار والألغاز والأحاجي.

يوجب هذا الواقع على مشروع المقاومة تخصيص مزيد من الموارد المتاحة للمجال التكنولوجي لتوظيفه في الجهود الأمنية وتطوير آليات عمل مضادة، دفاعية وهجومية، متكيفة مع التقنيات الإسرائيلية المستجدة وترميم جزء من الردع الأمني بالردع العسكري كما يفعل حزب الله.

2 - حفظ الردع العسكري: يواصل مشروع المقاومة نجاحه في تحقيق ردع عسكري متقدّم ضد أبرز جيوش العالم، أي الجيشين الأميركي والإسرائيلي. تتفاوت متانة هذا الردع بين ساحة وأخرى، ولكنه متماسك في العموم. إلا إن جيش العدو الإسرائيلي تحديداً يُدخل تحسينات هجومية ودفاعية ملحوظة على منظوماته وهذا ما يوجب على قوى المقاومة مواصلة تعزيز عمليات بناء القوة وتحديثها. هجومياً عبر تطوير مشاريع الصواريخ الدقيقة كماً ونوعاً وفي مدى انتشارها، وكذلك برامج الطائرات المسيّرة وأدوات الحرب السايبرانية. ودفاعياً الاهتمام بكل ما من شأنه رفع الكلفة البشرية لأية مناورة هجومية للعدو (مثل الوحدات الخاصة، والتحصينات والمنشآت، ومنظومات التحكم والسيطرة، والصواريخ الموجّهة في البر والبحر) وتقليص تأثيرات التفوّق الجوي الإسرائيلي (منظومات للدفاع الجوي، وعمليات التضليل الأمني والدفاع السلبي). بالمجمل ينبغي تطوير أساليب القتال وتكتيكاته بما يتناسب مع تحوّل الجيش الإسرائيلي إلى جيش الذكاء الصناعي.

ثانياً: الاحتواء

3 - تعطيل نتائج مسار التطبيع. وأبرز هذه النتائج محاولة بناء شبكات إقليمية تعزل مشروع المقاومة، وتعزيز هامش المناورة الإسرائيلية في المنطقة، وإنشاء نواة لحلف إقليمي، وتطويع الوعي العربي بما يكرس تفوّق المشروع الصهيوني وانتفاء جدوى المقاومة. وهنا يكون مشروع المقاومة أمام استحقاقات بناء شبكات تعاون إقليمي موازية (لا سيما في المجالات التي تنعكس على الحياة اليومية لعموم الناس)، ودمج الدول المطبّعة ضمن معادلات الردع العسكرية والأمنية (هنا يصبح لليمن أهمية مضاعفة ضمن مشروع المقاومة)، وتطوير الاتصال الشعبي لتقييد مفاعيل التطبيع الرسمي، ودعم مبادرات المقاطعة ونزع المشروعية عن كيان العدو. وكذلك حماية ثقة شرائح أساسية من مجتمعات وشعوب المنطقة بجدوى مشروع المقاومة وضرورته وقدرته على محاكاة الأسئلة الملحّة في الوجدان العام ولا سيما لدى الشباب والنخبة.

4 - الالتفاف على العقوبات الأميركية. ستواصل واشنطن التركيز على استهداف خصومها في محور المقاومة بسلاح العقوبات المالية والحصار الاقتصادي نظراً لكلفته المتدنية وعوائده الملحوظة. أصبحت العقوبات جزءاً من طبيعة النظام الدولي الحالي، ويتيح تقدّم الاستخبارات المالية جعل العقوبات أكثر دقة لتعمل كسلاح موجّه يصيب قطاعات حساسة بذاتها. هنا تجد قوى المقاومة نفسها بحاجة لتقليص الاعتماد على الشبكات الرسمية للنظام المالي الدولي والتسلل إلى الشبكات غير الرسمية وبناء شبكات موازية مع قوى دولية وإقليمية متضررة من العقوبات والانضمام إلى سلاسل توريد معها. وفي الداخل يُفترض تطوير قطاعات التكنولوجيا بشكل أساسي، والسعي نحو الاكتفاء الذاتي في السلع الاستراتيجية أو تأمينها من مصادر مستدامة، وبطبيعة الحال أن تضمن قوى المقاومة نظماً اجتماعية تؤمن شروط الأمان الاجتماعي في الصحة والتعليم والسكن بما يعزز قدرة صمود الشرائح المهمشة.

> مشروع المقاومة أمام استحقاقات بناء شبكات تعاون إقليمي موازية لمواجهة مشروع التطبيع لا سيما في المجالات التي تنعكس على الحياة اليومية لعموم الناس

5- منع صعود جماعات العنف التكفيري مجدداً ولا سيما داعش. تحوّل تنظيم داعش إلى حرب العصابات خلال العامين الأخيرين وهو يستفيد من المناطق الهشة المترامية جغرافياً والمأزومة ديموغرافياً بين سوريا والعراق وكذلك من التوظيف الأميركي المباشر وغير المباشر له، لتنشيط نفوذه وتكثيف ضرباته. يستفيد الأميركيون من هذا التنشيط، إضافة إلى استنزاف قوى المقاومة وحلفائها في سوريا والعراق، لشرعنة بقاء القوات الأميركية في كلا البلدين وربما زيادة عديدها عند الضرورة وكذلك ليحصل البنتاغون على موارد مستدامة تحت عناوين دعم الحلفاء المحليين (مثل قسد) و«ضمان استقرار المجتمعات المحلية». ليس من حل جذري قريب لمسألة داعش ولذا المطلوب استراتيجية بعيدة الأمد للتعامل مع وجودها وفق أولويات ميدانية وسياسية. ففي مناطق محددة ينبغي القضاء على مجموعات داعش، واحتواؤها في مناطق ثانية واستنزافها في أخرى، إلى حين توافر شروط إنهاء تهديدها.

ثالثاً: البناء

6 - صيانة المشروعية الداخلية. تتيح سطوة التكنولوجيا وفجوة الموارد لمنظومة الهيمنة الأميركية أن تخوض حروب معلومات واسعة واستهدافاً ممنهجاً لعقول وقلوب المواطنين في مجتمعات الفواعل المعادية وذلك بفعالية عالية وكلفة محدودة، عدا عن البرامج الموجّهة للنخب خصوصاً. يتزامن ذلك مع ميل المجتمعات المعاصرة إلى رفع توقعاتها حول الرفاهية ومسؤولية السلطات السياسية عن ذلك مع القدرة على ممارسة النقد والاحتجاج. تخوض أميركا وحلفاؤها معركة شرسة لاقناع الرأي العام أن قوى المقاومة، أنظمة وأحزاباً، تتحمل مسؤولية تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بسبب الفساد وسوء الإدارة والانغماس في معارك إيديولوجية «زائفة»، وكذلك أنها تمارس السياسة بالاقصاء وحكم القلة والسيطرة والاكراه. وتصبح هذه الحملات أشد تأثيراً بمقدار ما يشعر أبناء تلك المجتمعات بالأزمات في حياتهم اليومية ما يتيح خلق انقسامات تهدد استقرار القوى المعادية للمشروع الأميركي وشعبيتها.

لا تُبنى تلك المزاعم الأميركية على مجرد أكاذيب بل تستند أحياناً إلى وقائع مجتزأة أو محرّفة. إن قوى المقاومة معنية بالمواجهة هنا على مستويين: المستوى المعرفي/الخطابي بكشف ارتباط أزمات دول المنطقة ومجتمعاتها بطبيعة النظام الدولي النيوليبرالي وآليات الهيمنة المنطوية داخله وكيف يجري افقارها وامتصاص فوائض القيمة منها وعرقلة نهوضها عبر سياسات ممنهجة من الولايات المتحدة. وانطلاقاً من ذلك إبراز العلاقة المباشرة بين المواجهة العسكرية والسياسة مع المشروع الأميركي ونوعية الحياة اليومية لشعوب المنطقة. وعلى المستوى العملي/السياسوي عبر انشاء مؤسسات حديثة خاضعة للمحاسبة والشفافية مقرونة بهوامش من العمل السياسي والحريات والمشاركة الشعبية تسمح بقيام عمليات كفؤة لاقرار سياسات اقتصادية واجتماعية وقانونية تعزز المصالح العامة من دون التنكر لبعض ضرورات الصراع لكن وفق حاجات الحد الأدنى.

7- تطوير التحالفات والشراكات: مع مواصلة تفكك النظام الإقليمي القديم للمنطقة تبرز أدوار لقوى دولية جديدة في المنطقة وتحدث انقسامات بين قوى إقليمية لطالما كانت ضمن المحور الواحد وتصعد حركات اجتماعية معاصرة. هنا يواجه مشروع المقاومة تحدي الاستفادة من هذه التحولات بشكل سريع وبناء مصالح مشتركة مع هذه القوى ولو في مجالات محددة حيث يبدو أن معظم هذه القوى الدولية والإقليمية والمحلية لا يرغب أن يخوض في سياسة المحاور. إن قوة مشروع المقاومة ثم قدرته على إنشاء وحماية مصالح ذات مزايا تنافسية يرغب الآخرون بالانتفاع منها هي الضمانة لجذب هؤلاء الشركاء المحتملين. إن هذه الشراكات تستوجب الخوض في مساومات لتقاسم المنافع والأعباء ولبناء الثقة على المدى القريب ثم دمج الشركاء المحتملين والتكامل معهم ضمن شبكات مختلفة (الطاقة والتكنولوجيا والتجارة والنقل والمعرفة). والتحدي هنا أن منافسي مشروع المقاومة في المنطقة لديهم خططهم أيضاً في هذا المجال ولديهم أفضلية الموارد والمرونة والسرعة وخاصة بعد انطلاق قطار التطبيع.

8- انجاز تسويات سياسية/اجتماعية. مع الخمود النسبي للحروب الأهلية والانقسامات الداخلية الحادة بعد عقد على بدء الانتفاضات العربية عام 2011، تجد قوى المقاومة نفسها أمام تحدي التعامل مع مفاعيل تلك الأحداث عبر تسويات سياسية موضعية أو شاملة ومراجعات مشتركة مع بعض قوى الإسلام السياسي والتيارات القومية التي تشترك جميعها في كونها مأزومة ويلزمها البحث عن مسار مختلف. لا بد من تنظيم الخلاف مع ما أمكن من الحركات الاجتماعية وإدارته ثم الخروج منه بحسب السياقات الداخلية والاقليمية لكل حالة. كما أن قوى المقاومة مضطرة للتعامل مع ظاهرة الحراكات الشعبية المستجدة التي يسعى الأميركيون إلى تحويلها إلى ثورات ملونة في المجتمعات المعادية. إن هذه الظاهرة تنطوي على أبعاد حديثة تعكس أزمة النموذج النيوليبرالي والاهتمام المتزايد بالمستوى المحلي وقضايا العدالة الاجتماعية والتباين في توزيع المداخيل والثروات ومعاداة السلطة بما تمثل تحالفاً مع رأس المال بما يؤسس لحكم «الأوليغارشية». وتتداخل هذه الظاهرة في بلادنا مع منافسات القوى الدولية والإقليمية والانقسامات الهوياتية بما يزيدها إلتباساً. على مشروع المقاومة استعادة مفهوم العدالة الاجتماعية وجعله ركناً في مشاريعه الداخلية ومعياراً للفرز في التحالفات والخصومات. إن القضية الاجتماعية عابرة للانقسامات الهوياتية التي تُفتعل بوجه مشروع المقاومة، وإن حماية إيمان الشرائح المهمشة بقضية المقاومة ضروري وحيوي.

9- التشبيك البيني. إن مشروع المقاومة أمام تحدي «الجغرافيا الوظيفية» الذي لا يقل أهمية في عالم اليوم عن الجغرافيا السياسية. لا غنى عن إقامة شبكات عابرة للحدود بين الدول حيث لقوى المقاومة حضور نافذ. إن إيديولوجيا المقاومة ما فوق الوطنية يجب أن تترافق مع بنى مادية عابرة للحدود تعزز من الروابط المصلحية المرتبطة بحياة شعوب هذه الدول ونموها ورفاهها. يمكن الانطلاق من مشروع واحد واختباره ثم البناء على نتائجه. مع إدراك الحاجات التمويلية الكبيرة لهكذا مشروعات وما ستواجهه من مقاومة ولكن المستفيدين المحتملين كثر أيضاً بما في ذلك قوى دولية ذات مصلحة. يحق لنا مثلاً أن نطمح بخط سكة حديد عصرية يصل من طهران إلى بيروت ينقل البضائع والمعدات والسياح والطلاب والخبرات وينشّط الاستثمارات ومتشابك مع خطوط أخرى تصل نحو تركيا والعمق الاسيوي. مع انطلاق قطار التطبيع سيشتد الصراع على بناء شبكات التكامل الاقتصادي في المنطقة، شبكات تجذب لاعبين وتهمّش آخرين.

خاتمة

مع فداحة الخسارة إلا أن الشهيد سليماني رحل بعد أن أنجز القسم الأصعب من المهمة، أي أن يحوّل المستحيل إلى ممكن، فجعل ما بدا قبل عقودٍ لا منطقياً وجنوناً يظهر على أنه عين المنطق والضرورة. يشير روبرتس إلى أن القائد العظيم قادر على جعل الجنود والمدنيين يؤمنون أنهم جزء من هدف أكثر سمواً من وجودهم حتى، وأن يستشعروا بروح القائد مغروسة فيهم. لم يعد سليماني شخصاً بل أسطورة ورواية، وهي أمور قد لا يحتاجها كثيراً الأقوى مادياً لكنها لا غنى عنها للذين رأسمالهم الأساس في الصراع هو إيمانهم بقضيتهم وأرواحهم الحرّة وإرادتهم الصلبة على القتال. قتلت أميركا قاسم سليماني وهذا أمر متوقع بعد 40 عاماً من حربه المفتوحة ضد إمبراطوريتها، لكنها في اللحظة عينها توّجته قديساً في حكايات النضال العالمي ضد الاستعمار والهيمنة. مضى الشهيد سليماني لكنه «ما زال حياً» كما ورد في تقدير إسرائيلي حديث. فقادة العدو تحت وطأة كابوس ما يعتبرونه الخطة الكبرى لسليماني وإرثه الأكثر رعباً، ألا وهي زرع محيط كيانهم من لبنان وفلسطين وسوريا وصولاً إلى العراق واليمن حتى إيران بعشرات الالاف من الصواريخ الدقيقة من مديات مختلفة. هذا «اللا منطق» السليماني جعل لنا سهماً في صناعة مستقبل مختلف للمنطقة.

الشهيدان القائدان سليماني وأبو مهدي المهندس خلال معركة جرف الصخر ضد «داعش» في العراق (الأخبار)

«لكم الساعة ولنا الزمن»

رودولف القارح

هل يُمكن إضافة شيء إلى ما قاله كل من شارك مَسيرة الحاج قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، بدءاً بسيد المقاومة؟

رأيت وجهيهما، للمرة الأولى، في مشهد مُصوّر على الخطوط الأمامية في مواجهة «داعش» في العراق. أعاد المشهد إلى ذاكرتي، مع حفظ المقاييس والشروط الظرفية التاريخية طبعاً، قراءات عن المواجهات التي دارت بين القوات السوفياتية التي دافعت عن موسكو في وجه الغزو النازي في الأشهر الحاسمة، نهاية 1941، حين كانت قوات «الجيش الأحمر» تعيد تنظيم صفوفها وتحشدُ قواها لتنهي المعركة بانتصار ساحق على الجيوش الغازية. كما أعاد إلى ذاكرتي شخصيتين بارزتين في هذه المعركة هما الجنرال إيفان بانفيلوف والعقيد باورجان موميش أولي اللذان قادا على الجبهة الأمامية معارك المواجهة المباشرة مع العدو بقدرات بشرية وعتاد أقل بما لا يقاس مما لدى العدو.

تداخلت صور الرجال الأربعة في ذهني وتخيلتهم يخوضون معركة مشتركة. واجه العقيد باورجان، بقوة لا تتعدّى 800 ضابط وجندي، لواءً نازياً من 12 ألف عنصر من القوات الألمانية المدرّعة، ونجح في صدّ الهجمات المتتالية على «درب فولوكولك»، أحد أهم مفاتيح الدفاع عن موسكو، لثلاثة أيام كاملة. عندما روى لاحقاً تفاصيل المعركة لم يكن له كلام في الفنون العسكرية، بل في إدارة الروح لانتصار الحياة. قال: «إذا أرَدْت أن تبقى على قيد الحياة وتنتصر، فعليك أن تواجه من أتى إليك لقتلك. الوطن هو أنت، هو نحن، رفاقك، هو أسرتك، الوطن هو أمّهاتنا، هو زوجاتنا، هو أولادنا (...). وأنا قائدكم أريد أن أحقق إرادة زوجاتنا وأمهاتنا، إرادة شعبنا، أريد أن أقودكم إلى المعركة لا من أجل أن تموتوا بل لتحيوا وتبقوا على قيد الحياة».

أتى العقيد باورجان كما الجنرال بانفيلوف من قلب كازخستان للدفاع عن أرض الوطن على جبهة موسكو، وله نُصُب تذكارية في بلده الأم وفي روسيا.

مجدداً عادت الصورة تتداخل في عينَيَّ عندما سمعت ابنة الحاج قاسم تروي، بصفاء وقوة ويقين وبكلامها المؤثر، الحوافز الأخلاقية التي كانت تدفع بوالدها إلى التواجد في جميع الجبهات إلى جانب المقاومين لمواجهة عدو واحد بأوجه وأقنعة متغيّرة في العراق وسوريا ولبنان. لفتتني، على مقلب آخر، أنماط قراءة الأحداث، وتحديداً في الإعلام السائد الغربي الأطلسي - ومُشتقّاته الذيلية - بصفته مرآة لما يَدُور ويُخطط له في غرف إدارة الحروب من البنتاغون إلى الحلف الأطلسي.

قراءات مبنية أساساً على الشخصنة، والتركيز على سرديات ترسم نظرتها إلى الشعوب والدول وكأنها هَرَمٌ مقلوب على أرسه يُختزَل بشخص الرئيس على غرار ما رافق الحرب على سورية. هذه الرؤية هي لازمة تاريخية للقراءات الاستعمارية الأوروبية ووريثتها الأميركية لواقع شعوب العالم. في هذه القراءات لا وجود للأوطان ولا للمؤسسات ولا للثقافة ولا للتاريخ. أما التراث فهو خاضع لنظرة جامدة متحجّرة شبه ميتة لا تصلح سوى للنهب المنظم أكان رسمياً أو خاصاً.

فيما المسافة بين الشخصنة والشيطنة والأبلسة قصيرة جداً، ومنها إلى الجريمة خطوة لم يتوانَ البعض عن اجتيازها. هل من الضروري، هنا، ذكر قافلة القادة الشهداء ووقاحة العدو الإسرائيلي في مناقشة الاغتيالات وجدواها على الشاشات؟ هل ننسى كلام وزير الخارجية الفرنسي السابق لوران فابيوس بحق الرئيس الأسد؟ تباهى دونالد ترامب رسمياً بالمسؤولية عن الاغتيال. لكن هل ننسى أسلافه؟ هل ننسى الإرث الثقيل الذي يحمله الغرب الأطلسي؟ لنستذكر فقط الاغتيالات التي رافقت خروج الشعوب من حقبة الاستعمار المباشر. هل ننسى لومومبا والمهدي بن بركة وتوما صنقرة وغيفارا وأمر اغتيال سلفادور الليندي الموقع من كيسنجر؟

لهذا النهج في الرؤية جذور عميقة تمتد إلى أصول الفكر الاستعماري وهيكله الإيديولوجي المبني على نظرة دونية لشعوب الكون، نَمَتْ ورافقت صعود الاستعمار في أوروبا، وتحديداً في بريطانيا وفرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر، والتي أنْبَتتْ فكرة «التفوّق الحضاري» على باقي العالم. ورثت الأمبراطورية الأميركية الفكرة تحت اسم «مانيفست دستيني» أي «القدر الإلهي» المحتوم المكتوب للولايات المتحدة في نشر «الحضارة في أرجاء المعمورة».

لهذه الرؤية لازمة مباشرة تنفي قدرة الشعوب الأخرى على تملُّك المعرفة بقدراتها الذاتية، ليصبح «التقدم الحضاري» تماهياً وتقليداً لمقاييس الغرب الاستعماري الأطلسي. أما في من يسير على درب السيادة الفعلية وتملك الذات فتصبح عملية إلغائه «واجباً حضارياً» ولو بالاغتيال، أما تنمية المعارف العلمية خارج الأطر المرسومة من هؤلاء والتي أدّت إلى لجم نسبي لديناميه «هجرة الأدمغة»، فهي الجريمة الكبرى من نظر الدول الأطلسية.

> من يسير على درب السيادة الفعلية وتملك الذات تصبح عملية إلغائه «واجباً حضارياً» ولو بالاغتيال

أريد الاستشهاد هنا بمثلين لافتين: الأول ما ورد على لسان اللواء مارتين دمبساي قائد الأركان المشتركة الأميركي أثناء المفاوضات مع طهران، حين قال: «ليست المشكلة في أن تمتلك إيران السلاح النووي، المشكلة أنها تمتلك المعرفة». أي أن تملكها الذاتي للمعرفة يهدد الركيزة الأساسية للفكر الاستعماري وهي التملك الحصري للعلم والمعرفة.

أما المثل الثاني البالغ الرمزية فهو حادثة عايشتها خلال مشاركتي في مؤتمر دولي في طهران. اكتشفت يومها أن المختبرات الإيرانية نجحت في ابتكار نوع خاص من الإسمنت تفوق قدرته في الصلابة والليونة في آن أربعة أضعاف إسمنت «دوكتال» الذي تُنتجه شركة «لافارج» الفرنسيه والذي يُعدُّ الأفضل في العالم. كان الهدف مواجهة خطر الزلزال على الأبنية في طهران الواقعة على حَدّ فالق خطير في جبال البرز. ميزة الإسمنت هذا أنه قادر على مضاعفة تماسك الأبنية في حال وقوع زلزال. وشاءَت الصدف أن أقرأ، لدى عودتي، مقالاً في أسبوعية «ايكونوميست» البريطانية بعنوان «يا لها من كارثة»! يتطرق كاتبه إلى الابتكار الصناعي المذكور، ويضيف: «تصوروا أننا قمنا بقصف منشأة إيرانية مُحصّنة بقنبلة «جي بي 58» (الخارقة للتحصينات). وبعد تبدد الغبار وانقشاع الرؤية ها هي المنشأة ما زالت قائمة موجودة. يا لها من كارثة حقاً».

أعتقد أن الحاج قاسم سليماني ومعه أبو مهدي المهندس تخطيا الآن الزمان والمكان. أصبحا ملك الحقبة التاريخية الراهنة وعنوانها التحرر الوطني وبناء المستقبل. ديناميتان تحكمان إقليمنا ودُوَله منذ القرن التاسع عشر: دينامية الشرذمة والتقسيم والتفتيت والتقوقع على الذات، لها منظّروها أمثال أشهرهم برنارد لويس وقواها الضارية في الغرب الأطلسي وخدمها الذين يرتضون أكل الفتات.

أما الدينامية الثانية فهي دينامية التكامل والتشابك والتشبيك الإقليمي الذي عمل الحاج قاسم على بناء أسسها في عمارتها، مرسياً نهج انفتاح الإقليم على نفسه مؤسساً لحقبة من التاريخ المشرقي والإقليمي رسمت فيه التحالفات بدَم الشهادة وجهة المستقبل. وجهة رسمتها أيضاً الانتصارات في لبنان، منهية زمن النكبات ومرسية زمن المقاومة والبناء.

ولمن ربما يخونه اليقين، أستذكر هنا محطتين من تاريخنا المعاصر:

سئل الرئيس الكوبي الراحل فيدل كاسترو مطلع السبعينيات من القرن المنصرم عمن سينتصر في حرب فيتنام، فأجاب: «أعطوني على مَرّ التاريخ حالة واحدة شهدت انتصار مجموعة تقنيات على حضارة».

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي، علّق وزير خارجية الصين على تذمُّر نظيره الهولندي بسبب تمديد فترة لقاء عمل جمعهما بالقول: «أتعرف الفارق بيننا أيها الزميل؟ أنتم لديكم الساعة، ونحن لدينا الزمن».

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بدعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي سيُعقد عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الإثنين الواقع في ٢٠٢١/١/٢٥، في مركز الإدارة العامة للمصرف في بيروت، فردان، شارع الرئيس رشيد كرامي، بناية بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (بلوك أ - ط ٧)، للتداول في جدول الأعمال التالي:

١- الإطلاع والموافقة على إجراءات زيادة الأموال الخاصة الأساسية عملاً بأحكام قرارات مصرف لبنان.
٢- أمور مختلفة.

مجلس الإدارة

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

على الغلاف

النجوى الأخيرة لآل مغنية
وكأنّي ذاهب إلى مقتلي

في الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال الحاج عماد مغنية عام 2018، تحدّث سليماني، للمرّة الأولى، عن الشهيد في احتفال أقيم في طهران. خلال كلمته، كشف سليماني عن الجوانب التي لا يعرفها كثيرون عن الحاج رضوان، متطرّقاً إلى شخصيّته ودوره في المقاومة. بعد الاحتفال، توجّهت عائلة مغنية، ومَن يرافقها، إلى مشهد مع سليماني. ولدى سؤال الحاج قاسم عمّا دفعه إلى الظهور والحديث عن الشهيد، قال، وهو ينظر إلى فاطمة، ابنة مغنية، مبتسماً: «ابنتنا طلبت ذلك». حديثه عن مغنية لم يكن سهلاً بالنسبة إليه، إذ دائماً ما كان يبكيه، مثلما حدث أثناء مقابلته مع التلفزيون الإيراني عن يوميات حرب تموز، والذي دفعه إلى تأجيل تصوير الحلقة إلى اليوم التالي.

قاسم س. قاسم

قبل اغتياله بـ72 ساعة، كان قائد «قوّة القدس»، الشهيد قاسم سليماني، في لبنان. أمضى وقته في زيارة لعائلة الشهيد عماد مغنية، والأمين العام لـ «حزب الله»، السيد حسن نصرالله. زيارة أتت بعد فترة من الانقطاع افتقدت في خلالها عائلة مغنية حضوره بينها. يوم الثلاثاء، أي قبل اغتياله بيومين، طُرق باب البيت. كانت المفاجأة أن «عمّو»، كما يناديه أبناء الشهيد عماد، هو الطارق. وكلمة «عمّو»، في الثقافة الشعبية الإيرانية، مقرونة بالروح دائماً، وهي تعني أن الشخص المنادى بها ينوب عن الأب في غيابه.

على العشاء، قبل له إن غيبته طالت هذه المرّة. أجاب العائلة بأنها، في الفترة المقبلة، ستضطرّ للمجيء إلى إيران لرؤيته، ذلك أن وضعه الأمني لم يعد يسمح له بالتحرّك كثيراً، خصوصاً بعد اكتشاف الخلية التي حاولت اغتياله في مدينة كرمان في تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كان سليماني هادئاً جداً. مَن خضَر الزيارة يصفها بالغريبة. مجرّد مجيئه بدا مفاجئاً، إذ لم يكن متوقّعاً قبل رأس السنة. كعادته، أدّى واجب الصلاة، إلّا أن العائلة، وللمرّة الأولى، صلّت خلفه، واحتفظت من بعدها بسجادة صلاته وسجدته وسُبحته، وهو ما لم يحدث سابقاً أيضاً في مئات المرّات التي صلّى فيها الحاج في بيت آل مغنية. بعد استشهاده، وجدت العائلة تفسيراً لهذا كلّه.

لم يكن سليماني رجلاً عادياً في حياة عائلة مغنية. كان البيت بيته. صلّى وأكل وبكى فيه. عاش مع العائلة أفراحها وأتراحها. هذه العلاقة بين العائلتين بدأت قبل التحرير عام 2000، وتحديداً في عام 1998، عندما تسلّم سليماني قيادة «قوّة القدس»، ومغنية القيادة العسكرية لـ«حزب الله» في لبنان. خلال تلك السنوات، تردّد سليماني إلى منزل «الحاج رضوان». وقتها، كانت العائلة تسمع باسمه، لكنّها لم تكن تعرف مَن يكون. ما كان مؤكداً، أنه صديق عماد مغنية. توطّدت العلاقة بينهما، وأصبحا أقرب بعدما واجها الموت مرّات عدّة في خلال حرب تموز. في إحدى ليالي الحرب، اشتدّ القصف الإسرائيلي وانقطعت الكهرباء عن المنطقة حيث البيت الآمن الذي يحتضن مغنية وزوجته الحاجة سعدى بدر الدين وسليماني ومرافقهما. ارتأى الرجلان المغادرة.

> في تلك الليلة، قبل استشهاده بـ48 ساعة، طلبت عائلة مغنية من سليماني عدم التوجّه إلى العراق

امتشقا والمرافق رشاشاتهم، ونزلوا على الدرج المعتم. تقدّمهم مغنية وخلفه سليماني والمرافق وراءهما. لدى وصولهم إلى مدخل المبنى، شدّ سليماني مغنية من كتفه، وقال له: «أنا سأؤمّن لك الطريق، عليك أن تبقى حياً».

في إحدى المرّات، يروي سليماني أنه كان في السيارة مع مغنية متجهّين من قمّ إلى طهران. على الطريق، اشتبه الأخير بسيّارة تلاحقهما، وشعرا بأنهما مهدَّدان بالقتل، فاتّجها صوب الصحراء، وقاد الأول لكيلومترات عدّة قبل العودة إلى الطريق الرئيس. يقول سليماني إن مغنية كان هادئاً جداً: «لم تتغيّر ملامحه أبداً، لا عندما اعتقدنا أننا معرّضان للموت، ولا عندما أصبحنا بأمان». في عام 2008، استُشهد مغنية في تفجير بالقرب من سيّارته. بحسب الكاتب الإسرائيلي، رونين بيرغمان، فإن سليماني كان معه قبل استشهاده بدقائق. وبعد استشهاده، تمشّى الحاج قاسم، الذي سيصبح جزءاً من العائلة، أن يحظى بالشهادة نفسها. لم يعد صديق «الحاج رضوان»، بل أصبح «عمّو» وناب عنه. حرص على متابعة شؤون العائلة، وفي إيران أصبحت الأخيرة جزءاً من عائلة سليماني، وبيته أصبح وجهتها.

خلال الحرب السورية، عمل الشهيد جهاد عماد مغنية في الجولان السوري المحتلّ. كثر لم يعرفوا طبيعة عمله. قبل استشهاده بأيّام، التقى جهاد بسليماني، وأطلعه على عمله وما أنجزه، واستأذنه للتوجّه إلى هناك. في العادة، كان يرفض طلبه. لكن في تلك الجلسة، وافق وأذن له بالذهاب. يقول أحد الذين حضروا اللقاء إن «جهاد سَحر الحاضرين، ولم نتمكّن من أن نقول له لا على شيء». بعد استشهاد جهاد في قصف إسرائيلي استهدف سيّارته في القنيطرة عام 2015، توجّه سليماني إلى منزل جدّة الشهيد في منطقة الغبيري. بمجرّد دخوله البيت، لم يتمالك نفسه، حتّى إنه أمضى ليلته تلك في غرفة جهاد. جلس على أرضها وبكى. ترك استشهاده أثره على الحاج قاسم، فكان يطلب ممّن يلتقيهم أن يدعوا له بأن يستشهد بالطريقة نفسها التي استُشهد بها عماد وجهاد مغنية، وهو ما نقلته زينب، ابنة القيادي في «حرس الثورة»، الشهيد حسين محرابي، عندما زار سليماني بيتها في مشهد. تروي عن لسانه: «الحاج عماد وجهاد نالا شهادة مميّزة. استشهدا في السيارة، أي أنّ أحداً لم يكن يجرؤ على مواجهتهما... الشهيد جهاد مغنية، أطلقوا صاروخاً على سيّارته واحترق بشكل كامل ولم يبقَ منه شيء كثير. كم كانت شهادته مميّزة، ادعي لي يا زينب أن أستشهد كما استشهدا».

بالعودة إلى ليلة الثلاثاء، قبل 48 ساعة من استشهاده، أمضى الحاج قاسم ليلته في بيت عائلة مغنية. يقول مَن التقاه إنه، للمرّة الأولى، لم يكترث للوقت. أطال في كلّ شيء؛ في صلاته، في جلسته، حتى إنه عندما همّ بالرحيل عاد وجلس لوقت إضافي، وهو ما لم يكن عادياً. في تلك الليلة، طلب الحاضرون من سليماني عدم التوجّه إلى العراق، فقال لهم إنه مضطر للذهاب إلى بغداد وبعدها سيبقى في طهران. حاول طمأنة العائلة، وقال إنه يزور العراق بصفته الرسمية، ولن يكون من المنطقي استهدافه، لكن مع وجود مجنون كالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض، فلا مكان للمنطق. بعد زيارته العائلة، توجّه سليماني للقاء السيد حسن نصرالله. عند الباب، ودّع الجميع، ثم عاد وودّعهم مرّة ثانية قبل ركوبه السيارة، وهو أمرٌ استغربته العائلة أيضاً واعتبرته إشارةً إلى شيء ما. بعد لقائه نصرالله، اتّصلت فاطمة، ابنة الشهيد عماد مغنية، بسليماني، مستبقةً توجّهه إلى سوريا. كرّرت تمنّيها عليه بعدم التوجّه إلى العراق، قائلةً إنها ليست مطمئنّة للزيارة. أجابها: «اللقس جميل والليلة مقمرة وكأني ذاهب إلى مقتلي». ليلة الخميس - الجمعة، في الثالث من كانون الثاني/ يناير الماضي، اغتالت طائرات أميركية قائد «قوّة القدس» قرب مطار بغداد. استُشهد «عمّو» بالطريقة نفسها التي اغتيل بها عماد وجهاد مغنية. بعد وصول نبأ اغتياله إلى عائلة مغنية، عاد التاريخ بها إلى 12 شباط/ فبراير عام 2008. فالخسارة، بالنسبة إليها، كانت نفسها.

ترك استشهاد جهاد الرّه على الحاج قاسم. فكان يطلب ممّن يلتقيهم أن يدعوا له بأن يستشهد بالطريقة نفسها (الأخبار)

من فاطمة عماد مغنية إلى قاسم سليماني:
رجل من خارج هذا الزمان

سألتني ابنتك زينب بعد أشهر من استشهادك أيُّ فراقٍ كان الأصعب عليّ؟ احترت حينها قليلاً أكان عماد أبي، أم جهاد أخي، أم خالي مصطفى، أم أنت.

الحاج قاسم، قلتُ. استغربَت وسألتني عن السبب. السبب يا عمو هو أنك لم تكن والدي الذي أنجبني ولم تكن مضطراً إلى أن تكون بمثابة أب لولدين وبنت، بكل ما تحمله كلمة الأبوة من معاني ومسؤوليات. ما شهدته وما عايشته أنا مع المقاومين الذين عرفتهم أن ما لا يملكونه هو الوقت. لا وقت لدى الأبطال حتى ليمارسوا أبوّتهم. لقد قضيت شبابي في حالة انتظار. أنتظر أبي ليرجع دائماً إما من جلسة إما أنتظر انتهاء حرب أو تأهب أو أنتظر وقتاً لم يكن يوماً ملكاً له أو لي، بل كان ملكاً لأمة.

لكن أنت يا حاج قاسم عدت إليّ، سرقت وقتاً لطيفاً مقدساً من الخط الزمني للأبطال، وهبتني ما لم يستطع عماد أو لم يسعفه عمره أن يهبني إياه من دلال وبنوّة وأبوّة. كل ما لم أطلبه من عماد طلبته منك، وكل ما لم يتسنّ لي أن أقوله لعماد قلته لك: طلبات الأبناء البسيطة، والسخيفة غالباً.

لقد كنت موجوداً دائماً عندما توقعتك وعندما لم أتوقعك. من الطبيعي منك، أنت القائد قاسم سليماني، أن تزور بيتنا في ذكرى عماد وتسأل عن أحوالنا. لكن ليس من الطبيعي أن تزور بيتنا كلما أتيت إلى لبنان، ولا من المتوقع أن تقصدنا في المستشفى حين نمرض، وبالطبع ليس من المتوقع بعد وفاة الحاج فايز مغنية، والد الشهيد عماد، في عام 2017، لم يتمكّن سليماني من المشاركة في تشييع «أبي عماد»، بسبب المعارك الدائرة في سوريا والعراق. إلّا أنه لم يغب عن تفاصيل الجنازة. ففي عزّ المعارك، تواصَل مع ابنة أبي عماد سائلاً عن مكان الدفن، وعمّا تحتاج إليه العائلة. بعد فترة، حضر هو وأبو مهدي المهندس إلى لبنان لتعزية المرحومة الحاجة آمنة سلامة، «أم عماد». حاولا التخفيف عنها وعرضا عليها زيارة العراق أو إيران. لكنّ أمّ عماد أوصت القائدَين الشهيدين بالانتباه إلى نفسَيهما، بعدما تكرّر ظهورهما على الخطّ الأمامي للمواجهات في العراق. وقالت لهما: «قبل أن توصياني بالانتباه إلى نفسي، عليكما أنتما أن تنتبها».

ساعة من استشهاده، أمضى الحاج قاسم ليلته في بيت عائلة مغنية. يقول مَن التقاه إنه، للمرّة الأولى، لم يكترث للوقت. أطال في كلّ شيء؛ في صلاته، في جلسته، حتى إنه عندما همّ بالرحيل عاد وجلس لوقت إضافي، وهو ما لم يكن عادياً. في تلك الليلة، طلب الحاضرون من سليماني عدم التوجّه إلى العراق، فقال لهم إنه مضطر للذهاب إلى بغداد وبعدها سيبقى في طهران. حاول طمأنة العائلة، وقال إنه يزور العراق بصفته الرسمية، ولن يكون من المنطقي استهدافه، لكن مع وجود مجنون كالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض، فلا مكان للمنطق. بعد زيارته العائلة، توجّه سليماني للقاء السيد حسن نصرالله. عند الباب، ودّع الجميع، ثم عاد وودّعهم مرّة ثانية قبل ركوبه السيارة، وهو أمرٌ استغربته العائلة أيضاً واعتبرته إشارةً إلى شيء ما. بعد لقائه نصرالله، اتّصلت فاطمة، ابنة الشهيد عماد مغنية، بسليماني، مستبقةً توجّهه إلى سوريا. كرّرت تمنّيها عليه بعدم التوجّه إلى العراق، قائلةً إنها ليست مطمئنّة للزيارة. أجابها: «اللقس جميل والليلة مقمرة وكأني ذاهب إلى مقتلي». ليلة الخميس - الجمعة، في الثالث من كانون الثاني/ يناير الماضي، اغتالت طائرات أميركية قائد «قوّة القدس» قرب مطار بغداد. استُشهد «عمّو» بالطريقة نفسها التي اغتيل بها عماد وجهاد مغنية. بعد وصول نبأ اغتياله إلى عائلة مغنية، عاد التاريخ بها إلى 12 شباط/ فبراير عام 2008. فالخسارة، بالنسبة إليها، كانت نفسها.

(الأخبار)

أنني كلما خطر على بالي أن أسمع صوتك، أتصل بك وكأنك صديقي الذي يملك كل الوقت ليبادلني الصداقة ويرد على اتصالاتي فوراً ومن دون وساطة ولا انتظار، لأسمع دائماً ما أحبه «سلام عمو». أنا لن أسأل اليوم كيف كنت تجد وقتاً لجهادك ولنصرة المظلوم والحروب التي أعززتنا ونصرتنا بها، مع أن هذا كان ليكفيني جداً. لكني أسأل، ومن البديهي أن أفعل، كيف كنت تجد وقتاً لتجيب أنت دائماً على اتصالي وتسرق لي زمناً خاصاً بي عنوانه "سلام عمو، كيف حال ابنتنا؟". وكنت تحرص على أن تصل حصتي من العسل الذي كنت أنت تعدّه بنفسك سنوياً. وتنبّهني، وتوبّخني إذا اقتضى الأمر، وتقول بعدها «ألستُ والداً؟ هذا ما يفعله الوالد».

أعرف أن كثراً يتمنون لو كانوا مكاني. ولكني اليوم أقول لكم إن فقد شخص مثل قاسم سليماني هو أصعب ما يمكن أن يمرّ به أحد، لعله كخروج الروح من الجسد.

وهذا الألم كله، وأنا لست ابنته من لحمه ودمه. أعان الله قلبكم يا زينب ونرجس وفاطمة، عائلتي الثانية. ماذا يمكن أن أقدم لكم وفاءً للحب والحنان والإنسانية والرجولة والبطولة والنصر والجمال والدين وكل ما في هذه الدنيا من معانٍ وقيم محمدية أثبتها والدكم بالفعل. أنا أؤمن بأن أمثال الحاج قاسم يختارون هم متى يُسلِمون الروح. ولقد أخبرته بهذا قبل أشهر من استشهاده. أخبرته بإحساسي بأنه قرر الرحيل، ورجوته أن يمهلني وقتاً إضافياً لعلي أستطيع أن أنظر إليه بتمعن أكثر، أو أن أرتوي منه أكثر... أن أسبق الزمن، أن أستزيد من حنانه وجماله، أن أحسّ ولو ليوم إضافي بأن الله نظر إليّ نظرة خاصة بعدما فقدت عماد، تجلّت بـ«عمو».

لن أختم بعبارة «مرّ عام»، فمعك لا أعوام ولا أزمان، أنت باختصار رجل من خارج هذا الزمان.

فاطمة عماد مغنية

يوم 16 شباط 2018، كتبت فاطمة مغنية هذه الخاطرة خلال توجّهها مع الحاج قاسم سليماني إلى مدينة مشهد الإيرانية، بعد انتهاء إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاستشهاد القائد عماد مغنية في طهران:

■■■

بدون ترتيب مسبق رزقنا الله زيارة مولانا علي بن موسى الرضا مع وليّ من أوليائه، وهو القائد الجندي الوفي للوليّ الفقيه القائد المفدّى السيد علي الخامنئي. لحظة لا تشعر بها حتماً والوقت يمر ببطء وتتمنّى لو أنه يبقى طوال العمر. نبقى في الطائرة بين الأرض والسماء مع أشدّ الناس إخلاصاً على وجه هذه الأرض. في السنة العاشرة لاستشهاد والدي أعيد لي نفس الإحساس بالانتماء لأب مجاهد قويّ يمر من أمام الناس فتشعر بقربه بالفخر، وله إجراءاته الخاصة التي خصّ الله بها بعضاً من عباده وأبناء عباده. أخشى أن أفقدك وأفقد ما أعدت لي من أجمل الأحاسيس التي ما أحسستها إلا مع عماد.

■■■

ردّ سليماني على خاطرة فاطمة مغنية وكتب

باسمه تعالى

ابنتي العزيزة فاطمة،

أولاً نحبك أنت وعائلتك خصوصاً حبيبي وصديقي سامر. عزيزتي فاطمة لا تخرجوا من هذا المنهج، هذا المنهج طريق الأولياء وطريق الجنة، وهذا الطريق يوصلكم إلى رضوان الرضوان. نحتاج دعاءك حالياً وبعد

أبوكم قاسم

طائرة طريق مشهد

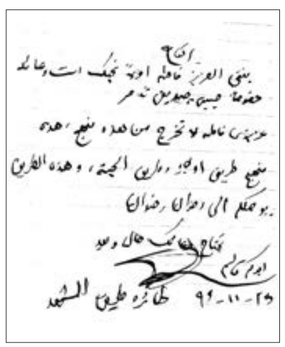

على الغلاف

العقيدة العسكريّة لـ«جنرال الحرب غير المتكافئة»

عبد الرحمن نصار

«كان الشّهيد سليماني شجاعاً ومدبّراً على السواء. لم يقتصر الأمر على الشجاعة؛ بعضهم لديهم الشجاعة لكنهم لا يمتلكون التدبير والعقل اللّازمين لاستخدام هذه الشجاعة. الآخرون هم من أهل التدبير لكنهم ليسوا أهل الإقدام والعمل، ولا يتحلّون برباطة الجأش اللازمة للعمل. شهيدنا العزيز كان يمتلك رباطة الجأش. يقع في فوّهة الخطر غير آبه. لم تكن الشجاعة والتدبير توأمين في الساحات العسكرية فقط بل كذلك في الساحة السياسية. في الميدان السياسي أيضاً، كان شجاعاً ومدبّراً في الوقت نفسه. وكلامه كان مؤثّراً ومقنعاً وفعّالاً».

الإمام الخامنئي (2020/1/8)

خبّات سنة 1998 سرّاً لبداية تحوّل كبير في المنطقة. صحيح أن «قوة القدس» كان لها عقد من العمر لكنها لم تكن بالسمعة التي هي عليها اليوم. السبب يعود إلى الفكر والمدرسة العسكرية للرجل الذي تولّى مسؤوليتها في ذلك العام: (العميد) قاسم سليماني. الآن، يمكن وصفُ هذه القوة بأنها الأكبر في المنطقة، أولاً لجهة القدرات، وثانياً لطبيعة العمل. ما معالم هذه المدرسة؟ تجيب مصادر إيرانية واكبت حياة الشهيد سليماني بشرح مفصّل، لكنها تتحفّظ على نشر معلومات كثيرة أكّدت أن لها يومها المناسب للإفصاح، أقله ليس قبل بدء الردّ الإستراتيجي بإخراج القوات الأميركية من المنطقة، وللمتحدثين أعذار أخرى. في أصل العقيدة العسكرية، يتكلمون على نمطين من العمل تنتهجهما القوات كافة في الجمهورية: الأول المدرسة الكلاسيكية التي لها قواعدها المعروفة مع تطويرات وتحديثات خاصة أدخلت على عملها بعد حرب «الدفاع المقدس» (1980 - 1988)، والثاني الحرب غير المتكافئة (نامتقارن، بالفارسية). الدافع إلى تطوير العمل باتجاه النمط الأخير هو بالدرجة الأولى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، السيد علي الخامنئي، والمشرف على التطبيق في الميدان والمطوّر للأساليب هو السليماني.

باختصار، تقرّ هذه المدرسة بأن العدو لديه قدرات كبيرة لا تمكن مجابهتها بالنمط عينه، لا لجهة التقنيات ولا حتى المال. مثلاً موازنة الدفاع الأميركية لسنة واحدة تفوق الناتج القومي الإيراني كله بضعفين على الأقل. لذلك، لا بد من العمل بطريقة أخرى عمادُها أساساً: الأول الاستفادة من الطاقات النخبوية والشعوب في المنطقة، والثاني التركيز على نقاط ضعف العدو. سليماني، الذي حاز رتبة لواء عام 2010 (هو القائد الوحيد بين نظرائه الذي حظي بهذه الرتبة)، فجميع قادة القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي في الجيش والحرس والتعبئة لديهم رتبة عميد)، وجد معضلة أخرى على رأس مهمات «قوة القدس» عندما كان ينظر إلى الخريطة بعد تحرير جنوب لبنان، قال ذات يوم إنه رغم هذا الإنجاز المحوري لا يمكن تحرير فلسطين مع بقاء القوات الأميركية، لتصير معادلة العمل: تحرير فلسطين = إخراج الأميركيين، والعكس بالعكس. هنا جاء القرار السريع بـ«التوسّع» في مواجهة الأميركيين. وبينما للولايات المتحدة أكثر من 800 قاعدة منتشرة في العالم، قرّر «جنرال الحرب غير المتماثلة» أن يوزّع «قواعد» القوة بطريقته: أينما توجد مجموعة تقول لا أو تناهض الأميركيين، سيكون لـ«القدس» دعم وأثر، بغضّ النظر عن مكانها.

لم تمضِ خمس سنوات على تسلّم مسؤولياته حتى جاء الاحتلال إلى العراق (2003)، وصار الأميركيون أقرب. فكان حاضراً من اللحظة الأولى. يدخل ويخرج، ويشارك المقاتلين في العمليات مباشرة. عندما قال الأميركيون إن دبابتهم «أبرامز» لا يمكن تفجيرها، عرض سليماني جائزة (بالطبع ليست مالية) لأول مقاتل من «فيلق بدر» يستطيع تفجيرها، وهكذا تمّ بالتوازي، قُبيل الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005 وعلى مشارف حرب 2006 في لبنان، وضع هدفاً آخر يخصّ العدو الإسرائيلي: تحطيم الحلم الصهيوني: «من النيل إلى الفرات». وتجسيمه ليصير: «من البحر إلى النهر»، أو أقلّ. من ذلك الوقت، نمّى «مزارع الصواريخ» لتكون موازياً لطائرات العدو وميزاناً للردع. كذلك، دمج الشهيد بين هدفين في الرسائل إخراج قوات الولايات المتحدة من العراق سنة 2011، أو ما يسميه محدّثونا «الخروج الأول» للأميركيين. لكنّ «الربيع العربي» جاء سريعاً. وصاحب «البصيرة والنظرة الإستراتيجية»، بوصف المصادر، تنبّه إلى خطر الخطط الأميركية على الرف الجاهزة لإقفال. أما الصين، فأدرك سليماني أنها لن تدخل أي مواجهة قبل أمرين: الأول الانتصار في الحرب الاقتصادية، والثاني أن يكون جيشها الأقوى في العالم (ليس قبل 2050).

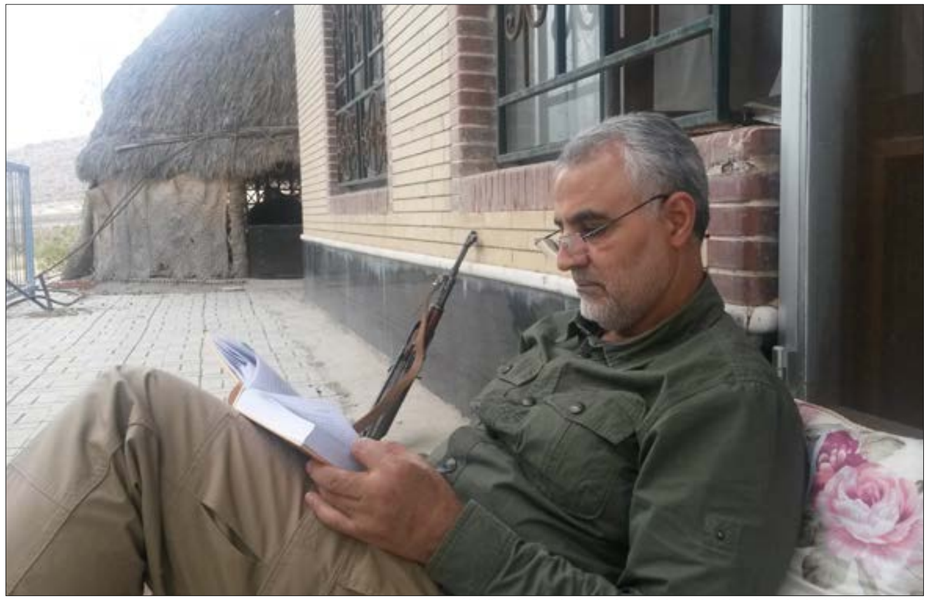

المعادلة التي اشتغل عليها هي: تحرير فلسطين = إخراج الأميركيين. والعكس بالعكس (الأخبار)

> شارك سليماني بنفسه في عمليات ضد الاحتلال الأميركي في العراق
>
> لم يُستشهد حتى أكمل «الطوق الصاروخي» بإحكام حول فلسطين

التعبوية لكل من يرتبط بـ«قوة القدس»، سواء في أفغانستان أو باكستان أو اليمن... فيهما أنه بجانب محاربة الأميركيين، أنتم أعضاء في «جيش الإسلام العالمي» الذي سيكون شريكاً في «حرب التحرير» لفلسطين إذا وقعت، وهي الفكرة التي انتقلت لتكون موقعاً للتطبيق العملي انطلاقاً من سوريا ولبنان والعراق... وغيرها.

الثمرة الأولى لهذا «الفكر» هي الكلاسيكي، بل كان السبب سياسياً بالدرجة الأولى. فمع تعذر مشاركة رسمية للجيش الإيراني في الحرب السورية، لأسباب داخلية وأخرى إقليمية ملحّة، كان لا بد من موازاة التدخل العسكري الأميركي والأوروبي والتركي والإسرائيلي، وهذا لا يوازنه إلا موسكو على الأقل. أما الصين، فأدرك سليماني أنها لن تدخل أي مواجهة قبل أمرين: الأول الانتصار في الحرب الاقتصادية، والثاني أن يكون جيشها الأقوى في العالم (ليس قبل 2050).

فلسطين المحتلة، الأمر الذي نجح في إتمامه. في القراءة السياسية لدى المصادر، كلُّ ما يجري من «حفلة تطبيع» تريد جرّ دول مثل باكستان وماليزيا وأفغانستان (عقب انطلاقها في الإمارات والبحرين) ومحاولة فرضها على عُمان والكويت وقطر هدفه إتمام طوق حول إيران يكتمل شمالها بدول من بقايا الاتحاد السوفياتي. استبق سليماني هذا الطوق بشبكة مُحكمة في الإقليم أولاً والعالم ثانياً تقوم على عقيدته العسكرية التي تبنّاها من البداية. عقيدةٌ جعلت من لقّبه الأميركيون بـ«الشبح» يطرق أبواب دول لم يُعلن وجوده فيها بعد، ويقوم على عمهات لم ترتكب المصادر في الكشف عنها الآن، مكتفية بالإشارة إلى أنه وصل بنفسه إلى أقرب نقطة من حدود الولايات المتحدة: فنزويلا.

فهرب بمجرد الخبر عن وصول الحاج. أمرٌ سبق أن حدث في ريف دمشق. يوم فرّ مسلّحون كانوا يتلون تنفيذ عملية كبيرة في العاصمة السورية، لكنّ النبأ عن وصول سليماني (لم تكن معه قوات أيضاً) وإطلاق بضع رصاصات في الهواء كانا كافيين.

قبل اغتيال سليماني، كان مشروعه الأساس عقب إنهائه الحلم الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الخليجي بداية «داعش» ـ سنّي ـ شيعي في المنطقة يخلص إلى فوضى كبيرة داخل إيران هو إطباق الطوق حول

لماذا اختاره القائد؟

خلال سنوات «الدفاع المقدس»، وقبيل أن يصير رئيساً للجمهورية (1981-1989)، كان السيد علي الخامنئي ممثلاً عن الإمام روح الله الخميني في «مجلس الدفاع الأعلى». هذا المنصب وانتقاله بين الجبهات واحتكاكه بالمقاتلين كلّ ذلك جعله على معرفة تامة بقادة الحرب كافة. خلال الحرب وبعدها، استمرت جلساته مع قادة كثيرين بينهم الشهيد أحمد كاظمي (الصورة، 1958 ـ 2006) وقاسم سليماني، ورأى فيهما شخصيتين مميزتين ونوعيتين. في حديثه خلال إحدى الجلسات عن اختيار سليماني لقيادة «قوة القدس»، أشار الخامنئي إلى صفات منها أنه «ذكي» وصاحب «مدرسة خاصة» و«مؤمن ترابيّ». طوال المرحلة الأولى، كان سليماني معروفاً لدى الدوائر المعنية والشبّاب الثوريين فقط، قبل أن يشتهر اسمه بعدما حاز وسام «الفتح» ثلاث مرات، آخرها بعد انتصار حزب الله في عام 2006 ومشاركته في إدارة الحرب، كما نال قبيل استشهاده وسام «ذو الفقار» الأرفع في الجمهورية ولم يُمنح لأحد فيها منذ انتصار الثورة قبل 42 سنة، مع أنه تهرّب لعام كامل من تسلّمه.

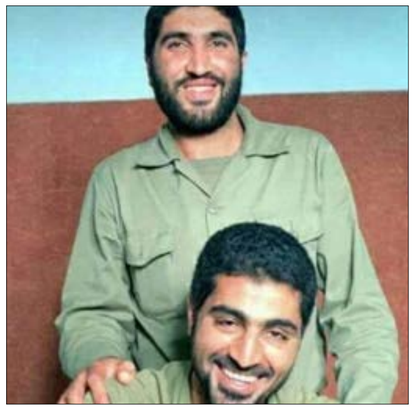

اليمن أقدر الساحات وأسهلها ترتيباً

كما لم يُكشف كثيراً عن الدور الذي خاضه قاسم سليماني في أفغانستان على مدى مراحل وعقود، لم يُحكَ كثيراً عن دوره في اليمن. للأمر حساسيات عدة، لكنّ العارفين يدركون تفاصيل كثيرة. على أي حال، تقول المصادر إن الدور في اليمن كان استشارياً في الغالب، لأن التنظيم (أنصار الله) والفكرة موجودان وقويان. لهذا، لم يتطلب الأمر أكثر من ثلاث سنوات حتى بات اليمنيون جبهة قوية ومقتدرة. عوامل كثيرة ساهمت في ذلك، أولها أن الجيش هناك كان قوياً ولديه قدرات جيدة، وثانيها الذكاء والاجتهاد الكبيران لدى المقاتلين. وأيضاً هناك البيئة المساعدة والجغرافيا الواسعة والإمساك الأمني بالوضع، وقيادة قوية موحّدة وحكيمة، رغم معوّقات كثيرة كان على رأسها كيفية إيصال المدد، لكنّ سليماني تغلّب عليها بطرق لا تخطر على بال.

إسرائيل بعد عام على الاغتيال: التهديد لا يزال متعاظماً

يحيى دبوق

مَثّل اغتيال الشهيد قاسم سليماني ورفاقه خسارة كبيرة جدّاً، تكاد لا تُعوَّض، لإيران وحلفائها، ولكلّ مركّبات المحور الذي يقاوم مشاريع الهيمنة الأميركية في المنطقة. وعلى قدر الخسارة، وربّما أزيد، رأى الفائدة كلٌّ من الولايات المتحدة وحلفائها، وفي المقدّمة إسرائيل، التي أملت، بحسب تعبيرات عبرية، أن يُحقّق الاغتيال وتبعاته ما عجزت عن تحقيقه الخيارات الأوّلية المتاحة في مواجهة طهران، وكذلك الخيارات البديلة لها، لتعذّر تفعيلها.

بعد عام على عملية الاغتيال، تُثار الكثير من الأسئلة حول النتائج، ليس في ما يتعلّق بالخسارة نفسها - وهي خسارة استراتيجية للمحور المقاوم مرتبطة بتحييد شخصية محورية في ساحات المواجهة -، بل بأهداف ما بلي التحييد المادي للشهيد ورفاقه، بعد مرارة طويلة ألحقها بالأميركيين وأتباعهم عبر إفشال مخططاتهم في عموم المنطقة. وتلك أهداف تتشابك في ما بينها وتتعدّد، وإن كانت سمتها العامة، لدى الولايات المتحدة أولاً، وإسرائيل ثانياً، وكذلك الأتباع في المنطقة، الأمل بأن يكون واقع ما بعد الاغتيال مغايراً لما قبله.

من ناحية تل أبيب تحديداً، ما الذي تغيّر بعد عام على استشهاد سليماني؟ ما الذي تحقّق من الرهانات والتقديرات الإسرائيلية لما بعد الاغتيال وما الذي لم يتحقّق؟

في الوعي الإسرائيلي، يُعدّ سليماني شخصية مركزية شُغلت ساحات المواجهة على اختلافها ضدّ الاحتلال، بدءاً من إيران نفسها، مروراً بالعراق وسوريا ولبنان، وصولاً إلى الدائرة اللصيقة: فلسطين المحتلة بمسمّياتها، وأخيراً الوافد الجديد/القديم على المحور المقاوم، الساحة اليمنية، ببعدها الاستراتيجي. كانت للشهيد، إلى جانب شخصيته الفريدة ومركزية دوره هو ورفاقه، تأثيرات كبيرة في منعة هذه الساحات واستعدادها وجاهزيتها في أكثر من وجه وبعد، خاصّةً بكلّ ساحة، مع تفاعل في ما بينها ضمن محور أشمل. وتُشكّل الساحات المذكورة، في ظلّ تعاظم قدراتها الدفاعية، منبع التهديد الإقليمي لإسرائيل، بما يشمل تهديد الكيان نفسه بشكل مباشر، وتهديده أيضاً بشكل غير مباشر عبر مواجهة نفوذ أميركا وهيمنتها، حيث مكمن قدرة إسرائيل. وهو تهديدٌ ينسحب كذلك على أتباع الولايات المتحدة في الإقليم. أمّا البعد الثالث الذي أثّر فيه سليماني تأثيراً مركزياً، فيتمثّل في تنمية قدرات ساحات محور المقاومة، وتعظيمها إلى الحدّ الذي يجعلها تكاد تستحيل تهديداً وجودياً لإسرائيل.

كان يُفترض وفقاً للحسابات الإسرائيلية أن يؤدّي استشهاد سليماني إلى إضعاف محور المقاومة بكلّ مركّباته وساحاته، في مرحلة حسّاسة جدّاً، في ظلّ وجود إدارة أميركية لا تتوانى عن المضيّ قُدُماً في رهانات كانت حتى الأمس القريب مستبعدة في واشنطن.

في معاينة النتائج، يشار إلى الآتي: سورياً كانت ولا تزال صامدة، والعراق كان ولا يزال صامداً مع أخذ وردّ هما سمة هذه الساحة وتميّزها قبل عملية الاغتيال وبعدها، والأمر نفسه ينسحب كذلك على الساحة اللبنانية، إذ بوصف لبنان ساحة مقاومة، لم يضعف ولم يتراجع، إن لجهة القدرة أو العزيمة أو الإرادة. في بعد بناء القدرة الذي يُعدّ واحداً من أهمّ انشغالات سليماني وإنجازاته، تُقرّ إسرائيل نفسها بأن هذه العملية ما زالت مستمرّة، سواء في العراق أو في سوريا أو في لبنان، وكذلك في قطاع غزة، وبما يصل أيضاً إلى الساحة البعيدة القريبة، اليمن. دليل ذلك، فضلاً عن الإقرار الإسرائيلي، ما أجمله الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصرالله، في مقابلته الأخيرة مع قناة «الميادين»، حيث أكّد المسار التصاعدي لتلك العملية وعدم تضرّرها جرّاء استشهاد سليماني.

> تُقرّ تل ابيب بأن عملية بناء القدرة في ساحات محور المقاومة ما زالت مستمرّة

في الوعي الإسرائيلي، يُعدّ سليماني شخصية مركزية شُغلت ساحات المواجهة على اختلافها ضدّ الاحتلال

في ما يتعلّق بالخسارة نفسها، وهي خسارة استراتيجية للمحور المقاوم، فإن الأسئلة التي تُطرح في تل أبيب وواشنطن، إلى حدّ إطلاق ترامب نفسه تحذيرات ضدّ طهران بهدف منعها من الإضرار بأهداف أميركية وإسرائيلية، ترى استخبارات واشنطن وتل أبيب أن معقولية استهدافها باتت مرتفعة. على هذه الخلفية، فعَل الجانبان الإسرائيلي والأميركي سلسلة تهديدات، ووجّها رسائل تحذير عبر تدابير وتحرّكات استعراضية كلامية وميدانية ضدّ الجانب الإيراني ومركّبات المحور المقاوم، مع الأمل بأن يؤثّر كلّ ذلك في القرار الإيراني ويمنع خروجه إلى الفعل.

مع ذلك، تتشابك التقديرات وتتداخل، بين السبب والنتيجة والمبادرة والردّ: هل تُحضّر إسرائيل ورعاتها في واشنطن لاعتداء جديد على إيران في واحدة من الساحات التي يتردّد ذكرها لدى الجانبين في الفترة الأخيرة، وهي لبنان وسوريا والعراق واليمن، وكذلك بشكل لافت، إيران نفسها؟ هل تعني تلك الفرضية أن كلّ التهديدات والتحذيرات الواردة في هذه الفترة من واشنطن وتل أبيب تأتي في سياق الإعداد للاعتداء عبر قلب الموضوع الإسرائيلي/ الأميركي مسبقاً، من موقع اعتدائي إلى موقع دفاعي؟ أم أن الأمر يتعلّق فعلاً بتقديرات استخبارية لدى الجانبين نتيجة تجميع معطيات ومعاينة حوافز إيرانية تتساوق مع ظرف سياسي مقبل، يتيح لطهران وحلفائها الردّ الموعود على سلسلة اعتداءات نُفّذتها الولايات المتحدة وإسرائيل خلال العام الماضي في إيران وخارجها؟ الإجابة صعبة وغير يقينية في كلّ سيناريو من سيناريوات الفرضيات، وإن كان لخليط بين جميع الفرضيات مكانٌ متقدّم في تقدير الآتي.

على الغلاف

رجل لكلّ الساحات... من كرمان إلى العالم

حسين الأمين

ينتمي الشهيد قاسم سليماني إلى «الجيل الثاني» في قيادة «حرس الثورة الإسلامية»، الذي ترعرع في جبهات القتال ضدّ جيش الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين، تلبية لنداء قائد الثورة في إيران، الإمام روح الله الخميني، أواخر 1980، بعد عام واحد على انتصار الثورة. كما ينتمي سليماني إلى المجموعات العسكرية الأولى التي تشكّل منها الحرس، كان واحداً من الشباب الثوريّين الذين هبّوا للدفاع عن بلدهم وتجمّعوا حول النواة الأولى للحرس، التي كانت لها مساهمة فعّالة في زمن الثورة ضد الشاه. سليماني الشاب كان له دور في الثورة، في مدينته كرمان، وسط إيران، التي صار في سنواته الأخيرة يتردّد إليها باستمرار (من 4 إلى 6 مرات سنوياً)، ويتعمّد إحياء بعض المناسبات الدينية فيها.

«الحاج» كان قائد كتيبة في سنوات «الحرب المفروضة»، وغُرف على الجبهات وبين المقاتلين بشجاعته والـ«كاريزما» الفريدة. بعدها، تدرّج إلى مستويات قيادية حتى تجديد الهيكلية العسكرية لـ«حرس الثورة»، منتصف التسعينيات وتشكيل «قوّة مساعدة حركات التحرّر في العالم» (سُمّيت لاحقاً «قوة القدس»)، فعيّنه مرشد الثورة، آية الله علي الخامنئي مسؤولاً عن القوة الجديدة، ومهماتها الخارجية، بعد أحمد وحيدي، وزير الدفاع الأسبق.

أولّيات علاقات سليماني تتوطّد مع «القوى المناهضة للأميركيين والإسرائيليين» وعلى رأسهم حزب الله. من البداية، هو أصلاً صديق للقائد الأسبق في القوة البحرية في الحرس الشهيد عبد الله روزكي الذي تربطه علاقات بقيادة الحزب، فسمع منه «الحاج» كثيراً عن تجربة المقاومة الإسلامية. في 1997، قدم سليماني للمرة الأولى إلى لبنان قبل تسلّم منصبه في «القدس»، وتعزف إلى عدد من مسؤولي الحزب بطريقة شخصية غير رسمية. مع تسلمه منصبه عام 1998، استشعر قياديو المقاومة تغيّراً واضحاً في آليات التواصل مع «حرس الثورة»، إذ كان «الحاج» سريعاً في تلبية أي طروحات أو حاجات، بل سرعان ما تفتّحت أمام قيادة المقاومة آفاق أوسع من ذي قبل، على المستويات العملياتية والاستراتيجية، نتيجة ما أحدثه سليماني في تأمين القدرات العسكرية واللوجستية. استمرّ هذا التعاون المطرد في سائر الملفات حتى السنوات الأخيرة، حين استفاد الشهيد من تجربة حزب الله لدعم قوى أخرى في ساحات المواجهة.

فلسطين المركز

بين الساحات كانت فلسطين تتجاوز البعد السياسي إلى الأبعاد العقدية للمرة الأولى إلى لبنان قبل تسلّم منصبه في «القدس»، وتعزف إلى عدد من مسؤولي الحزب بطريقة شخصية غير رسمية. مع تسلمه منصبه عام 1998، استشعر قياديو المقاومة تغيّراً واضحاً في آليات التواصل مع «حرس الثورة»، إذ كان «الحاج» سريعاً في تلبية أي طروحات أو حاجات، بل سرعان ما تفتّحت أمام قيادة المقاومة آفاق أوسع من ذي قبل، على المستويات العملياتية والاستراتيجية، نتيجة ما أحدثه سليماني في تأمين القدرات العسكرية واللوجستية. استمرّ هذا التعاون المطرد في سائر الملفات حتى السنوات الأخيرة، حين استفاد الشهيد من تجربة حزب الله لدعم قوى أخرى في ساحات المواجهة.

فلسطين المركز

بين الساحات كانت فلسطين تتجاوز البعد السياسي إلى الأبعاد العقدية والإنسانية. يقول أحد الذين واكبوا عمل سليماني مع القوى الفلسطينية المتنوّعة إنه كان ينطلق في هذا الملفّ من نظرة الإمام الخميني والسيد الخامنئي بوصف فلسطين «القضية الثابتة التي لا يمكن أن يتغير الموقف منها مهما تبدّلت الظروف». ومن لبنان، عمل بالتعاون مع الشهيد عماد مغنية على دعم الانتفاضة الثانية (2000) التي انطلقت عقب تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي. ثم توسّعت دائرة التعاون لتشمل فصائل المقاومة كافة التي كانت ترتبط بعلاقات «عامة» مع طهران قبل قدوم «الحاج». الأهم أنه «لم يكن يميّز بين الفصائل الإسلامية وغيرها، فكان يتعامل مع فتح أول الانتفاضة ثم حركات أخرى كالجهاد الإسلامي وحماس والجبهة الشعبية والشعبية - القيادة العامة. يضيف محدّثنا: «بعض الفصائل، كالجهاد وحماس، تمكّن من أن يستفيد من الدعم على أعلى مستوى، فيما اختارت فصائل أخرى قصر العلاقات على المستويات السياسية، ومنهم من تراجع في الميدان العسكري».

عندما كانت تتبادل الرؤى بين قوى «حلف المقاومة»، مثلما حدث في موقف «حماس» من الأحداث في سوريا، يسارع «الحاج» إلى ضبط النفوس. يقول مصدر مقرّب من الشهيد إنه «رغم ما جرى في سوريا، لم تتأثر علاقة الحاج بفصائل المقاومة الفلسطينية، ولم يحاول إلزامها بأي موقف محدد». في السنتين الأخيرتين، سعى سليماني باهتمام كبير إلى «ترميم» العلاقة بين «حماس» وباقي القوى، خصوصاً القيادة السورية، وبقي ينقل إلى دمشق «المتغيّرات الإيجابية» في قيادة «حماس» التي لاقته في الطريق، لكن الأمر «لم يصل إلى خواتيمه السعيدة في حياة الحاج».

سوريا... «يجب أن نصل قبل الأميركيين»

مع اندلاع الأحداث في سوريا عام 2011، بدأت تتوطّد علاقة سليماني مع دمشق. بل كان حاضراً إلى جانب القيادتين السياسية والعسكرية في وقت مبكر جداً. يقول أحد من عملوا معه في دمشق: «كان يأتي إلى سوريا ويطبل مكوثه فيها. حين يغيب تراه سرعان ما يعود». وفي الشهور الأولى للمعارك، كان يصل إلى دمشق قبل قدوم «الحاج». الأهم أنه «لم يكن يميّز بين الفصائل الإسلامية وغيرها، فكان يتعامل مع فتح أول الانتفاضة والأسد، فيضعه في آخر التطوّرات ويبحث معه الخطوات المطلوبة، ثم يتوصّلان إلى اتّفاق محدّد ينتقل به سليماني إلى وزارة الدفاع وقيادة أركان الجيش والأجهزة الأمنية، ثم قيادة الفيالق في الجيش المعنيين بالمهام المطلوبة، وبعد ذلك إلى الميدان لوضع الخطط موضع التنفيذ، مع حرص شديد على تأمين الاحتياجات وتسيير دوريات عند الأطراف الغربية للعاصمة بمتابعة مباشرة منه شخصياً، بل حضر بنفسه وأشرف على توزيع بعض القوات في خطوط التماس. في حزيران/يونيو سقطت الموصل، وبعد يومين وقعت مجزرة «سبايكر»، وسقطت الفلوجة وأجزاء من الرمادي وصلاح الدين وديالا، ووصل التنظيم إلى المنطقة بين كربلاء وبغداد.

يقول مصدر واكب حركة الشهيد في تلك الأيام إنه كان أسبوعياً في العراق ويلتقي قيادات المقاومة ورئيس الحكومة آنذاك، نوري المالكي، ويحذّرهم من أن القادم سيّئ جداً. وبينما طلبت الدولة العراقية المساعدة من روسيا و«التحالف الدولي» والأوروبيين، ولم يلبّها أحد، كان وحده سليماني المستعدّ. وفي الليلة نفسها التي أُعلنت فيها فتوى النجف المؤسِّسة لانطلاقة «الحشد الشعبي»، حضر بنفسه إلى مطار بغداد، ووصلت بعده بساعات قليلة طائرات إيرانية تحمل السلاح والعتاد والذخيرة، لينطلق القتال ضد «داعش». سريعاً رأى العراقيون «الحاج» في الميادين مع «الحشد الشعبي» والجيش، وباتوا يرون فيه «القائد الذي تجاوز كل الخلافات والتعقيدات ووصل إلى قلوب الشعب العراقي، وتمكّن من جمع الفصائل المختلفة التي تحجّ بينها الخلافات، ووحّد بندقيتها في اتجاه واحد»، يقول المصدر. وشيئاً فشيئاً بنى بينهم انسجاماً قوياً، وصار يحضّهم على تنفيذ مهمات مشتركة تجعلهم مجبرين على التعاون حتى يزيل الأجواء السلبية.

اليمن... «الكل سواسية في الجهاد»

في بداية الألفية الثانية، منذ أعلن الشهيد حسين بدر الدين الحوثي شعاراته الواضحة المناهضة لأميركا وإسرائيل، التقت سليماني إلى هذه الحركة التي يشتدّ عودها. فتقرّر تكثيف التواصل مع قيادة «أنصار الله» وزعيمها الذي استُشهد في «الحرب الأولى» مع جيش علي عبد الله صالح عام 2004. ولما انتقلت زعامة الحركة إلى أخيه عبد الملك، عمل الحاج على توطيد العلاقة معه، ودعمه في تجميع عناصر الحركة وإحيائها، كما كان شديد الرفض لأي حديث عن «الفروق» المذهبية مع اليمنيين «الزيديين». ينقل عنه أحد الذين أوفدهم إلى اليمن من ضباط المقاومة أنه شدّد على «القيمة الكبيرة لمقاومة اليمنيين»، ومعياره أن «الكل سواسية في الجهاد». ولصعوبة حضوره هناك خلال الحرب، عمل سليماني على تعويض غيابه عبر التواصل الدائم والمباشر مع السيد عبد الملك الحوثي والقيادات العسكرية والسياسية للحركة وإرسال مندوبين عنه إلى صنعاء ليكونوا بجانب القيادة، آخذاً في عين الاعتبار أيضاً الاستقلالية الكبيرة التي تتمتّع بها قيادة «أنصار الله». كما كان يرسل رسائل إلى المقاتلين، في غالبيتها رسائل ودّية وتوصيات عامة وأخرى محدّدة قبل انطلاق العمليات. يروي أحد الذين واكبوا تعاونه مع اليمنيين أنه «كان متأثراً جداً بالمظلومية التي يعيشونها منذ سنوات، ويبكي بكاءً شديداً عند وقوع مجازر، وكان فخوراً جداً بالإنجازات العسكرية، ويتحدّث عن التجربة اليمنية بحفاوة ملحوظة واهتمام شديد».

لكن أبرز ما استطاع «الحاج» فعله أنه نجح في دفع العراقيين إلى «تقبّل» الإيرانيين كشركاء ومتعاونين، بعدما صُبغت العلاقة بالعداوة نتيجة الحرب. ومع ظهور «داعش» في 2014 واقتراب الخطر من بغداد، بدأت فصائل المقاومة التي تشكّلت لقتال الأميركيين نشر حراسات وتسيير دوريات عند الأطراف الغربية للعاصمة بمتابعة مباشرة منه شخصياً، بل حضر بنفسه وأشرف على توزيع بعض القوات في خطوط التماس. في حزيران/يونيو سقطت الموصل، وبعد يومين وقعت مجزرة «سبايكر»، وسقطت الفلوجة وأجزاء من الرمادي وصلاح الدين وديالا، ووصل التنظيم إلى المنطقة بين كربلاء وبغداد.

يقول مصدر واكب حركة الشهيد في تلك الأيام إنه كان أسبوعياً في العراق ويلتقي قيادات المقاومة ورئيس الحكومة آنذاك، نوري المالكي، ويحذّرهم من أن القادم سيّئ جداً. وبينما طلبت الدولة العراقية المساعدة من روسيا و«التحالف الدولي» والأوروبيين، ولم يلبّها أحد، كان وحده سليماني المستعدّ. وفي الليلة نفسها التي أُعلنت فيها فتوى النجف المؤسِّسة لانطلاقة «الحشد الشعبي»، حضر بنفسه إلى مطار بغداد، ووصلت بعده بساعات قليلة طائرات إيرانية تحمل السلاح والعتاد والذخيرة، لينطلق القتال ضد «داعش». سريعاً رأى العراقيون «الحاج» في الميادين مع «الحشد الشعبي» والجيش، وباتوا يرون فيه «القائد الذي تجاوز كل الخلافات والتعقيدات ووصل إلى قلوب الشعب العراقي، وتمكّن من جمع الفصائل المختلفة التي تحجّ بينها الخلافات، ووحّد بندقيتها في اتجاه واحد»، يقول المصدر. وشيئاً فشيئاً بنى بينهم انسجاماً قوياً، وصار يحضّهم على تنفيذ مهمات مشتركة تجعلهم مجبرين على التعاون حتى يزيل الأجواء السلبية.

اليمن... «الكل سواسية في الجهاد»

في بداية الألفية الثانية، منذ أعلن الشهيد حسين بدر الدين الحوثي شعاراته الواضحة المناهضة لأميركا وإسرائيل، التقت سليماني إلى هذه الحركة التي يشتدّ عودها. فتقرّر تكثيف التواصل مع قيادة «أنصار الله» وزعيمها الذي استُشهد في «الحرب الأولى» مع جيش علي عبد الله صالح عام 2004. ولما انتقلت زعامة الحركة إلى أخيه عبد الملك، عمل الحاج على توطيد العلاقة معه، ودعمه في تجميع عناصر الحركة وإحيائها، كما كان شديد الرفض لأي حديث عن «الفروق» المذهبية مع اليمنيين «الزيديين». ينقل عنه أحد الذين أوفدهم إلى اليمن من ضباط المقاومة أنه شدّد على «القيمة الكبيرة لمقاومة اليمنيين»، ومعياره أن «الكل سواسية في الجهاد». ولصعوبة حضوره هناك خلال الحرب، عمل سليماني على تعويض غيابه عبر التواصل الدائم والمباشر مع السيد عبد الملك الحوثي والقيادات العسكرية والسياسية للحركة وإرسال مندوبين عنه إلى صنعاء ليكونوا بجانب القيادة، آخذاً في عين الاعتبار أيضاً الاستقلالية الكبيرة التي تتمتّع بها قيادة «أنصار الله». كما كان يرسل رسائل إلى المقاتلين، في غالبيتها رسائل ودّية وتوصيات عامة وأخرى محدّدة قبل انطلاق العمليات. يروي أحد الذين واكبوا تعاونه مع اليمنيين أنه «كان متأثراً جداً بالمظلومية التي يعيشونها منذ سنوات، ويبكي بكاءً شديداً عند وقوع مجازر، وكان فخوراً جداً بالإنجازات العسكرية، ويتحدّث عن التجربة اليمنية بحفاوة ملحوظة واهتمام شديد».

خصوصاً في محيط العاصمة».

أما بين 2013 و2014، فأعدّت غرفة «الموك» (تحوي ضباطاً أميركيين وبريطانيين وأردنيين وسعوديين وغيرهم) خطّة «H» لإسقاط دمشق بعدما تتوغّل الفصائل من الجنوب إلى أطراف العاصمة. التفت سليماني إلى المخطط ورأى أنه «خطير جداً» ويتطلّب إجراءات مضادّة سريعة، فأسّس فوراً الفرق التي سُمّيت لاحقاً «المغاوير» التي أحبطت الخطة، وتولّى إعداد هذه القوات من الألف إلى الياء، طالباً من ضباط المقاومة تدريبها وتجهيزها (قادها أولاً الشهيد علي فيّاض، «علاء البوسنة»).

أواخر 2015، زار الجنرال موسكو والتقى الرئيس فلاديمير بوتين، مساهماً في إقناع الروس بالتدخل، خاصة مع التوسع في نشاط تنظيم «داعش» الذي صار على مشارف حمص، ناوياً وصلها بـ«ولايات العراق». بعد ساعتين قال له بوتين: «سنشارك في سوريا». لم يطلب سليماني سوى دعم جوي، قائلاً:

> رأيُ «الحاج» أن وجود قوى المقاومة جنوب سوريا يجب أن يصير علنياً مستقبلاً كما في الجنوب اللبناني

إن المنطقة الساحلية «آمنة» ويمكن للروس إنشاء قواعد جوّية فيها، بما يضمن لهم أمانها برّياً. بهذه الخطوة، انقلبت المعادلة ميدانياً، ثم صارت القوات الروسية تنخرط في المصالحات والتسويات.

بعد التدخل الروسي، بقي سليماني يصرّ على الحضور بنفسه في المعارك المفصلية على الخط الأمامي. مثلاً في معركة حلب (2016) بقي سليماني هناك أربعة أشهر يتنقل خلالها بين الخطوط الأولى ويجوب السواتر في الليل والنهار. يروي مصدر عسكري شارك في حلب، وكان يرافق سليماني، أن الأخير «وصل نقاط التماس في الميدان مرات عديدة، ولا تفصله عن المسلحين سوى أمتار. رغم إصرارنا على ألا يقترب إلى هذا الحد، كان يقول إننا إذا لم ننزل إلى السواتر الأمامية، فقد يضعف المقاتلون، بل يجب أن نكون أمامهم».

ولما بدأت تلوح معالم تدخّل أميركي مباشر على الأرض (2017)، مع حضور قوات إلى شرق سوريا والسيطرة على منطقة التنف لقطع التواصل بين أطراف حلف المقاومة، ومنع فتح الحدود بين سوريا والعراق في البوكمال، تنبّه قائد «قوة القدس» إلى خطورة التدخل الجديد، ليردّ فوراً بخطوات «كبيرة» تقضي بالتسابق مع الأميركيين والوصول إلى الحدود التي يسيطر عليها «داعش» قبلهم. آنذاك، كان رأيه الذي عبّر عنه للقيادة السورية وللقيادة العسكرية الروسية، أن «منع الأميركيين من تحقيق هدف السيطرة على الحدود بين سوريا والعراق يجب أن يكون هدفنا الأول». فشرع في العمل ميدانياً وأشرك قوات «فاطميون» الأفغان، و«زينبيون» الباكستانيين، و«حيدريون» من العراق، إلى جانب حزب الله والجيش السوري و«الدفاع الوطني»، كما كان يعمل على نحو متواز من الجهة العراقية. ينقل أحد الذين رافقوا الحاج في تلك العمليات أنه كان يقول: «كل حلف المقاومة مستهدف في خطة الأميركيين هذه، وعلى

تصميم: رامي عليان، خديجة شكر

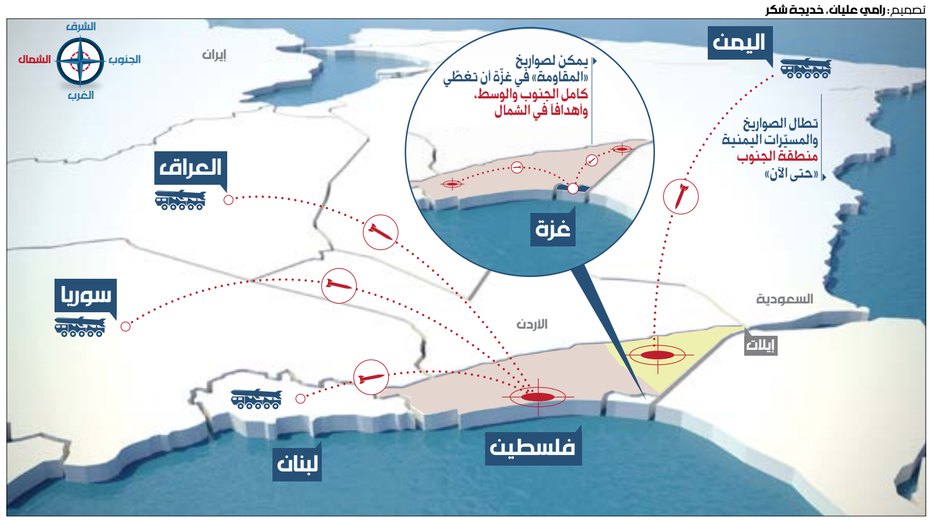

المهندس... رفيق حزب الله منذ الطلقات الأولى

علي دقماق

كان «إنساناً على درجةٍ عالية من الوفاء والإخلاص والتديّن... ومسؤولاً ومجاهداً حقيقياً». هكذا وصف الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، الشهيد أبا مهدي المهندس. مطلع التسعينيات، في العاصمة الإيرانيّة طهران، التقى الرجلان للمرّة الأولى. لقاءٌ شكّل فاتحةً للقاءاتٍ كثيرة، كان آخرها قبل أشهر معدودة من شهادته، وتحديداً في أيلول/ سبتمبر 2019.

■■■

إلى سبعينيّات القرن الماضي، تعود علاقة المهندس مع لبنان واللبنانيّين، وتحديداً مع المجاهدين، الذين ساندوا إخوانهم العراقيين في مواجهة نظام صدام حسين، وأجهزته. كان أبو مهدي، كما أستاذه «أبو زينب الخالصي» (قضى عام 2007، وله الفضل الكبير في تربية شخصيّة المهندس الجهادية الولائية، إضافةً إلى غيره من طلائع المجاهدين العراقيين الأوائل، وبعض اللبنانيّين)، يَعتبر لبنان الذي زاره حينها وتلقّى فيه أول تدريباته العسكرية، القاعدة الأساسية للعمل على إسقاط حكم الطاغية. تلاقى هؤلاء الشبّان في المنهج والمسار، وانسحب التعاون الدائم في ما بينهم مع تأسيس حزب الله عام 1982، لتحقيق كلّ الأهداف المشتركة، والمتفاوتة في الحجم.

في الكويت، وقبيل انتقاله إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، تعرّف المهندس إلى القائد مصطفى بدر الدين (ذو الفقار)، حيث عملا معاً، مع عددٍ آخر من المجاهدين العراقيين واللبنانيين، ضمن إطار جهادي محدّد. هناك، ومنذ عام 1983، لم يترك البندقيّة. كانت الحرب الإيرانية - العراقية في أوجّها، فشارك فيها إلى جانب قوات «الحرس الثوري»، بانتسابه إلى «فيلق بدر». وفي الجبهة، نشأت العلاقة مع رفيق سلاحه قاسم سليماني.

صلات المهندس برفاقه اللبنانيين لم تنقطع أبداً، إذ كان حريصاً على إدامة التواصل معهم. فزياراته للضاحية الجنوبية كثيرة جداً، خاصةً في حقبة التسعينيّات. حضر والتقى بالشهيدين عماد مغنية ومصطفى بدر الدين وغيرهما. أما الطبق الأبرز على طاولة الاجتماعات، فكان السعي الدائم إلى نقل «تجربة المقاومة» ضدّ العدو الإسرائيلي، للاستفادة من الدروس والعبر أوّلاً، وانطلاقاً من قناعةٍ لديه ثانياً، تقضي بضرورة التعاون أمام التحدّيات وفقَ قاعدة «وحدة الجهاد وتكامل المجاهدين». أيدى المهندس استعداده الدائم لإرسال المجاهدين العراقيّين للقتال في جنوب لبنان المحتلّ. قيادة المقاومة ثمّنت موقفه المتقدّم، لكنّها لم تجد حاجةً إلى تنفيذه، فـ«المقاومة ذات طابع لبناني، والمسرح الجغرافي للمواجهة محدود، ولا يستوعب أي فائض في عديد القوات».

أدرك المهندس، باكراً، ضرورة قراءة مسار الأحداث وفهمها، والاستفادة من تجارب الآخرين وإشراكهم في تجاربه. هذا الإدراك، ليس نتاج فضول أو ترف، بل «ترجمة لفهم عميق لضرورة التكامل بين ساحات الجهاد كافة». وفي عام 1998، ومع تسلّم سليماني قيادة «قوّة القدس»، نُمّت علاقة الرجلين سريعاً. مردّ ذلك إلى التشابه الكبير في شخصيتيهما، لـ«ناحية الود واللطف والدماثة والإخلاص، والتفاؤل الدائم المقرون بعدم اليأس أمام التحديات، والمنهج العملي الإيجابي في الأصل أو في الأزمات... تطابقت شخصية المهندس مع شخصية الحاج قاسم»، يقول أحد العارفين. ومع تحرير جنوب لبنان في أيار/ مايو 2000، جال المهندس في المناطق المحرّرة؛ يومها، قال أمام عددٍ من «قادة الصف الأوّل»: لقد

> صلات المهندس برفاقه اللبنانيين لم تنقطع أبداً، إذ كان حريصاً على إدامة التواصل معهم

كان رهاننا عليكم صحيحاً وسليماً... لو طبّقنا هذه التجربة في العراق لسقط صدام... فهو ليس بأقوى من إسرائيل، ونحن لسنا بأضعف منكم».

عودةٌ إلى «الرافدين»

مع سقوط العاصمة العراقيّة بغداد بيد الاحتلال الأميركيّ (نيسان/ أبريل 2003)، بدأت علاقة المهندس بحزب الله والمقاومة بالظهور على حقيقتها؛ إذ ترجم رؤيته بضرورة مقاومة الاحتلال، لا التعاون معه أو الإذعان إليه. بين عامَي 2003 و2011، لعب المهندس دوراً كبيراً في إخراج الأميركيين صاغرين تحت نيران فصائل المقاومة. وهو الذي ساهم، خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006، بمؤازرة حزب الله عبر تصعيد العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية. في تلك الفترة، اعتبر الأميركيون «أبرز أعدائهم في المنطقة: مغنية في لبنان، والمهندس في العراق». هذا التهديد، مردّه - أيضاً - إلى علاقة الرجلين أحدهما بالآخر؛ فعاطفة الثاني بدت جليّة بعد شهادة الأوّل في شباط/ فبراير 2008.

ومع اشتداد الحرب على سوريا، كان سبّاقاً في مساعدتها. ثم في العام التالي، وعلى إثر سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم «داعش»، كان السبّاق أيضاً في مواجهة أعتى التنظيمات إرهاباً. من بغداد، شكّل «النواة» الأولى لـ«هيئة الحشد الشعبي»، قبل إعلان «المرجعية الدينيّة العليا»، آية الله علي السيستاني، عن «فتوى الدفاع الكفائي». وفي سامراء، وغيرها من المدن والمحافظات المحتلّة، كان له حضوره الدائم والمباشر، في قيادة العمليّات، إلى جانب «الحاج قاسم»، حتى أصبح الرجلان «شريكين كبيرين وأساسيين» في صنع الانتصار التاريخي على الاحتلال الأميركي و«داعش». سقوط الموصل آذن بترجمة «بعض» من قناعات المهندس. واتفق مع سليماني على ضرورة إشراك حزب الله في المواجهة، بناءً على التجارب السابقة. فالمهندس كان «أبرز عوامل الاطمئنان بالنسبة إلى سليماني، وإلى حزب الله أيضاً»، فهو كما وصفه السيد نصرالله «اليد اليمنى للحاج قاسم حتى لحظة الشهادة... وأكثر الأشخاص اعتماداً عليهم».

«إحنا واحد»

قضت توجيهات قيادة المقاومة، بمنح المهندس ما يحتاج إليه. فالأمين العام لحزب الله أكّد - مراراً - على ضرورة «تأمين أي شيء يحتاج إليه الحاج أبو مهدي». بعد الانتصار العظيم على «داعش» (كانون الأوّل/ ديسمبر 2017)، أصرّ المهندس على بقاء مجاهدي حزب الله. ردّد عبارة «إحنا واحد» (نحن واحد). فـ«دوركم التدريبي والمواكب لم ينته بعد، عليكم أن تساعدونا، وتقفوا إلى جانبنا». وهو لم يعتبر وجود الحزب ظرفيّاً، بل عضويّاً في المقاومة العراقية أوّلاً، و«الحشد» تالياً. أراد المهندس أن يكون لـ«الحشد» هويته الخاصّة، وفق الإطارات المحدّدة، وأراد - في الوقت عينه - من حزب الله ومقاومته الاهتمام بتدريب تشكيلاته وهيكليته وصياغة «عقيدته القتالية». بين عام 2018 وحتى يوم استشهاده، زار لبنان مرّاتٍ عدّة، رافضاً أيّ «مساحة للاستراحة»، لأن «العمل أوّلاً وأخيراً». حَرَص على انتخاب ما يريده ووفق رؤيته، فـ«حزب الله صاحب تجربة طويلة، وقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية بالتوازي مع الفتن الداخلية».

■■■

في النقاشات الأخيرة، حمل المهندس إلى بيروت «همّه». لم يرد «الحشد» ظرفياً محدوداً بل مؤسسة عقائديّة. حلمه أن يكون «الحشد» تشكيلاً نوعيّاً، وقد رسم لذلك خططاً ومساراتٍ من شأنها أن تحدث «تحوّلاً» في المؤسسة العسكرية - الأمنية. خلصت تلك النقاشات إلى «العبارة» التالية: نسعى إلى مستوى نوعي (تجهيزات/ إمكانات/ بنية...) وأعمال نوعيّة. ينتج منها - تلقائيّاً - تشكيل نوعي. لم يكتفِ بالبعد العسكري بل بالبعد الجماهيري، خاصّةً ذلك الشقّ المتعلّق بعائلات الشهداء، وحفظ الآثار، وحل المشكلات الاجتماعيّة الطارئة. لذلك، اجتمع إلى رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله، السيد هاشم صفي الدين، للاستفادة من التجربة، وإنشاء مديريات في «الحشد»، تخدم هذه التوجهات. «تلك الزيارة، كانت من أجل تسييل هذه الأمور... لكنّه مضى قبل أن يبدأ...».

على الغلاف

اغتيال سليماني ـ المهندس: فراغ في العراق لا يمكن ملؤه

ثمة «خطوط حمر» أبلغت الإدارة الأميركيّة طهران وحلفاءها رفضها القاطع في تجاوزها، وهي ـ وفق العارفين ـ حدود قواعد الاشتباك المعمول بها حتى فجر 3 كانون الثاني/ يناير 2020. حركة الدولار الأميركي، خارج حدود/ إرادة أي دورة اقتصاديّة ترسمها واشنطن، هي أوّل الخطوط الحمر. «أرواح الجنود الأميركيين»، والمنتشرين على طول ساحات المواجهة مع أعدائها هي الخطّ الثاني، أما السفارات وأمنها فتمثّل «الخطّ الثالث». باختصار، تخشى الإدارة الأميركيّة الظهور بصورة العاجز عن حماية مصالحها وهي الدولة «المهابة». تخشى أيضاً تكرار سيناريوات «تهشيم صورتها»، كما جرى في طهران عام 1980، وفي بيروت عام 1982، وبنغازي (ليبيا) عام 2013

نور أيوب

منذ عام 1998، ومع تولّي اللواء الشهيد قاسم سليماني قيادة «قوة القدس» في «الحرس الثوري»، تعاظم الدور الإيراني وحضوره في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ ساهم في تعزيز قوّة حلفاء طهران وإمكاناتهم، على طول الجغرافيا المشكّلة لجبهة المواجهة مع المعسكر الأميركي ــ الإسرائيلي ــ الخليجي. خلال السنوات الأخيرة، نقل سليماني موقع محور المقاومة من موقع متنفّذ إلى موقع مُهاب، ومحطّم للصورة الأميركيّة.

السنوات الأخيرة من عمر الرجل شهدت إنجازات كبيرة: من اليمن إلى فلسطين المحتلة إلى العراق، مروراً بلبنان وسوريا. «ضربة أرامكو»، وكسر الحدود الجغرافيّة بين دول محور المقاومة، والقضاء نهائيّاً على تنظيم «داعش»، صمود الدولة السورية ورئيسها بشار الأسد، وتطوير القدرات الصاروخيّة (الصواريخ الدقيقة) للمقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة، شواهد حيّة على ذلك. لم تستطع واشنطن ـ رغم اشتعال المنطقة وانشغالها بالحروب والمواجهات ـ إيقاف برامج الشهيد ومشاريعه. ما قبل عن «هيبة» المعسكر الأميركي تحطّم على يديه؛ ومع نهاية عام 2019، بدأت واشنطن بالبحث سريعاً عن إنجاز سريع يُعيد ترميم صورتها «المُهابة».

استدراجٌ أم انفعال؟

لم يكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحده من فكّر باغتيال سليماني. سلفه باراك أوباما فكّر جدّيّاً بذلك، قبل أن يتراجع عن قراره. الإدارة الحاليّة كادت أن تشعل المنطقة بحربٍ لا أفقَ لها، بُعيد قرارها في تلك الليلة من العام الماضي. لكن تبقى حزمة من الأسئلة تفتقر إلى إجاباتٍ مقنعة، أبرزها: هل جهّزت واشنطن، ودبّرت، مسرح الجريمة؟ أم استفادت من خطأ «قاتل»، كان بمثابة «الذريعة المباشرة»؟

دائماً، ثمة «أسباب مباشرة» وأخرى غير مباشرة؛ حساب سليماني في السنوات الأخيرة كَبُر كثيراً في واشنطن. لم يعد الرجل معزّزاً لنفوذ بلاده في غرب قارة آسيا فحسب، بل محطّماً لـ«الغرور» الأميركي، وبانياً لـ«هيبة» إيران وحلفائها، وهذا ما دفع الجميع إلى الحديث/ الإعجاب بدوره وشخصه، وقدرته على استيعاب الأزمات وتحويلها إلى مكتسبات/ تحوّلات كبرى تصبّ في مصلحته.

في الـ 27 من كانون الأوّل/ ديسمبر 2019، سقط متعاقدٌ مدني مع قوات الاحتلال الأميركي، في قاعدة «كي 1»، في كركوك. حتى الساعة، لم يُكشف عن ملابسات الحادثة، ولا عن الجهة التي نفّذت هذا الهجوم؛ القتيل لم تكشف هويته إلا بعد أيام. الأكيد، أنه طوال الأسابيع التي سبقت «حادثة كركوك»، حرصت الإدارة الأميركيّة على الترويج لنقطتين أساسيتين:

1- تهيئة المناخات السياسيّة، وتقبّل «حق» واشنطن في الردّ على أي استهدافٍ لمصالحها أو خسارة جنودها (في العراق تحديداً)، وتحميل طهران المسؤولية المباشرة في ذلك.

2- إدراج مؤسسة «الحرس» على قوائم الإرهاب والعقوبات، وهذا ما يسهّل على الرئيس الأميركي استهدافها وشخصيّات قياديّةٍ فيها، بقرار مباشر وسريع منه.

هذه العملية تطرح أسئلةً عدّة، أبرزها: من نفّذها؟ ثمة من يجيب أنها من تنفيذ فصائل المقاومة العراقية. أما الأمين العام لـ«حركة عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، فحمّل «داعش» مسؤولية العملية. رفضت الفصائل الاتهام الأميركي. بدورها،

> **ظنّت واشنطن بخطوتها المجنونة أنها استرجعت هيبتها المفقودة**
>
> **عبّر الخزعلي، قبل يومين، عن ندمه لتأخّر الردّ على الجريمة الأميركية**

سارعت واشنطن إلى الرد، لحفظ صورتها والتأكيد على مواقفها السابقة. حمّلت المسؤولية ـ حصراً ـ لفصائل «الحشد». استهدفت بغارةٍ جويّة عدداً من المقار في منطقة القائم، عند الحدود العراقيّة ـ السوريّة. أكثر من 25 شهيداً وعشرات الجرحى. السؤال، هنا، لماذا القائم؟ ولماذا لم يكن الرد في كركوك (مثلاً)؟ لم يكن الردّ الأميركي متكافئاً. أرادت واشنطن في ذلك أمرين: تأديب طهران وحلفائها، وإعادة بناء صورتها المهشّمة.

الرد العراقي جاء مباشرةً بعد تشييع الشهداء. تظاهرات أمام السفارة الأميركيّة في بغداد، أكبر سفارةٍ أميركيّةٍ في العالم. حاول البعض اقتحامها. أحد الوجوه البارزة في محور المقاومة، ولحظة بدء الاقتحام، قال «سندفع ثمناً كبيراً»، حتى اللحظة، تُطرح الأسئلة الآتية: من اقتحم؟ هل ثمة قرارٌ بذلك؟ هل ردّة الفعل تحكّمت بالموقف، أم هو خرق في صفوف المتظاهرين، وثمة من تبعه في ذلك؟

أسئلة تفتقر إلى إجاباتٍ مقنعة. الأكيد أن نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» الشهيد أبو مهدي المهندس، سارع إلى الطلب من المتظاهرين الخروج من «المنطقة الخضراء». رئيس «الهيئة» فالح الفياض، طالب بذلك أيضاً. رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، يومها كان رئيساً لجهاز المخابرات، سارع إلى تحذير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، من تداعيات ما يجري سريعاً، عملت القوّات الأمنيّة على ضبط الساحة.

صحيحٌ أن المتظاهرين لم يقتحموا مبنى السفارة، فهم لم يتجاوزوا سورها إلا أمتاراً معدودة، لكنّه ـ بالعرف الأميركي ـ عُدّ تجاوزاً لقاعدة الاشتباك الأولى، وتحطيماً لصورة أقوى القلاع الدبلوماسيّة والاستخبارية الأميركيّة في العالم. ضجّت وسائل الإعلام العالميّة بما جرى. أبلغ الجانب العراقي بأن الحادثة لا يمكن السكوت عنها.

عودةً إلى «الخطوط الحمر». الإدارة الأميركيّة ـ وفي سياق إعادة ترميم صورتها ـ سارعت إلى الرد، وكان أيضاً «غير متكافئ». اتخذت قرارها بقتل سليماني في مطار بغداد الدولي، علماً بأنّ الرجل كان في مهمةٍ دبلوماسيّة وعلى موعدٍ مع عبد المهدي، صبيحة اليوم التالي. استقبل المهندس رفيق سلاحه. وما هي إلا دقائق (6 دقائق) بين وصوله إلى العراق واستشهاده. أرادت واشنطن بذلك استعادة هيبتها، وإزاحة أكبر «العوائق» أمام مشاريعها في المنطقة.

(أ ف ب)

ضياع البوصلة

بدا واضحاً منذ اللحظة الأولى افتقاد محور المقاومة أقوى نقاط قوّته. ظنّت واشنطن بخطوتها تلك استرجاع هيبةٍ مفقودة. الردّ الإيراني كان باستهداف القاعدة الأميركيّة في «قاعدة عين الأسد الجويّة» (غرب العراق)، حيث انطلقت الطائرات المسيّرة التي استهدفت الشهيدين. كان للردّ الأثر البالغ والدلالة الكافية على أن طهران على استعداد للذهاب بعيداً في مواجهة قوات الاحتلال الأميركي.

الثابت ـ حتى الآن ـ أن ثمة ضياعاً موازياً لما جرى، وتحديداً في الساحة العراقيّة، ميدانيّاً وسياسيّاً. مثلاً، البعض من حلفاء طهران، اتهم المهندس محمّلاً إيّاه مسؤولية المشاركة في الجريمة، ومن ثم المضيّ به رئيساً للوزراء. أما الردّ العراقي، فقد عبّر الخزعلي، قبل يومين، عن كونه تأخر، وعن ندمه لذلك. بوصلة القوى العراقية المسؤولة عن الرد ضاعت. بدا ذلك جليّاً، إضافةً إلى فقدان حلفاء طهران توازنهم السياسي، وبروز حاجة إلى الإسراع في ملء فراغ الشهيدين. خسارة المهندس ـ عراقيّاً ـ كانت الأقسى؛ في طهران، بشكلٍ أو بآخر، تعويض خسارة سليماني؛ لكن في العراق ثمة صعوبة كبرى في إيجاد من يحظى بقبول «الجميع»، ويستطيع أن يضبط التذبذب والضياع على صعيدَي الفصائل أوّلاً، و«الحشد» ثانياً.

عن التحقيقات

كان لافتاً جدّاً، وفي انعكاس لحجم الضياع، اتهام البعض للكاظمي وجهاز المخابرات بالمشاركة في الجريمة الأميركية. اللافت أيضاً، أن هذا الفريق عاد وجلس معه بمبادرة رعاها المعنيّون في بيروت وطهران. في التحقيقات الرسمية (تنشر «الأخبار» أبرز نقاطها على الموقع الإلكتروني)، ثمة إشارات واضحة إلى غياب أي عامل بشري مساند، في وقتٍ تصرّ فيه «هيئة الحشد» على الدخول السريع لبعض المنتسبين لجهاز المخابرات إلى ساحة الجريمة. إضافةً إلى ذلك، فإن الطائرات المسيّرة التي دخلت أجواء المطار كانت بموافقة قيادة «العمليات المشتركة» في حينها، حيث كان عبد الأمير يار الله نائباً للقائد (الرئيس الحالي لأركان الجيش) وبقيادة عبد المهدي.

في التحقيقات أيضاً، ثمة إشارة إلى أن المصادر الفنية والتقنيات لا تستوجب أن يكون هناك مصدرٌ بشري، وخاصة أن الشهيد كان قادماً إلى العراق، وأن المصدر البشري قد يكون في لبنان أو سوريا. وما يعزّز هذه الفرضيّة، وفق مصادر بارزة ومطلعة على سير التحقيقات، أن «الوفد العراقي الذي توجّه إلى سوريا لهذا الغرض لم يستطع الدخول، وبقي في لبنان لمدة أربعة أيام، ولم يحصل على الموافقة من الجانب السوري». إضافةً إلى ذلك، ثمة من يقول إن «أجنحةً في المخابرات (العراقية) محسوبة على اطلاعات (وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانيّة)، وهذا ما يكسر الثقة التامة بين الأميركيّين وهذا الجهاز العراقي».

لقد كان عاماً قاسياً. تبادل فيه الجميع الاتهامات. أخفق الجميع في لملمة شتات المشهد العراقي. ثمة ضياعٌ لا يمكن ضبطه، وصورةٌ لا يمكن جمع أجزائها. الأكيد، أن فراغ سليماني ـ المهندس، في الساحة العراقيّة، لا يمكن ملؤه، لا في السياسة ولا في الميدان.

(أ ف ب)

«المختلف» عن أقرانه

بغداد ـ كارلوس شهاب

منتصف سبعينيّات القرن الماضي، دخل «حزب الدعوة الإسلامية» مرحلةً جديدة في تاريخه، عُرفت في أدبياته بـ«المرحلة السياسيّة»؛ يومها، بدأت المواجهة المباشرة مع الحكومة العراقيّة، والدخول في طور الحركة وتنظيم الجماهير، والإعلان عن انتهاء طور البناء والنضال الفكري. تمخّض عن ذلك «انتفاضة 17 رجب» (1979)، والتصعيد ضد حكومة صدام حسين، وقد نتجت عنها ـ أيضاً ـ محطات مفصلية كاستشهاد محمد باقر الصدر في 10 نيسان/ أبريل 1980 (هذه الفترة هي بذاتها محل نقاش موسّع؛ فـ«الدعوة» رأى أنّه وقف على مشارف المرحلة السياسية ولم يدخلها، أما رأي الصدر فهو أن تلك الفترة هي قلب المرحلة السياسية، وتحديداً عندما وجّه كلمته لـ«الدعاة»، قائلاً «لقد أشبعتم الأمة فكراً... حان وقت العمل»).

نقلت هذه المرحلة «الدعاة» (كوادر الحزب كما يُعرّفون أنفسهم) من مفاهيم البناء والنضال الفكري إلى مفاهيم جديدة؛ منها توسيع التنظيم واستقطاب «دعاةٍ» جدد، وتشكيل «الخط الجهادي» وبناء ذراعٍ مسلّحة لمقارعة الحكومة، وهو شيءٌ لم يكن يعرفه الحزب قبل «المرحلة السياسية». ويذكر صلاح الخرسان أن إرهاصات العمل العسكري بدأت مع «نكسة حزيران» (1967)، حيث تدرّب «الدعاة» في معسكرات «حركة فتح» في الأردن ولبنان، في نهاية الستينيّات وبداية السبعينيّات. لكن على العموم، لم تختمر فكرة الجهاد والكفاح المسلح إلا مع بداية «المرحلة السياسية»؛ وعليه، نشهد في هذه المرحلة بروز عددٍ من «الخلايا الجهادية»، التي تكوّنت ذاتيّاً من شباب «الدعوة»، بالتوازي مع توجّه الحزب إلى بناء تنظيم عسكري داخل الجيش، مستقطباً ضباطاً من مختلف الصنوف (أبرزهم من ضباط «القوّة الجويّة») في محاولةٍ لتنفيذ انقلابٍ من داخل الدولة. كذلك، نشهد ظهورَ أول المعسكرات «الدعوتية» في الخارج (معسكر الأهواز)، والذي أُنشئ بإيعاز من مهندس «الدعوة» الأوّل هادي السبيتي (أبو حسن السبيتي)، بفكرة استوحاها من معسكرات الفلسطينيين في «دول الطوق».

في هذا الجو المشحون، وعندما أخذ «الدعوة» زمام المبادرة، انخرط الشاب البصري جمال جعفر، داخل الحزب. درس الهندسة المدنيّة في «الجامعة التكنولوجية»، وتنظّم من هناك (كانت التابعية لـ«تنظيم جامعة بغداد»)، ناهلاً أفكار تلك المرحلة، والتي حمل مضامينها إلى يوم استشهاده مطلع العام الماضي، في محيط مطار بغداد الدولي، مع رفيق دربه قائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، قاسم سليماني.

لا نعلم الكثير عن نشاط الشهيد «الدعوي» في العراق في نهاية السبعينيّات. حتى وثائق الحزب لا تذكر عنه شيئاً. لكن تشير تقارير إلى أنّه خرج مع اشتداد القمع الحكومي إلى «الأهواز»، ومنها إلى الكويت (أخرى تقول إنه خرج مباشرةً إلى الكويت). حيث كان الخط «الدعوتي» نشطاً، ويُعتبر من أنشط الخطوط الخارجية المرتبطة بتنظيم داخل العراق. ويعود نشاط هذا الخط إلى سهولة الانتقال بين البلدين، نظراً إلى العلاقة المميزة بين النظامين وكثافة وجود العراقيين فيه قبل عمليات (12 كانون الأوّل/ ديسمبر 1983). وما تلاها بما يُعرف بـ«كويت 17».

بقي جمال جعفر في الكويت حتى منتصف الثمانينيّات، أو قبلها بقليل،

> **بقي وفياً لخط «الدعوة» الأساسي ومتمسكاً بمفاهيم الجهاد والكفاح المسلح**

ثم غادرها إلى الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران. هناك، التحق بـ«فيلق 9 بدر»، وهو تشكيل عسكري منضوٍ تحت جناح «الحرس» (تأسس عام 1982/ ويُعدّ الجناح العسكري لـ«المجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة في العراق»، بزعامة محمد باقر الحكيم)، وتدرج في مسؤوليّاته التنظيميّة من معاون العقيدة السياسية في الفيلق، وصولاً إلى قيادته التي تخلى عنها عند عودته إلى العراق، بعد الاحتلال الأميركي في نيسان/ أبريل 2003.

ثمة من يسأل، لماذا تميّز «المهندس» عن أقرانه من المعارضين العراقيين؟ الجواب ـ هنا ـ يتشعّب إلى فروعٍ عديدة:

1- ظلّ الشهيد وفياً لخط «الدعوة» الأساسي، ومرحلته السياسية التي أشعل شرارتها محمد باقر الصدر. وظل متمسكاً بمفاهيم تلك المرحلة؛ الجهاد والكفاح المسلح.

2- التوجه الدائم نحو القاعدة الشبابيّة؛ فمن كان يسميهم «أبناءه»، ظل يوصيهم بإدامة الجهاد، حتى في وصيته التي أُذيعت بعد استشهاده.

3- الدعوة الدائمة إلى ضرورة توحيد بندقية المقاومة، وجمع شتاتها بقيادة أبويّة؛ ففي قيادته لـ«الحشد الشعبي»، وطوال خمس سنوات، لم تجرؤ أي رايةٍ على الانفصال عن «الهيئة»، رغم تكاثر الأجنحة المتصارعة. والمقصود هنا ليس «البندقيّة الشيعية»، حصراً، فكل الفصائل انضوت تحت قيادة «أبو مهدي» من دون قيدٍ أو شرط، إذ أثبت الرجل نفسه كقائدٍ محنّكٍ قبل تجربة «الحشد». هنا، تجدر الإشارة إلى النقطة التالية: في تسعينيّات القرن الماضي، قاد «أبو مهدي» بجدارةٍ عالية، «فيلق بدر» والذي مرّ بنفس المعترك الذي مرّ به «الحشد»، حتى إن الدراسات الأمنية المعادية له من قبل نظام البعث العراقي تناولت المهندس (في بداية الألفيّة الجديدة، وعندما كان في إيران)، إذ ركّزت على هذه النقاط في شخصه.

4- مثّل سلوكاً أشبه ما يكون بالأسطوري؛ فمن بين كل المعارضين لم يتنعّم بمميزات مرحلة ما افتُرض أنه الحصاد (سقوط النظام). رفض معظم ما قُدّم إليه. نفض يده حتى من راتبه كنائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، وعاش من أجل رسالته وجهاده. فعندما نراجع أوصاف المتصوفين الاجتماعيين الذين يذكرهم هادي العلوي في «مدارات صوفية»، وهم «من يكون التصوف عندهم سلوكاً ومواقف أكثر منه فلسفة، ويتمحور حول العيش من عمل اليد وعدم امتلاك الجواري والعبيد، إضافةً إلى مقاطعة السلطة، وأهمها القتال ضد البيزنطيين (بما هم سياسياً)؛ فالمتصوفون الاجتماعيون لا يكرهون الأغيار دينياً. وسلوك المهندس هو استمرارٌ لهذا الخط من دون إعلان، يُضاف الى ذلك وصاياه بالالتزام بالجهاد، الذي لم يحصره المهندس يوماً بالقتال، كان يوصي بأن يرافق الجهاد «التفقّه»، والذي يجعل المجاهد ملتزماً أمام أموال الناس وأعراضهم. «نحن لسنا بغاة»، كانت هذه وصيته عندما قاتل بغاة الأرض، لكن ضمن دستوره الأخلاقي.

5- كان غير كل المعارضين العراقيين. أيقن أن المعركة لن تنتهي بسقوط صدام حسين ونظامه. أيقن أن سقوطه لا يعني سكون الجهاد والركون إلى الراحة على الكرسي كما فعل الجميع. كان في عقيدته، عقيدة نصرة المستضعفين، أن العدو الأكبر هو الاستكبار العالمي، المتمثل في الولايات المتحدة، لا يزال موجوداً؛ وهذه المرة في بلده، فحمل شعلة الجهاد - ولا أجافي الحقيقة عندما أقول - وحيداً، وآمن بوحدة المعركة في «الإقليم»؛ فنراه يطل من بيروت مرّة، ومن دمشق مرّةً أخرى، وليس أخيراً في طهران.

في سنوية استشهاده الأولى، يبقى «الشايب» -كما اعتاد أبناؤه في الجهاد أن يسمّوه - نقطة فارقة في تاريخ العراق، والحركة الإسلامية، وحركات التحرر قاطبة.

قضية اليوم

نصر الله في ذكرى سليماني والمهندس: القصاص العادل مسؤوليّة كل حرّ

بوصفه قائداً أممياً، أحيا السيد حسن نصر الله ذكرى استشهاد قائد فيلق القدس قاسم سليماني. وطمأن إلى أن محور المقاومة خرج أقوى من هذه المحنة. كما توعّد بالقصاص للفاعلين. وكرر التأكيد أن الخروج الأميركي من المنطقة هو أحد تداعيات هذه العملية. وقال إن العملية فرضت معادلات عسكرية وأمنية جديدة. ولذلك تشهد المنطقة استنفاراً كبيراً مؤكداً أن إيران عندما تريد أن ترد، فهي تقرر كيف وأين ومتى

(هيثم الموسوي)

في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، اختصر الأمين العام لحزب الله تداعيات الاغتيال بثلاث نقاط: التأكيد أن العملية وضعت القوات الأميركية على خط الخروج من العراق ومن المنطقة.

التأكيد أن القصاص العادل سيكون مصير منفذي الاغتيال، بعدما

محور المقاومة تجاوز الضربة وصار أكثر قوة وإيران لا تطلب من حلفائها أن يردوا نيابة عنها

حدّدهم الإمام الخامنئي بشكل دقيق. وهو إذ أشار إلى أن القصاص سيكون من مسؤولية إيران بالنسبة إلى سليماني، ومن مسؤولية العراق بالنسبة إلى المهندس، أكد أنه أيضاً من مسؤولية كل شريف وحر.

التأكيد أن الاغتيال زاد من عزم محور المقاومة على أولوية الوقوف إلى جانب فلسطين والشعب الفلسطيني ودعمه بكل ما أمكن.

وقال نصر الله إن محور المقاومة سيكمل هذا المسار، على أن يراعي كل طرف مصالحه الوطنية، مشيراً إلى أن هذا المحور يقاد بدقة ومسؤولية وليس كما يتصوره البعض، ولولا ذلك لما تحققت هذه الانتصارات.

وعاد نصر الله بالتاريخ إلى الاجتياح الإسرائيلي، مشيراً إلى أن لبنان «معنيّ بالاعتراف وبشكر وتقدير من وقف إلى جانبه منذ اليوم الأول. ومن الطبيعي أن نحيي هذه المناسبة، وأن نسمّي بعض شوارعنا وساحاتنا ومحمياتنا باسم الشهيد قاسم سليماني والشهيد أبو مهدي المهندس. ومن الوفاء أن لا ننساوي بين العدو والصديق، أو بالحد الأدنى من ذلك وتخلى عنك ولم يمد لك يد المساعدة ولو بكلمة، وبين من وقف إلى جانبك». أضاف: «نحن في لبنان لا يمكن أن نساوي بين من دعمنا في الموقف والسلاح والمال واستشهد معنا وأعاننا لتحرير أرضنا وأسرانا، وبين من تعامل ودعم العدو الإسرائيلي خلال كل سنوات الاحتلال، وصولاً إلى حرب تموز، التي طلب فيها من العدو أن لا يوقف الحرب قبل سحق المقاومة. وفي فلسطين أيضاً، لا يمكن أن نساوي بين من دعم فلسطين وبين من ساهم في حصار الفلسطينيين، كما لا يمكن المساواة بين من كان شريكاً في الحرب الكونية على سوريا ومن وقف إلى جانبها ودعمها بالمال والسلاح واستشهد على أرضها. ولا يمكن للشعب العراقي أن يساوي بين من احتل أرضه ودمر العراق ودعم كل الجماعات التكفيرية والإرهابية، وبين من وقف إلى جانب العراقيين ليساعدهم على التخلص من داعش ومن خطر الجماعات التكفيرية».

وخلص نصر الله إلى أن «الوفاء من شروط النصر. ولذلك، ونتيجة قوة حضور الحادثة من اليوم الأول إلى اليوم في الوجدان والمشاعر وفي المعادلات الأمنية والسياسية، يوجد قلق كبير في المنطقة. فالإسرائيليون رفعوا نسبة الاستنفار والاحتياط في جيشهم بسبب الذكرى السنوية لاستشهاد سليماني والمهندس. والأميركيون يتصرفون بقلق وخوف، فيما الإيرانيون يفترضون أن ترامب قد يحضّر لشيء ما قبل مغادرته في 20 كانون. وبالنتيجة المنطقة كلها مستنفرة بفضل هذه الحادثة».

وأوضح أنه «عندما تقرر إيران أن ترد على الاغتيال عسكرياً فهي التي سترد كما فعلت في عين الأسد وعندما تريد أن ترد أمنياً فهي تقرر أن ترد». واعتبر أنها لو أرادت أن ترد عسكرياً على اغتيال العالم الإيراني فخري زادة بعملية أمنية، لفعلت منذ اللحظات الأولى. وقال إن إيران لا تطلب من أصدقائها وحلفائها أن يردوا نيابة عنها، وإذا هم بادروا فهذا شأنهم. لكن إيران ليست ضعيفة، وعندما تريد أن ترد فهي تقرر كيف وأين ومتى. ونصح نصر الله الخصوم بعدم المقارنة بين إيران وأصدقائهم الإقليميين الذين يقول عنهم ترامب إنهم يملكون المال وهم يدفعون لأميركا لتدافع عنهم. ولهذا هم بحاجة إلى أميركا ومرتزقتها، ولكن إيران قوية وهي قادرة على الدفاع عن نفسها.

وطمأن إلى أنه بالرغم من الخسارة الكبيرة، «إلا أن محور المقاومة استطاع أن يستوعب هذه الضربة، وخاب ظنهم بأن يؤدي هذا الاغتيال إلى انهيار المحور. نحن بحسب ثقافتنا وانتمائنا وتاريخنا، نعرف كيف نحوّل التهديدات إلى فرص وكيف نحوّل الدم المسفوك ظلماً إلى دافع قوي للاستمرار والثبات والصمود والإحساس أكثر بالمسؤولية. ولذلك أقول للأميركيين والإسرائيليين ولكل من هو في محورهم والذين يقتلون ويتآمرون على اغتيال قادتنا وعلمائنا وشعوبنا ونسائنا ورجالنا، عندما تقتلون قادتنا نزداد عناداً وتمسكاً بالحق، ولذلك دعنا من يراهن على العقوبات والاغتيالات إلى الخروج من الوهم».

وانطلاقاً من التضحيات التي قدمها سليماني، قال نصر الله: «نحن اليوم نقدم الحاج قاسم سليماني بطلاً عالمياً وأممياً، بوصفه عنواناً عالمياً للتضحية والفداء والإخلاص والوفاء والدفاع عن المستضعفين، بغضّ النظر إلى أي دين أو هوية انتموا». واعتبر أنه لا يضخم ولا يصنع أسطورة، مؤكداً أن كل ما كشف عن شخصيته وجهاده وإنجازاته هو وكل إخوانه في كل الساحات هو قليل، لكن سيتم الكشف عن المزيد لاحقاً.

وفيما أشار نصر الله إلى أنه سيخصص الإطلالة المقبلة (الخميس أو الجمعة) للحديث عن الملف اللبناني، ختم حديثه بـ«نصيحة لمن يراهنون على العقوبات ولوائح الإرهاب»، أشار فيها إلى أن «هذه الإجراءات لا تقدّم ولا تؤخر، لكن هدفها نفسي وهي جزء من المعركة لإخضاعنا». أضاف: «لسنا محاصرين، بل أعداؤنا هم المحاصرون ويخوضون معركة خائبة لن تؤدي إلى أي نتيجة».

(الأخبار)

تقرير

مفاوضات الترسيم البحري: عودة إلى المرسوم؟

ميسم رزق

قررت «إسرائيل» الغياب عن ملف الترسيم البحري والمفاوضات غير المُباشرة مع لبنان. ذلك أن آخر تصريح رسمي في ما يتعلّق بهذا الملف، كان لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي أعلنَ استعداد بلاده لمواصلة العمل بينَ الطرفين «المُتباعدين» كما وصفهما، واستكمال الوساطة. أما الإعلام الإسرائيلي، فمنذ نحو أسبوعين وهو يتخذ وضعية الصمت بشأن المفاوضات، علماً بأن المسؤولين الإسرائيليين سبقَ أن كثّفوا عبرَ صفحاته رسائلهم التهديدية بتعليق المفاوضات أو الانسحاب منها، على إثر طلب لبنان في الجلسة الأخيرة في الناقورة (مطلع شهر كانون الأول الماضي) بخط جديد، يعطيه 1430 كيلومتراً مربعاً، تضاف إليها 860 كيلومتراً مربعاً سبق أن شكّلت المنطقة «المتنازع عليها»، أي ما مجموعه 2290 كيلومتراً مربعاً. ومنذُ ذلك الحين، لم يُسجَّل أي تطوّر، ولا نتيجة للنقاش المنفرد مع الجانب اللبناني الذي تولاه السفير الأميركي جون ديروشيه، حين زار بيروت للضغط على لبنان للعودة الى الخطوط الأساسية التي كانت مطروحة وعدم رفع السقوف للحفاظ على المفاوضات، فكان الجواب بعبارة «التمسّك بحقوقنا التي تُثبتها الوثائق والخرائط».

لكن هذا «الهدوء» على الجبهة المقابلة، لم يمنع لبنان من مواصلة جهوده. ففي اليوم الأخير من العام الماضي، كان لافتاً اجتماع الرئيس عون بأعضاء الوفد اللبناني المُكلّف بالتفاوض حول عملية الترسيم، خاصة أن المعلومات لم تُشر إلى عامل جديد يستدعي عقد اللقاء الذي قيل إنه «لعرض الخطوات التي سيتخذها لبنان تحضيراً لاستئناف المفاوضات في المواعيد المقبلة». فماذا كان في الاجتماع، خاصة أن مصادر على بيّنة من تفاصيل الملف أكدت أن «الأميركيين لم يحملوا في الأسبوعين الماضيين أيّ رسائل، كما ليس ظاهراً أن هناك جلسات تفاوض قريبة»؟ تقول معلومات «الأخبار» إن «الوفد العسكري هو من طلبَ لقاء الرئيس عون بسبب غياب المؤشرات بشأن استئناف عملية التفاوض من جديد»، لذا عرض الوفد مع رئيس الجمهورية «التدابير المستقبلية التي على لبنان القيام بها، لجرّ الجانب الآخر الى طاولة المفاوضات من جديد، أو القيام بخطوة استباقية لتأكيد أن لبنان لن يتراجع عن الخطّ الذي طرحه أخيراً». وإلى حين حلول شهر شباط، موعد تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة الملفات الخارجية، ومن بينها الشرق الأوسط، وهو الشهر الذي تُرجّح المصادر أن يُعاد فيه استئناف التفاوض، علمت «الأخبار» أن من بين التدابير التي نوقشت في الاجتماع بين عون والوفد فكرة إعداد مرسوم جمهوري يحدد مساحة المنطقة البحرية الخالصة للبنان، على أن يُرسَل إلى الأمم المتحدة لتثبيته. بكلام أوضح، أي يلجأ لبنان إلى «ترسيم من جانب واحد». هذه الفكرة ليست بجديدة، فقد سبق أن طرحها رئيس الجمهورية قبلَ البدء بالمفاوضات لينطلق منه الوفد اللبناني في مفاوضاته مع العدو. لكن المرسوم لم يمُر بسبب رفض الرئيس حسان دياب ووزير الأشغال ميشال نجار التوقيع بحجة أن «مرسوم كهذا يحتاج إلى حكومة أصيلة لا حكومة تصريف أعمال». حتى إن هذا الطرح لم يلقَ تجاوباً من قبل قوى معنية بالملف، فقد تحفّظ حزب الله على الطرح، فيما رفضه رئيس مجلس النواب نبيه بري من منطلق أن «أي تراجُع عن هذه المساحة التي يطلبها لبنان ستجعله في موقع حرج وتظهره بمظهر المتنازل».

> **الرئيس عون يريد قطع الطريق على العدو الذي يسعى الى التسويف والمماطلة**

ومع أن فكرة المرسوم لم تحظ بإجماع عليها، حملها الوفد اللبناني الى طاولة المفاوضات بطلب من الرئيس عون. اليوم يُعاد إحياء هذه الفكرة، لكنها بحسب المصادر تحتاج إلى «إجماع وطني». ولذا ستبدأ الاتصالات في الأيام المقبلة بين بعبدا ورئيس الحكومة المكلف حسان دياب، كما وزير الخارجية والقوى السياسية المعنية للوصول إلى اتفاق يقضي بإعداد مرسوم يؤكّد حق لبنان بمساحة 2290 كيلومتراً مربعاً في المنطقة البحرية. وفيما قالت أوساط سياسية أن «هذا الأمر يحتاج الى التفكير والنقاش والدراسة»، أكدت أوساط بعبدا أن «الرئيس يريد قطع الطريق على العدو الذي يسعى الى التسويف والمماطلة، فيما لبنان بحاجة الى الانتهاء من ملف الترسيم للبدء بمسار التنقيب والاستفادة من ثروته النفطية»، وقد تكون هذه الخطوة مقدمة «لإجبار العدو على العودة الى عملية التفاوض ولو مرغماً، خاصة إذا كان الموقف اللبناني موحّداً في هذا الشأن».

الأميركيون لم يحملوا أي رسالة جديدة ولا جلسات تفاوض هذا الشهر (أ ف ب)

المشهد السياسي

الراعي: على عون والحريري التخلّي عن المحاصصة

لا أمل تحمله بداية العام بتشكيل الحكومة. العقد التي انتهى العام الماضي متمثلاً بها يهملها العام الجديد. لا أفق واضح ولا مبادرات جدية يمكن أن تعيد سعد الحريري إلى بعبدا للبدء مجدداً بمناقشة الملف الحكومي. وأمام عاصفة التصريحات والتصريحات المضادة التي تناولت الدور الإيراني في لبنان، وحدهما البطريرك الماروني ورئيس الحزب الاشتراكي لم يغب ملف الحكومة عنهما. الأول دعا لوقف المحاصصة والثاني دعا «الممانعة» الى تحمل المسؤولية

كما انتهت 2020 بدأت 2021. لا أبواب مفتوحة أمام أي محاولات لتذليل العقبات التي تواجه عملية تأليف الحكومة. وبعدما ذهبت سكرة الأعياد وأتت الفكرة، تبيّن أن الأولوية المطلقة هي لمعالجة الانهيار الصحي الوشيك. ولذلك، بدت الحكومة آخر الاهتمامات، وخصوصاً أن لا مؤشرات جدية لحدوث أي حلحلة للعقد المستعصية التي تواجه تأليفها.

البطريرك الماروني بشارة الراعي، رأى في عظة الأحد أن الحكومة لن تتألف إلا من خلال لقاء رئيس الجمهورية والرئيس المكلف واتفاقهما على تأليف حكومة مميزة باستقلالية حقيقية، وتوازن ديموقراطي وتعددي، وبوزراء ذوي كفاية عالية في اختصاصهم وإدراك وطني بالشأن العام. وهو إذ أراد أن تبادل الاتهامات بين المسؤولين والسياسيين حول من تقع عليه مسؤولية عرقلة تأليفها لا يفيد، أشار إلى أن الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري قادران على اتخاذ هذا القرار «المسؤول والشجاع» إذا أبعدا عنهما «الأثقال والضغوط، وتعاليا عن الحصص والحقائب، وعطلا التدخلات الداخلية والخارجية المتنوعة، ووضعا نصب أعينهما مصلحة لبنان فقط».

وفي فترة انتظار عودة الإقفال العام، تردد أن وفداً من مجلس الشيوخ الفرنسي سيزور لبنان لإجراء محادثات مع المسؤولين اللبنانيين. ورغم أن هذه الزيارة قد تساهم في عودة تحريك ملف المفاوضات، إلا أن أحداً لا يتوقع أن تؤدي إلى خرق في مرحلة انتظار الجميع للعشرين من كانون الثاني، موعد رحيل إدارة دونالد ترامب.

لكن في المقابل، كان وليد جنبلاط يزيد من قتامة المشهد الحكومي، وعبر «تويتر»، قال: «في تصريحي السابق للأنباء قلت إن إيران تنتظر أن تحاور الإدارة الأميركية الجديدة، وإن حكومة اختصاصيين نوع من البدعة فقامت القيامة». وأضاف: «اليوم، ورياح المواجهة تهب من كل مكان، أليس من الأفضل أن يتحمل فريق الممانعة مسؤولية البلاد مع شركائه، ولماذا التورط في المشاركة حيث لا قرار لنا بشيء؟».

في هذا الوقت، وفي ظل الفراغ القاتل، احتل كلام قائد القوات الجوية في الحرس الثوري الإيراني علي حاجي زادة يوم السبت الماضي صدارة السياسة في لبنان. زادة كان قد قال إن «كل ما تمتلكه غزة ولبنان من قدرات صاروخية، تم بدعم إيران، وهما الخط الأمامي للمواجهة». لكن في المقابل، عملت الماكينة الإعلامية لفريق 14 آذار على تحوير كلام قائد القوات الجوية الإيرانية الجديدة، وإن حكومة اختصاصيين نوع من البدعة فقامت القيامة». وأضاف: «اليوم، ورياح المواجهة تهب من كل مكان، أليس من الأفضل أن يتحمل فريق الممانعة مسؤولية البلاد مع شركائه، ولماذا التورط في المشاركة حيث لا قرار لنا بشيء؟».

> **الماكينة الإعلامية لفريق 14 آذار تحوّر كلام قائد القوات الجوية الإيرانية**

لبنان وغزة كلها من دعمنا وهي خطنا الأمامي لمواجهة إسرائيل»، لتتوالى التصريحات التي تستند إلى ما نقل عن زادة، وتؤكد أن إيران تستعمل لبنان كمنصة لخوض حروبها ضد أميركا وإسرائيل. لكن في الترجمة الحرفية لما قاله زادة، تبيّن أنه قال: «لاحظوا معي، لا ينحصر الأمر بغزّة ولبنان، وهما في الخطوط الأماميّة، لكن كما صرّح الإمام الخامنئي، نحن سندعم كل من يقف بوجه الكيان الصهيوني، وبطبيعة الحال، ما نراه اليوم في غزّة ولبنان من قدرة في إنتاج القوّة الصاروخيّة، كان كلّه بدعم ومساندة من الجمهوريّة الإسلاميّة وفي ظلّ قيادة وإدارة الحاج قاسم سليماني». وكان واضحاً أكثر في ما قصده عبر قوله «نحن نعلّم جبهة المقاومة على صناعة صنارة الصيد، بدلاً من تقديم السمك، ولبنان وغزة يمتلكان تكنولوجيا صناعة الصواريخ»، لافتاً إلى أن «قدرات محور المقاومة لم تعد كما كانت قبل عشر سنوات، واليوم يطلق الفلسطينيون الصواريخ بدلاً من رمي الحجارة».

وبعدما كان معارضو حزب الله قد انكبّوا على التحريض على فريق المقاومة ورئيس الجمهورية ميشال عون، معتبرين أن الأخير ساهم في تحويل لبنان الى «مقاطعة إيرانية»، نشر عون تغريدة أكد فيها أن «لا شريك للبنانيين في حفظ استقلال وطنهم وسيادته على حدوده وأرضه وحرية قراره»، بينما أصدرت اللجنة المركزية للإعلام في «التيار الوطني الحر» بياناً أكدت فيه «حق اللبنانيين في الدفاع عن سيادتهم وأرضهم وثرواتهم في مواجهة أي اعتداء، من جانب إسرائيل أو غيرها». وأضافت: «يعتبر التيار أن اللبنانيين معنيّون بالحفاظ على حرية لبنان وقراره وسيادته واستقلاله، وأن المقاومة التي يمارسها اللبنانيون دفاعاً عن أرضهم، يجب أن تخدم دائماً هذه الأهداف دون سواها، وأن أي دعم يتلقّونه لا يجوز أن يكون مشروطاً بالتنازل عن السيادة الوطنية أو بالانغماس في ما لا شأن لهم به».

في الإطار نفسه، أتى بيان المفتي الجعفري الشيخ أحمد قبلان الذي استغرب «أمر بعض اللبنانيين، فبينما هذا الفريق ينبطح للسفيرة الأميركية ويدعو الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى إعادة الانتداب على لبنان ويطبّل للدعم الأميركي الهزيل للجيش اللبناني زمن معركة الجرود التي حسمت حقيقة أن المساعدة الأميركية مجرد خُردة، تراه متبجّحاً للدفاع عن السيادة التي حوّلها إلى إذلال ومهانة وقتل وإمارات ميليشيوية زمن الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أن صواريخ قاسم سليماني وقدرات طهران التسليحية للمقاومة هي التي حسمت معارك التحرير والنصر وأكدت سيادة لبنان واستعادت قراره ومؤسساته الوطنية دون مقابل، فإن البعض يرى السيادة بعين عوكر وحواجز الذبح وإدارة الخوات الذاتية والتبعية للمال الأسود بخلفية نعيق مدفوع الأجر». وأكد أن «لا سيادة دون صواريخ قاسم سليماني، والمسؤول عن نهب البلد وتفليسه والإتجار بملفاته الإقليمية هو أنتم وليس صواريخ قاسم سليماني الذي ساهم في التحرير ودعم المقاومة التي استعادت البلد، وإذا كان لا بد من تمثال حرية وسيادة فهو لقاسم سليماني وليس للخونة والسماسرة مهما اختلفت أسماؤهم، وكفاكم سُمّاً وأكاذيب وخيانة لهذا البلد». فرغم «أننا تنازلنا كثيراً وفي كل المراحل من أجل مصلحة لبنان، إلا أن هناك من يريد لبنان مجرد عميل لعوكر ومستعمرة لتل أبيب وبرميل نفط مجيّر لهذا وذاك، وهذا لن يمرّ أبداً في لبنان، ومع ذلك لن تمر مشاريع الحرب الأهلية وقنابل الفيدرالية ولعبة الشوارع المفخخة بالزعاف الأميركي».

(الأخبار)

كورونا

كان من المُفترض ان يكون الإقفال الذي انتهى اواخر تشرين الثاني الماضي الاخير. الرهان كان على تحمّل المُقيمين مسؤولية مواجهة الوباء التي لا تتطلب منهم سوى الالتزام بإجراءات الوقاية، فيما كان المطلوب من السلطات ان تفعّل الرقابة على سلوكهم. فشل هذا الرهان بعدما اخلّ الطرفان بالتزاماتهما، لذلك لم يبقَ إلا العودة إلى الإقفال مجدداً، مع توقع تجاوز الإصابات عدد الاربعة آلاف يومياً

9 مُستشفيات خاصة تواصل الامتناع عن استقبال المصابين

قريباً... الإصابات إلى أربعة آلاف يومياً

(أ ف ب)

هديل فرفور

منذ أيام، «تفيض» باحة قسم الطوارئ في مُستشفى السان جورج (الحدث) المُخصّص لاستقبال مرضى «كورونا» بـ«الرؤوس». كراسٍ بلاستيكية استحالت أسرّة مؤقتة لمصابين كثر، فيما الفريق الطبي يُقسّم مناوباته في معاينة المرضى بين المقيمين داخل المُستشفى وخارجه. ويؤكد مدير المُستشفى حسن عليق لـ«الأخبار» أن الطاقم الطبي يقدم خدماته لعشرات المرضى داخل سيارات الإسعاف لعدم توافر أماكن لهم حتى في قسم الطوارئ بعدما بلغ المُستشفى الذي يضم 80 سريراً طاقته الاستيعابية القصوى.

ومعلوم أن الضغط على هذا المُستشفى، إلى جانب مُستشفى رفيق الحريري الحكومي وعدد محدود جداً من المُستشفيات الموزعة في منطقتي بيروت وجبل لبنان، حيث تُسجّل النسب الأعلى من الإصابات يومياً، يعود إلى امتناع كثير من المُستشفيات الخاصة عن التعاون في مواجهة أكبر الأزمات الصحية في تاريخ البلد. قبل يومين، سألت وزارة الصحة في بيان: «هل يُعقل أن 67 مُستشفى خاصاً لم تؤمّن سوى 73 سريراً خلال 10 أشهر من مواجهة الوباء؟»، ونشرت لائحة بأسماء المُستشفيات التي تخلّفت عن فتح أقسام خاصة بمرضى الفيروس، وأخرى اكتفت بعدد محدود من أسرّة العناية الفائقة، فيما كان «أضعف الإيمان» أن تعمد المُستشفيات إلى تجهيز أقسام تحتوي على عدد «منطقي» من الأسرّة، على ما قال رئيس مصلحة المُستشفيات في وزارة الصحة جهاد مكوك لـ«الأخبار»، لافتاً إلى أن هناك مُستشفيات لديها إمكانيات كبيرة لرفع عدد أسرّتها، «لكنها تتخلّف عن ذلك»، في مقابل مُستشفيات لبّت النداء رغم إمكاناتها البسيطة، «وسنأخذ هذا الأداء في الإعتبار عند تقييمنا لمؤشرات أداء المُستشفيات لاحقاً».

ومعلوم ايضاً أن المُستشفيات الخاصة مارست على مدى أشهر «ابتزازاً» مقابل تعهدها برفع جهوزيتها، فبعدما ضمنت رفع تسعيرة كلفة المريض وحسبت كلفة ساعة الأوكسيجين لمريض كورونا، فإنها هي بالكاد تلبي نداء الطوارئ الناجم عن «مجزرة مرتقبة»، بحسب عضو اللجنة الوزارية المخصصة لمكافحة كورونا مازن بو درغم. وهو توقّع وصول عدد الإصابات إلى أربعة آلاف يومياً في الأيام المُقبلة، استناداً الى الأرقام التي سجلت قبل فترة الأعياد.

واعلنت وزارة الصحة أمس، تسجيل 2870 إصابة جديدة جميعها من المُقيمين، من أصل نحو 20 ألف فحص، وعشر وفيات (إجمالي الضحايا 1486). هذه الأرقام رفعت عدد حالات الاستشفاء إلى 1182 (461 منها في غرف العناية الفائقة و138 موصولة الى أجهزة التنفس). وما يفاقم الوضع الحرج، هو «النقص الكبير في الكادر الطبي»، وفق مكوك، لافتاً إلى تأثير هجرة الكثير من الأطباء والممرضين على «الجيش الأبيض الذي بات منهكاً». أمام هذه المعطيات، يعود الخيار إلى الإقفال التام للبلاد كوسيلة شبه وحيدة للنجاة قبل وصول اللقاح المعنية» التي ناشداها في بيانهما. إذ تشير المعلومات إلى أن المُستشفى المقدم كهبة من قطر في أب الماضي للمساهمة في مواجهة ظاهرة كورونا، خلق نزاعاً جغرافياً بين الطرفين. لكن تحديد الموقع بحكمه وفق مصدر في «الصحة» قرب المستشفى الميداني المؤقت من مستشفى ثابت قيد التشغيل. في البداية، رغبت الوزارة في إنشائه في جويا بالقرب من مركز علاج الأمراض العصبية التابع للهيئة الصحية الإسلامية، أو بالقرب من مستشفى خاص مقفل ويعمل حالياً كمستوصف. وفي وقت لاحق، ومع صعوبة تطبيق احتمال جويا، قدمت بلدة معروب لإقامته بالقرب من مركز صحي تابع للهيئة. أما الحركة، فقد تمسكت منذ البداية بإنشائه في مدينة صور أو ضواحيها بالقرب من احد المستشفيات الخاصة عند مفرق الحوش والمستشفى الحكومي الذي لا يزال قيد الإنجاز في منطقة الشواكير. و«بتوجيهات من الرئيس نبيه بري»، أعلن رئيس اتحاد بلديات صور حسن دبوق بداية تشرين الثاني الماضي، الشروع بتحضير البنية التحتية في الحديقة العامة في صور لإقامة المُستشفى الذي يُفترض أن يضم 500 سرير. وبرغم الانتقادات اللوجستية والبيئية التي وجّهت للخطوة، أنفق الاتحاد نحو 100 مليون ليرة من موازنته على تجهيز الأرض وقنوات الصرف الصحي. انتهت الأشغال ولم يشرع الجيش اللبناني بإقامة المستشفى خلال أيام، كما وعد دبوق قبل شهرين. الأسرّة والآلات والتجهيزات القطرية المركونة في مستودع المدينة الرياضية عادت إلى الواجهة. وبرغم مسارعة الحزب والحركة إلى فصل الخلاف عن التأخير، أكد مصدر بلدي أن «المنافسة بين الطرفين على استقطاب المستشفى حقيقة وليست شائعة»، فيما أكدت مصادر وزارة الصحة أن الخلاف حُلّ، وسيتم الالتزام بالموقع الذي حدّده اتحاد بلديات صور. من يؤخّر المباشرة بتجهيز المستشفى إذاً؟ وهل سيبدأ الجيش إقامته قريباً؟

> **نحو إقفال «صارم» مع الاستعانة بالجيش والقوى الأمنية**

منتصف شباط المُقبل. وبحسب بو درغم، فإنّ المجلس الأعلى للدفاع يصدر الإعلان، اليوم، عن إقفال البلاد لثلاثة أسابيع على الأقل بدءاً من يوم الأربعاء أو الخميس المُقبلين «على أن يكون الإقفال جدياً وصارماً هذه المرة وبطال مختلف المؤسسات باستثناء الصيدليات ومراكز السوبر ماركت فقط»، مُشيراً إلى أن اللجنة أوصت بمنع التجول إلا خلال ساعات محدودة، «على أن تكون مدة الإقفال قابلة للتمديد لثلاثة أسابيع أخرى بعدما حلّت الكارثة بسبب غياب حس المسؤولية لدى كثيرين»، مشيراً الى أن «المطلوب هذه المرة الاستعانة بالجيش ومختلف القوى الأمنية». وقال إن محادثات تجرى مع وزارة الشؤون الاجتماعية لصرف مساعدات للأسر التي يعمل أربابها كمياومين.

أين المُستشفيات الميدانية؟

وفق رئيس مصلحة المُستشفيات في وزارة الصحة، جهاد مكوك، فإنّ المُستشفيات الميدانية الحالية لا يمكن الاستفادة منها من دون تأمين بنى تحتية لها ومن دون تجهيز العوامل اللوجستية المفترضة، كإدارة نفاياتها الطبية مثلاً وغيرها، «لذلك عمدنا إلى الاستفادة من التجارب التي نفذت في الخارج وقررنا التفاوض مع عدد من المُستشفيات لإلحاق المستشفيات الميدانية بها، على أن تتولى إدارة الملف المُستشفى المتكامل لها بما فيها تأمين الكوادر البشرية. فنحن بحاجة إلى أطباء وممرضين متمرسين للقيام بهذه المهام التي يتطلبها العمل في المُستشفيات الميدانية، وهو أمر نعاني من نقص كبير فيه».

وفيما لفت مكوك إلى الاتفاق مع المُستشفى اللبناني الإيطالي لوضع المُستشفى الميداني في صور إلى جانبه، أشار إلى أن المفاوضات لا تزال جارية في ما خص تنفيذ المُستشفى في منطقة طرابلس.

تقرير

الإقفال يجنّب المدارس خسارة العام الدراسي؟

فاتن الحاج

في عطلة الأعياد، تبدّل مزاج بعض الأهل الذين تحمّسوا في أوقات سابقة للتعليم المدمج وإرسال أبنائهم إلى القاعات الدراسية تجنباً لتحديات التعلم عن بعد. فرملت الأعداد غير المسبوقة للمصابين بفيروس كورونا في الأسبوع الأخير رغبة هؤلاء في التعليم الحضوري، أي منذ ما قبل إعلان وزير التربية طارق المجذوب العودة من العطلة إلى التعليم أونلاين حصراً، على أن لا تستثنى المدارس من قرار الإقفال العام الذي ينتظر أن يستغرق ثلاثة أسابيع، في استفتاء أجرته إحدى المدارس الكبيرة في صيدا، وافق 50 في المئة من الأهالي على الحضور الى الصفوف، ثم أعاد 15 في المئة النظر في قرار الموافقة نتيجة الواقع المستجد.

اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة عاد إلى إرساء معادلة «صحة أولادنا قبل تعليمهم»، وهو سيرفض، بحسب ما قالت رئيسته لمى زين الطويل، العودة مجدداً إلى الصفوف في انتظار نتائج الإقفال والاطمئنان إلى انخفاض الأعداد، وشغور أسرّة المستشفيات لاستقبال المرضى، وقد يكون تأجيل العام الدراسي أحد الخيارات المطروحة.

لا مفر من الإقفال الجدي من دون استثناءات واتخاذ إجراءات حازمة ومسؤولة، كما قال لـ«الأخبار» رئيس لجنة الصحة النيابية النائب عاصم عراجي. «فالأعداد في الأسبوعين المقبلين مرجحة للارتفاع بصورة كبيرة، والمدارس ليست بمنأى عن الجائحة، إذ تبيّن أن السلالة الجديدة سريعة الانتشار وتصيب الأطفال كما الكبار». ولفت إلى أنه «في الفترة السابقة لم تكن هناك شفافية في التبليغ عن أعداد الإصابات الحقيقية في المدارس، سواء من جانب الإدارات أو من جهة الأهل، علماً بأن وزارة التربية أطلقت لوحة البيانات التفاعلية الـ dashboard التي تبيّن عدد الإصابات بفيروس كورونا داخل المؤسسات التعليمية وتظهر توزيعها الجغرافي بحسب المؤسسة والقضاء والمهنة والعمر ومعايير أخرى».

إلا أن العدد الذي سجل وهو 470 إصابة، أثار جدلاً، إذ قال البعض إن العدد ليس دقيقاً لكونه لا يعكس الواقع في المدارس الرسمية والخاصة، باعتبار أن الأخيرة لم تكن متجاوبة لناحية التبليغ عن الحالات. في حين اعتبر البعض الآخر الرقم «عادياً وغير مخيف» بالنظر إلى أعداد المعلمين والطلاب في المدارس الرسمية والخاصة، كما هي حال ممثل مدارس المصطفى في اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، محمد سماحة.

سماحة نقل أجواء الاتحاد الذي يرى أن التعليم الحضوري مع اتخاذ الإجراءات الصحية والوقائية اللازمة وتشدد وزارتي التربية والصحة في الرقابة على المدارس أسلم تربوياً من التعليم عن بعد، وإن كانت مؤسساته ستلتزم قرار الإقفال العام.

مع ذلك، دق سماحة ناقوس الخطر لجهة مصير العام الدراسي الذي بات في منتصفه، فيما لم توضع حتى الآن حلول وطنية للامتحانات، سائلاً ما «إذا كنا نتحمّل عاماً دراسياً ثانياً من دون شهادات رسمية». وأكد أهمية التشدد في الإقفال العام لتجنب خسارة عام دراسي ثان.

في الواقع، يكاد المعنيون بالقطاع التربوي يجمعون على أنه «لا يجب أن نسمح بإعطاء الإفادات للسنة الثانية». ونقل مدير متوسطة رسمية هواجس المديرين بشأن إنهاء العام الدراسي، فيما لم ينجز حتى الآن سوى 20 في المئة منه نتيجة التعطيل القسري، وشكل تقييم الطلاب (الامتحانات) وقانونية التعلم عن بعد والتقييم عن بعد، في ظل استمرار التخبط في الوزارة وعدم وجود رؤية واضحة للتعويض التربوي على الطلاب لجهة تأمين الكفايات المطلوبة في هاتين السنتين المتعثرتين، بعدما أثبت الترفيع الآلي فشله.

> **شهدت الفترة السابقة عدم شفافية في التبليغ عن الإصابات في المدارس**

المدير أقر بأن العام الدراسي لم ينتظم في المدارس الرسمية على الأقل، إن لجهة إقفال المناطق المسماة حمراء أو لجهة عدم الجهوزية لدى البعض لمواكبة التعلم عن بعد. ويتناقل المديرون بأن الإجراءات تبدأ وتنتهي عند بوابة المدرسة، في إشارة إلى عدم الرقابة على اكتظاظ الباصات المدرسية التي تنقل الطلاب، أو وعي الأهل لعدم إحضار أولادهم المرضى إلى المدارس، وهي حالات تكررت في تجربة التعليم المدمج.

المدير قال إن التجربة أثبتت «أننا لا نستطيع الاعتماد على وعي الناس، في حين أن المديرين ليسوا مسؤولين عما يحدث خارج حرم المدرسة، إذ يجب أن يكون هناك دور لوزارة الداخلية ووزارة الصحة والبلديات التي تقع المدارس في نطاقها». ودعا الى إتمام ما تبقى من العام الدراسي عن بعد وتحديد آليات للتقييم عن بعد، مع الحرص على إنجاز استحقاق الامتحانات الرسمية. وبعد ورود شكاوى عدة إلى وزارة التربية لتحضيرات تقوم بها بعض المدارس الخاصة لفتح أبوابها اليوم، خلافاً لتوجيهات الوزير، أنذر رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر المدارس بأن أي مخالفة من هذا النوع ستؤدي إلى إجراءات صارمة وفق ما تنص عليه القوانين. وكانت هذه المدارس خرقت مذكرة التعطيل بمناسبة الأعياد، والزمت الطلاب بالتعليم الحضوري.

(مروان طحطح)

تقرير

المستشفى القطري في صور: الخلاف على الموقع حلّ؟

أمال خليك

بعد جمود لنحو شهرين، ومن باب السياسة، تحرك مجدداً ملف المستشفى القطري الميداني المخصص لصور. فقد حمّلت جهات عدة في المنطقة مسؤولية التأخير في إنشائه إلى خلافات بين الخارج والله وحركة أمل على موقعه النهائي، ما دفع بمكتب الشؤون البلدية في «أمل» ومكتب العمل البلدي في الحزب إلى إصدار بيان أمس أوضحا فيه أن «لا خلفيات حزبية وراء التأخير، بل بعض الأمور التقنية بين الوزارة المختصة والجهات المعنية إدارياً تقف حائلاً دون الإسراع في إنجازه». وطالب الثنائي «السلطات المعنية بالإسراع في تذليل كل العوائق وهما على أتم الاستعداد لتأمين كل الدعم والمؤازرة».

لكن لا يمكن إقناع كثر بأن «أمل» النافذة في صور والحزب النافذ في الوزارة، ليسا من ضمن «السلطات

«مجسم سليماني»

تزيح بلدية الغبيري غدا الستار عن نصب الشهيد قاسم سليماني، في الشارع الذي يحمل اسمه، والذي الذي يربط جادة الإمام الخميني (طريق المطار القديم) باوتوستراد الرئيس حافظ الأسد (طريق المطار الجديد). المجسم من عمل النحات الدكتور علي رضا خاقاني بمساعدة فريق من 5 أشخاص، وهو مصنوع من الايبوكسي، ويزن 150 كيلوغراما، واستغرق العمل فيه نحو شهر ونصف شهر، ويأتي ضمن سلسلة إنتاجات فنية تقوم بها الجمعية اللبنانية للسياحة والتراث «سياج» بين بيروت والبقاع والجنوب.

الكرة اللبنانية

الأنصار «بطل» المرحلة الأولى بمطاردة النـــجمة

انتهت المرحلة الاولى من الدوري اللبناني لكرة القدم بصدارة انصارية. توضحت صورة المرحلة السداسية للفرق الستة الاولى حيث حسم الصفاء المقعد السادس. انفرد الانصار بالمركز الاول وحيداً من دون شريك، متقدماً على غريمه التاريخي النجمة بفارق نقطتين. وفقد شباب الساحل الصدارة بعد سقوطه امام النجمة. اما العهد فقد «فقد» مدربه رضا عنتر الذي استقال من منصبه بعد احتلال فريقه المركز الخامس

انفرد الانصاريون بصدارة الترتيب متفوقين على الغريم التاريخي النجمة (فادي حرف)

عبد القادر سعد

لم يكن الأنصاريون يتمنّون أفضل من نهاية كهذه للدوري المنتظم. تحقق نصف الحلم واعتلى الأنصار الصدارة وحيداً من دون شريك له، وبفارق نقطتين عن النجمة (27 نقطة للأنصار، و25 نقطة للنجمة). انتظر الأنصاريون طويلاً كي يعيشوا هذه اللحظة. هي ليست الأولى في السنوات الأخيرة، لكن

> نجح الصفاء في احتلال المركز السادس بفوزه الكبير على السلام زغرتا 5-0

> هذا الموسم يبدو الأنصار أقرب من أي وقت مضى من منصة التتويج.

كان فريقا الأنصار والنجمة ومعهما الصفاء أبرز الفائزين في الأسبوع الحادي عشر والأخير من الدوري المنتظم. لم لا والأنصار خرج من هذا الأسبوع بطلاً للمرحلة الأولى. صحيح أنه لقب معنوي، لكن في الوقت عينه يمهّد نحو اللقب الحقيقي. النجمة من جهته يحق له الاحتفال في الأسبوع الحادي عشر. فهو أصبح وصيفاً بعد فوزه الغالي والمستحق على شباب الساحل 2-1 على ملعب جونيه. هدفا «خبرة» عبر المخضرم محمد غدار، في مقابل هدف ساحلي متأخر في الدقيقة 92 عبر البديل محمد حمادة. حقق النجمة ما عجز عنه الأنصار والعهد والصفاء وغيرها من الفرق، وأسقط «الأزرق» العنيد للمرة الأولى هذا الموسم. فاز على الساحل وسجّل هدفين في مرمى فريق لم تتلقَّ شباكه سوى هدف واحد في عشر مباريات (جاء خطأ في مرماه).

لا يمكن اعتبار فوز النجمة عادياً، فهو جاء في ظل ظروف صعبة جداً للنيجيري مع غياب عدد كبير من اللاعبين، سواء بسبب الإيقاف أم الإصابة أم كورونا. لكن المدرب موسى حجيج ولاعبوه عرفوا كيف يتخطّون الصعوبات ويخرجون فائزين من «معركة» جونيه. بدا الإصرار على اللاعبين للفوز واضحاً. تفوّقوا نفسياً على الساحليين الذين قدّموا مباراة سيّئة، ولم يظهروا بمظهر الفريق الآتي للفوز. بدت الرهبة على لاعبي الساحل، ولم يقدّموا صورة فريق يستحق البطولة، فخسر الساحل وتراجع الى المركز الثالث برصيد 24 نقطة.

فوز النجمة وخسارة الساحل سمحا للأنصار بانتزاع المركز الأول بعد فوزه على الإخاء الأهلي عاليه 0-2 السبت على ملعب جونيه. فوز «موني» الذي سجل الهدفين، وكان أحد أفضل لاعبي فريقه الى جانب حسن معتوق. كان الأنصاريون مصرّون على الفوز، ولم يتأثروا بإصابة حارسهم نزيه أسعد في الدقائق العشر الأولى. نجح بديله هادي مرتضى، الذي لعب للمرة الأولى هذا الموسم، في الحفاظ على شباكه نظيفة، بمساعدة خط دفاعه من جهة وضعف حيلة لاعبي الإخاء الهجومية.

الإخاء من جهته ما زال يبحث عن الصورة التي قدمها قبل فترة التوقف. تعرّض لضربة معنوية قبل المباراة مباشرة حين تبيّن إصابة لاعبيه علي خروبي ودانييل ابو فخر بفايروس كورونا. لكن المستوى الضعيف الذي قدمه الجبليون، خصوصاً على الصعيد الهجومي، لا يمكن إرجاع أسبابه إلى غياب لاعبَيه، فمشكلة الإخاء أكبر من عدم مشاركة لاعبين.

يوم السبت شهد تعادلين، الأول بين العهد وطرابلس سلباً على ملعب بحمدون. تعادل أنهى أي حظوظ للعهد في الحفاظ على اللقب، وكان مقدمة أمام استقالة المدير الفني للعهد رضا عنتر بعد المباراة. استقال عنتر بعد أن أنهى فريقه المرحلة الأولى في المركز الخامس برصيد 17 نقطة فقط خلف الإخاء الرابع بفارق نقطتين. لا يتحمل عنتر مسؤولية هذا الموسم الكارثي للعهد. فاللاعبون ومن خلفهم إدارة النادي يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية. مهما كانت الظروف، لا يمكن لجمهور العهد أن يتقبّل مثل هذه الصورة.

الأسبوع الحادي عشر كان أسبوع الصراع على المركز السادس. حسمه الصفاء رافعاً رصيده الى 16 نقطة بفوزه على السلام زغرتا 5-0 على ملعب بحمدون. سجّل أكرم مغربي ثلاثية، وأضاف موسى الطويل وحيدر خريس هدفين.

في الوقت عينه كان البرج يعود من ملعب كفرجوز بفوز مريح على الشباب الغازية 3-0، سجلها زين العابدين فزان، محمد قاسم وحسين العوطة. فوز سمح للبرج بالتقدم الى المركز السابع برصيد 14 نقطة متقدماً بنقطة على طرابلس الثامن، وبنقطتين على جاره شباب البرج الذي تعادل مع التضامن صور السبت 1-1. تعادل وضع البرجيين في المركز التاسع برصيد 12 نقطة أمام التضامن العاشر بسبع نقاط. أما المركزان الحادي عشر والثاني عشر فهما للغازية (6 نقاط) والسلام زغرتا (نقطة واحدة).

بريميرليغ

صدارة موقّتة وتقارب فنّي... «الصراع» يتجدّد بين مانشستر وليفربول

بعد فوزه على استون فيلا بهدفين لهدف في نهاية الاسبوع، اعتلى مانشستر يونايتد سلّم الترتيب مناصفةً مع ليفربول، مع تصدّر هذا الاخير بفارق الاهداف. صراع قمة بطعم «الزمن» الجميل، يعكسُ مدى تطور الفريقين وينبئ بنهاية شيّقة للدوري هذا الموسم بفعل تقارب المستوى

حسين فحص

يُعد مانشستر يونايتد وليفربول أكبر ناديين في إنكلترا، وذلك بفعل تاريخهما المرصّع بالألقاب والأمجاد. عداوةٌ تاريخية اشتدّت بعد مجيء السير البكس فيرغسون إلى الأولد ترافورد الذي كتب الجزء الأكبر من تاريخ الشياطين الحمر، وعادل الكفة مع الريدز. ففي عهد السير، أطاح مانشستر يونايتد بغريمه الأزلي ليفربول عن عرش الكرة الإنكليزية، حيث أصبح أكثر الأندية تتويجاً بلقب الدوري بواقع 20 لقباً، مقابل 18 لقباً للريدز، مع الإشارة إلى كون رصيد مانشستر يونايتد من الألقاب في الدوري 7 ألقاب، مقابل 16 لقباً لليفربول قبل مجيء السير.

مانشستر يونايتد (20) وليفربول (19) هما الجانبان الأكثر تتويجاً بلقب الدوري الإنكليزي، ومع ذلك، نادراً ما شهدت الألفية الجديدة على صراع حقيقي بين الفريقين على اللقب. فمنذ بداية «البريميرليغ» بمسمّاه الجديد، كان هناك مرة واحدة فقط احتل فيها كل من العملاقين الكروين المركزين الأول والثاني، وذلك عندما تفوّق فريق السير البكس فيرغسون على الريدز في موسم 2008/2009. رغم العداوة التاريخية، اختلفت الموازين في السنوات الماضية، حيث تراجع ليفربول في ذروة تقدم مانشستر يونايتد، ثم تراجع الشياطين الحمر إثر رحيل السير مقابل عودة الريدز إلى الواجهة مع المدرب الألماني يورغن كلوب. وفي ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة، يتقاسم الفريقان الصدارة هذا الموسم، بانتظار ما ستسفر عنه الجولات المقبلة.

بدأ ليفربول موسمه الحالي بشكل جيد، غير أنه أخذ بالتراجع في الجولات الماضية. وعلى العكس تماماً، عاد مانشستر يونايتد من بعيد رغم بدايته المتخبّطة، وتمكن بفعل فوزه الأخير على حساب ضيفه استون فيلا من رفع رصيده إلى 33 نقطة في المركز الثاني وبفارق الأهداف عن ليفربول المتصدر، وذلك بعد مضي 16 جولة على بداية الدوري.

مع وجود فرق قريبة من القمة، وأخرى تنتظر مباريات في متناول اليد بسبب تأجيلات فيروس كورونا، لن يقتصر سباق القمة على الريدز والشياطين الحمر، لكن على الأقل سيشهد الموسم على تجديد التنافس بين أكبر ناديين في إنكلترا.

سبق وأن عاد ليفربول إلى الأضواء بفعل الانسجام الذي ولّده كلوب داخل أسوار النادي. مانشستر يونايتد ربما لم يعد بعد بالصورة المطلوبة، لكنه في الطريق الصحيح. هو موسمٌ «غريب» بالنسبة إلى جميع الفرق بفعل تداعيات فيروس كورونا وما عكسه من تفاوت في سوق الانتقالات ومنع الجماهير من الحضور، غير أن ذلك لا يمنع الإشادة بما يقدمه رجال المدرب النروجيي أولي غونار سولشاير هذا الموسم. نتائج لافتة وتجانس في الصفوف حصلا بفعل الصفقات الناجحة التي أبرمتها إدارة النادي، على رأسها البرتغالي برونو فيرناندیز، الذي يعود له الفضل الكبير بتحسن نتائج الفريق أخيراً.

في الموسم الماضي، شهد مشجعو مانشستر يونايتد في آخر مباراة خاضها الفريق بدون برونو فرناندیز على هزيمةٍ «نكراء» في الأولد ترافورد أمام بيرنلي، وعادت تلك النتيجة المحبطة على الفريق بالمركز الخامس في جدول الدوري، بفارق ست نقاط عن تشيلسي الرابع، وبفارق 30 نقطة خلف المتصدر ليفربول، ما هدّد وظيفة سولشاير.

عاد مانشستر من بعيد بفضل برونو وكافاني (أ ف ب)

جاء بعد تلك المباراة صانع الألعاب البرتغالي من سبورتنغ لشبونة، وكان تأثيره على الفريق واضحاً منذ البداية. فبعد أن ارتقى مانشستر يونايتد إلى المركز الثالث في الموسم الماضي، وجد الفريق نفسه الآن منافساً على اللقب. ومنذ الظهور الأول لبرونو مع يونايتد، لم يشارك أيّ لاعب في الدوري الإنكليزي الممتاز في المزيد من الأهداف والتمريرات الحاسمة أكثر من صاحب الـ47 مليون جنيه استرليني، فقط مهاجم ليفربول محمد صلاح سجّل أهدافاً أكثر في الدوري، في حين أن لاعب مانشستر سيتي كيفين دي بروين وجاك غريليش لاعب استون فيلا صنعا فرصاً أكثر من فيرناندیز. سجّل برونو 27 هدفاً وساهم بـ17 تمريرة حاسمة في 46 مباراة ليونايتد عبر جميع المسابقات منذ وصوله في يناير، وهي أرقامٌ ممتازة أثرت كثيراً على نتائج الفريق أخيراً.

إضافةً إلى برونو، ظهر جلياً تأثير المهاجم إيدينسون كافاني، الظهير البرازيلي البكس تيليس ومتوسط الميدان فان دي بيك. الفريق في حالة جيدة وهو يسعى جاهداً لانتزاع اللقب من ليفربول وتحقيق الدوري الأول منذ رحيل السير البكس فيرغسون. الدوري طويل والمفاجآت يمكن أن تحصل.

رالي دكار

سارا جوغلا أصغر درّاجة تنافس الرجال في الصحراء

بعمر الثامنة والعشرين، تعتبر الفرنسية سارا جوغلا أصغر متسابقة في فئة الدراجات النارية في سباق رالي دكار الصحراوي، في باكورة مشاركتها في هذا السباق التاريخي الذي يقام في السعودية ويستمر حتى الخامس عشر من الشهر الحالي. وقد عبّرت يوغلا عن فخرها "بتمثيل جميع النساء هنا في هذه الدولة". وقالت جوغلا لوكالة "فرانس برس" "لطالما كنت مدافعة عن قضية المرأة في رياضة السيارات، حتى في فرنسا". وتؤكد أن هدفها الأبرز في مشاركتها الأولى "هو المرور تحت قوس الوصول الكبير" في 15 كانون الثاني/يناير في جدة، ومحاولة إظهار أنه يمكن للمرأة أن تقود في الصحراء شأنها في ذلك شأن الرجال". وتابعت مازحة "عندما ننظر إلى النتائج، أجد نفسي في المركز الأول في أسفل ورقة النتائج، لكن هذا جيد! اردت قبل كل شيء أن أجد الأحاسيس على دراجتي بعد أسبوع من عدم الحركة قضيتها بين الحجر الصحي والاختبارات الفنية".

وأضافت "لذا، أشعر بالارتياح لأنني أقود سيارتي على مضامير المملكة العربية السعودية على الرغم من أني غير موافقة على بعض الأمور التي تجري هنا. لطالما دافعت عن قضية المرأة من خلال الرياضة الميكانيكية حتى في فرنسا. قبل بضع سنوات، لم يكن هناك ترتيب للسيدات في بطولة الرمال الفرنسية، وكان عليّ الكفاح لكي أكسب هذه القضية".

وأضافت "الحضور هنا في دكار هو الخطوة الأسمى. سأحاول إثبات أن بالإمكان أن تكوني فتاة وتقودي في الصحراء، شأنك في ذلك شأن الرجال". وتابعت "أنا من منطقة ميدوك (شمال بوردو)، وبدأت بركوب الدراجات في الخامسة من عمري بفضل والدي الذي كان يدعم مادياً الدراجين الهواة. شاركت في المسابقات الوطنية على مدى عشر سنوات. كان لديّ مشروع شخصي جديد، وكنت على وشك وقف ممارسة رياضة الدراجات عندما قابلت رئيس شركة "كاي تي ام" في ضواحي بوردو الذي منحني الفرصة وعرض عليّ المشاركة في الرالليات الصحراوية، وهو امر لم يكن باستطاعتي رفضه".

وكشفت: "أعددت نفسي جسدياً في مركز متخصص في ليل، ثم قمت بالتدرّب على دراجات هوائية لكي أكون جاهزة، وها أنا أشارك في رالي دكار". وأضافت "بالنسبة إليّ، هو سباق أسطوري مع مناظر طبيعية لا تصدق ومشاركة أعظم السائقين. أشعر بأنني صغيرة جداً عندما أفكر في الأمر، لكنني فخورة جداً لكوني قادرة على أن أكون موجودة هنا والمشاركة في مثل هذه المغامرة. هدفي هو إنهاء السباق. الجميع يقول إن الوجود في خط البداية هو بالفعل شيء كبير، لكن عدم إكمال السباق سيكون محبطاً للغاية، بعد كل الجهود التي بذلتها، وبالتالي هدفي اجتياز خط النهاية".

وختمت "أعتقد أن لدي القدرة على التحمل، والقدرات الذهنية، وبالتالي أشعر بأن الأمور ستجري كما يجب في هذا الإطار. لكنني أعلم أيضاً أنه يتعيّن عليّ السيطرة على مشاعري كي لا أضيّع الكثير من الطاقة".

توكد سارا جوغلا ان هدفها الابرز هو المرور تحت قوس الوصول الكبير

استراحة

كلمات متقاطعة 3635

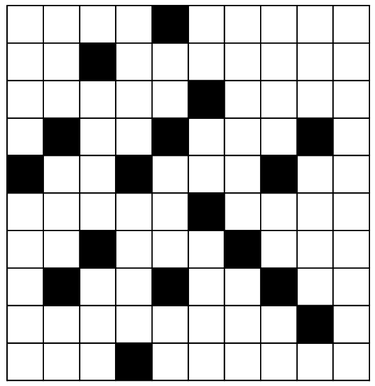

أفقيا

1- لباس تراثي – مُنافق ومُخادع – 2- دولة أوروبية – للتمنّي – 3- آلة موسيقية – المداد – 4- فارق الحياة – نوتة موسيقية – 5- والدة – دقّ الجرس – جواب – 6- شعر الذقن – من أسماء الأسد – 7- عزّ ورفعة – مصرف بالأجنبية – أمر خفي – 8- ورك – نوتة موسيقية – سهل ونهر إيطالي – 9- بركان في اليابان يقدّسه اليابانيّون – 10- نبات يُستعمل في أغراض طبية ويُتخذ منه شراب ساخن – من الفاكهة

عمودياً

1- ملحن ومطرب مصري – 2- غزال أبيض – مكان يُقيم فيه المصابون بالأمراض الوبائية تحت المراقبة منعاً لإنتشار الوباء – 3- نيشان يُعلق على الصدر – في الجسم – عمل مبدع – 4- الأنثى من الإبل – دود الحبوب والخشب – 5- حرف نصب – أصل – ماركة سيارات – 6- نعم بالروسية – مدينة في اليمن – عملة آسيوية – 7- تصرف عكس ما يقتضيه قانون السير – نوع من أنواع الرياضة الجماعية – 8- قاتل – وحدة القوّة الكهربائية – 9- فولاذ – جزيرة إماراتية – نوتة موسيقية – 10- إنتفاضة شعبية – من أسماء الذئب أو الأسد

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الباستيل – 2- ليسوتو – ولو – 3- مي – ثمار – 4- ساويرس – هرج – 5- نخ – هن – ست – 6- يم – أدم – متا – 7- نابلس – براي – 8- كاف – سكانر – 9- نال – بطرك – 10- سويسرا – برن

عمودياً

1- ال – سنين – نش – 2- ليما – ماكاو – 3- بسيون – بالي – 4- او – يخالف – 5- ستار – دس – بر – 6- تو – سهم – سطا – 7- بكر – 8- لومه – مراكب – 9- لارستان – 10- جورج بايرون

sudoku 3635

	8		5				6
	7		4				5
	9		1	7			3
		3		2	4	9	
	6	4				1	3
		5	9	3		8	
2					8		7
1					9		4
6				1	5		2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3634

6	5	1	7	4	2	8	9	3
2	7	8	1	9	3	6	4	5
9	3	4	6	8	5	7	1	2
3	9	7	5	2	8	1	6	4
5	8	2	4	6	1	9	3	7
1	4	6	3	7	9	2	5	8
4	6	3	2	1	7	5	8	9
7	1	9	8	5	4	3	2	6
8	2	5	9	3	6	4	7	1

مشاهير 3635

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من أشهر مطربي القرن العشرين في انكلترا إسمه الحقيقي هاري ويب لقب بالفيس بريطانيا. بدأت شهرته في أواخر خمسينيّات القرن الماضي. أسس فرقته الخاصة « شادوز »

1+5+3+7 = أكبر جزيرة يونانية ■ 10+9+8+11 = بالغ مدرك السن■ 2+6+4 = حيوان ضخم

حل الشبكة الماضية: **اماني الحكيم**

إعداد
نعوم مسعود

اليمن

تفجيرات عدن تعيد خلط الأوراق: الرياض تطمس معالم الجريمة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

في ظلّ تصاعد المطالب الشعبية والرسمية بتشكيل لجنة تحقيق لكشف ملابسات الحادثة التي استهدفت مطار عدن الدولي، الأربعاء الماضي، سارعت السعودية، التي وجّهت عبر سفيرها في اليمن محمد آل جابر، بتوحيد خطاب الاتّهام ضدّ حركة «أنصار الله»، إلى طمس معالم الجريمة، بهدف تفويت الفرصة على أيّ جهة تحاول الوصول إلى حقيقة مَن يقف وراء العمليّة ونوع السلاح المستخدم فيها، وسط حالة ارتباك أعقبت الجريمة التي أودت بحياة 25 شخصاً. توجّه المملكة إلى استثمار الحدث، ودفع الأطراف المتصارعين في المحافظات الجنوبية إلى الانتقام من «أنصار الله»، أثار جدلاً في الأوساط السياسية والحقوقية في مدينة

توعّدت حكومة هادي بالرد عبر توحيد الفصائل والأطراف المتصارعين كافة

عدن. جدلٌ دفع «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي سبق أن اتّهم حكومة صنعاء بالضلوع بالعملية، فيما لم ينجُ بعض القيادات الأمنيّة الموالية له من الاتهام السعودي، إلى تغيير موقفها والمطالبة بلجنة دوليّة للتحقيق في الجريمة. وهو مطلب يضاف إلى مطالب بعض المكوّنات الجنوبية، مثل «المجلس الأعلى للحراك الجنوبي» الذي دعا إلى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق محايدة للكشف عن ملابسات الحادثة، محمّلاً الرياض وأبو ظبي المسؤولية.

جاء ذلك في أعقاب تحذيرات من تمييع القضية والبحث عن عدوّ مفترض، وهو ما أكّدة نائب رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، هاني بن بريك، معتبراً، في تغريدة له عبر حسابه في «تويتر»، أن «اتهام الحوثيين (أنصار الله) شمّاعة تُستخدم للتهرب من البحث عن الحقيقة وتبرئة الأطراف الضالعين في التخطيط والتنفيذ للعملية» التي استهدفت حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، لدى وصولها إلى مطار عدن يوم الأربعاء الماضي. وفي حين نفت صنعاء على لسان عضو المكتب السياسي للحركة، محمد البخيتي، أيّ علاقة لها بتفجيرات مطار عدن، اعتبر محافظ المدينة الموالي لـ«أنصار الله»، طارق مصطفى سلام، أن «الهجوم يأتي ضمن سلسلة تصفية الحسابات بين قوى الاحتلال والارتزاق وإثارة الفوضى والدمار في المحافظات المحتلة»، مؤكداً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «حكومة صنعاء ليست عاجزة عن قصف مرتزقة الاحتلال في عدن إن أرادت ذلك، وسبق لها أن قصفت قصور الطغاة في الرياض وأبو ظبي». ووضع سلام محاولة رمي التهم في وجه صنعاء في إطار «تغطية حالتي العجز والوهن اللذين وصل إليهما تحالف العدوان، واللذين شكّل دافعاً للتدرع بحجج واهية لكسب تعاطف المجتمع الدولي». وأشار إلى أن «انفجار مطار عدن لم يكن مستبعداً، وليس غريباً على حكومة عجزت عن تأمين نفسها»، متسائلاً: «كيف لتلك الحكومة أن تحمي حقوق شعبها وهي تعيش تحت وطأة الارتهان وغير قادرة على تمرير قرار إلّا بموافقة السفير السعودي المتحكّم في زمام الأمور من طرف، والقادة الإماراتيين من طرف آخر».

ووسط إصرار سعودي على إلصاق التهمة بصنعاء وتبرئة الفاعل الحقيقي، شنّت طائرات تحالف العدوان، يومي الأربعاء والخميس الماضيَين، سلسلة غارات عنيفة استهدفت عدداً من المناطق المأهولة بالسكان في العاصمة صنعاء ومحافظتَي الجوف ومأرب. وفيما لم يُستكمل تشكيل لجنة تحقيق من قِبَل حكومة هادي التي وعدت بمباشرة التحقيق في جريمة مطار عدن، إلّا أن أهداف هذه الأخيرة التقت مع هدف «التحالف» في اتهام صنعاء بالضلوع في العملية. اتهام توعّدت على إثره بالردّ عبر توحيد جميع الفصائل والأطراف المتصارعين الذين أصبحوا بموجب تنفيذ «اتّفاق الرياض» شركاء فيها، والتصعيد في اتجاه جبهات قوّات الجيش و«اللجان الشعبية»، الأمر الذي اعتبره مراقبون توظيفاً منسّقاً للحادثة، بهدف توحيد صفوف الميليشيات الموالية لدول تحالف العدوان بعد فشل السعودية في استكمال تنفيذ الشقّ العسكري من اتفاقها في أبين، ورفض الميليشيات الموالية للإمارات وتلك الموالية لـ«الإصلاح» تنفيذ توجيهات «التحالف» بالانتقال إلى الجبهات المفتوحة بين قوات صنعاء وقوات موالية لهادي في مأرب. يضاف إلى ذلك فشل السعودية في دفع تلك الميليشيات إلى تصعيد الأوضاع عسكرياً في جبهات مكيراس وجبهة عقبة ثرة في محافظة أبين، وتزامن ذلك الرفض، الأسبوع الماضي، مع تصاعد المواجهات بين قوات الجيش و«اللجان» في جبهات الضالع، وتحديداً مديريات مريس وقعطبة.

وعلى رغم محاولات توظيف جريمة مطار عدن من قِبَل العدوان وحكومة هادي لتأليب الشارع الجنوبي ضدّ حركة «أنصار الله»، إلّا أن انفجارات المطار أعقبتها سلسلة انفجارات عنيفة هزّت عدداً من المناطق، مثل قصر المعاشيق ومناطق أخرى منذ ظهر الأربعاء الماضي حتى يوم أمس. وهي حوادث تُضاف إلى تعرّض مقرّ اللجنة العسكرية السعودية، أمس، لانفجارات جديدة أجبرت الجانب السعودي على إخلاء المقرّ والفرار إلى عدن.

تصرّ السعودية على إلصاق التهمة بصنعاء وتبرئة الفاعل الحقيقي (أ ف ب)

فلسطين

بعد رسالة «حماس»... المصالحة تنتظر المراسيم

غزة ـ **رجب المدهون**

بعد وساطات عربية ودولية لإتمام المصالحة الفلسطينية، كسرت ضمانات جديدة بإجراء الانتخابات الفلسطينية من دون تلاعب من قِبَل حركة «فتح»، هاجس الخوف من الخديعة لدى حركة «حماس»، ودفعت الأخيرة

يُتوقع أن تبدأ الانتخابات الفلسطينية مطلع شهر آذار/ مارس المقبل

إلى إرسال موافقة نصيّة لرئيس السلطة محمود عباس، تتنازل فيها عن إجرائها بالتزامن. وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر «حمساوية»، تلقّى رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، اتصالات عديدة، في الأيام الماضية، من عدد من المسؤولين العرب والأتراك، إضافة إلى مسؤول روسي، لبحث قضية المصالحة وإبلاغ الحركة تعهُّد عباس بإجراء الانتخابات الفلسطينية خلال ستة أشهر بالتتالي: التشريعية تليها الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني لـ«منظمة التحرير». وأشارت المصادر إلى أن الجهود الأخيرة شملت المصريين والقطريين والأتراك والروس، متوقعة أن يُصدر عباس، خلال أيام، مرسوماً رئاسياً بالتواريخ والآليات والمناطق التي ستجرى فيها الانتخابات، وذلك بعد اجتماعه برئيس لجنة الانتخابات المركزية، حنا ناصر، في الأيام المقبلة، قبل وصول الأخير إلى قطاع غزّة لبحث الترتيبات مع «حماس».

وعلى إثر الوساطات، أرسل رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، قبل يومين، رسالةً خطية إلى عباس يبلغه فيها موافقة حركته على إجراء الانتخابات. رسالة قابلها رئيس السلطة الفلسطينية بالترحيب، لكونها تشكّل، بحسب وصفه، «أرضية عمل مشتركة للانطلاق في اتجاه بناء الشراكة وإنهاء الانقسام، وتجسيد وحدة الوطن والشعب والقيادة والقرار من خلال عملية ديموقراطية حرّة ونزيهة»، وفق ما أفاد به المستشار الإعلامي لهنية، طاهر النونو. وبموافقة «حماس» على إجراء الانتخابات الفلسطينية خلال ستة أشهر، تم تجاوز عقبات وضعتها حركة «فتح» أمامها، إلّا أن الحركة تنتظر، بحسب المصادر، صدور المرسوم الرئاسي، الذي يشمل تأكيداً واضحاً لإجراء الانتخابات على قاعدة التوالي والترابط في مدة أقصاها ستة أشهر.

من ناحية أخرى، علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، أنه في حال صدور المراسيم في الأيام القليلة المقبلة، يُتوقع أن تبدأ الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع شهر آذار/ مارس المقبل، على أن تليها الانتخابات الرئاسية بعد 45 يوماً، والمجلس الوطني بعد 30 يوماً.

سيُصدر عباس، قريباً، مرسوماً رئاسياً بالتواريخ والآليات والمناطق التي ستجرى فيها الانتخابات (أ ف ب)

تقرير

من سعة أوروبا إلى ضيق الجزيرة: بريطانيا تتقوقع بدون نفوذ

عند الساعة الحادية عشرة من آخر ليلة في العام المنتهي، أصبحت المملكة المتحدة رسميّاً خارج عضوية الاتحاد الأوروبيّ بعد شراكة استمرّت ما يقرب من ثلاثة عقود. ورغم تنفّس الجميع الصعداء لإتمام هذا الطلاق باتفاق في اللحظات الأخيرة، إلّا أنّ معظم التقييمات الاستراتيجيّة تشير إلى تأثيرات سلبيّة ستترتب، أقلّه على المدى القصير

لندن ـ **سعيد محمّد**

حين كانت الساعة تشير إلى الحادية عشرة مساءً في آخر أيّام عام 2020، معلنة خروج المملكة المتحدة رسمياً من عضويّة الاتحاد الأوروبي، كان متظاهر وحيد ارتدى ألوان الاتحاد الأوروبي يتجوّل في ساحة البرلمان الخالية - بسبب الحظر الاحترازي من فيروس «كورونا» - ليحتجّ على ما يعتبره نصف البريطانيين انتحاراً سياسيّاً واقتصادياً أقدمت عليه الطبقة الحاكمة.

منذ تلك اللحظة، شُرع في تطبيق إجراءات تقنيّة ولوجستيّة جديدة في ما يتعلّق بانتقال الأفراد والبضائع والأموال بين الجانبين، بعدما لم تعد بريطانيا جزءاً من السوق الأوروبيّة الموحّدة والاتحاد الجمركي لدول التكتّل. وأفادت مصادر على نقطة العبور بين بريطانيا وفرنسا، بأنّ أقلّ من 800 شاحنة عبرت تلك الليلة مقارنة بمعدّل 10 آلاف شاحنة يومياً في الأيّام العاديّة، ما يعكس تخوّف شركات الأعمال من طبيعة تلك الإجراءات الجديدة.

ومع أنّ لندن وبروكسل عبّرا عن ارتياحهما للتوصّل إلى اتفاق اللحظة الأخيرة لضمان حدّ أدنى من النظام أثناء تفكيك علاقة متشابكة استمرت لما يقرب من ثلاثة عقود، إلّا أنّه لا عاقل يُنكر أنّ الخسارة مسّت الطرفين معاً على المدى القصير، ليس فقط لأنّ الاتفاق - رغم صفحاته الـ1200 - متخم بالجوانب الغامضة التي قد تجلب حتماً خلافات مستقبلية، بل لأنّه يضعف تلقائيّاً من مواقف الجانبين وزنهما العالمي. فالتكتّل بخسارته إحدى دوله المحوريّة الثلاث (إلى جانب ألمانيا وفرنسا) بما تمثّله من ثقل اقتصادي (20% تقريباً من حجم اقتصاده) وعمق عسكري وتقاليد دبلوماسيّة وليبرالية راسخة، سيجد أنّه في موقف تفاوضي أضعف في أيّ مفاوضات تجاريّة، بما فيها مع الحليف الأميركي المهيمن على شؤون القارّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية (1945). ويأتي ذلك بينما تنحرف بوصلة بعض أعضاء الاتحاد، كهنغاريا وبولندا، نحو الحكم الفاشي، وتتعثّر دول أخرى مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال اقتصادياً، وتتحوّل بشكل متزايد إلى عبء على بقيّة الأعضاء.

مع ذلك، فإنّ هذه الخسارة مهما كبرت أوروبيّاً، تظلّ أقل من التأثيرات السلبيّة المتوقّعة على الجانب البريطاني الذي سيكون بحاجة ماسّة إلى إعادة هيكلة اقتصاديّة شاملة، بعدما سمحت العضوية في الاتحاد لثلاث عقود متتابعة ببناء قاعدة متخصّصة من قطاعات إنتاجيّة مختارة (ماليّة وتقنيّة وسياحيّة وخدماتيّة) تتكامل مع بقيّة الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تصبح البلاد ضعيفة بنيوياً خارج التكتّل، بعدما فكّكت الحكومات النيوليبراليّة المتعاقبة قواعد التصنيع الثقيل والزراعة الكثيفة والتعدين، وأصبحت تعتمد على الاستيراد، وبشكل خاص من الاتحاد الأوروبي (نحو 52% من التجارة البريطانية مع العالم). كذلك، ستفقد صناعات الخدمات المالية الكبرى والسياحة البينيّة والتعليم العالي كثيراً من جاذبيّتها عند الزبائن الأوروبيين (450 مليوناً من البشر)، من دون توفر بدائل عملية فورية لتعويض تراجع مساهمتها في الاقتصاد

يبدو الاتحاد الأوروبي أقدر على التعافي في المدى المتوسط

ستجد المملكة صعوبات في الحفاظ على نظام اتحادي مستمر منذ 300 سنة (أ ف ب)

الكلّي، وسيجد جيل جديد من البريطانيين الشباب نفسه محروماً عملياً من فرص كانت لا نهائيّة أمامهم للتعلّم والعيش والسفر والعمل، مع التمتّع بحقوق المواطنة كافة عبر اتساع القارة.

وإذا كان اندفاع الطبقة البريطانيّة اليمينيّة الحاكمة لإطلاق مشروع إنهاء عضوية لندن في الاتحاد، قد نشأ منتصف العقد المنصرم في مناخ ردّ الفعل على تدفّق المهاجرين على أوروبا، وسيطرة التوجّه الانعزالي على الإدارة الأميركية أيّام دونالد ترامب، فقد تغيّرت الظروف الموضوعيّة بشكل حاسم خلال العام الماضي. انحسرت موجات الهجرة الضخمة وعادت إلى مستوياتها الاعتيادية السابقة، فيما سيترك ترامب منصبه خلال أسبوعين لمصلحة إدارة جديدة تميل إلى الحفاظ على التحالفات واعتماد برلين شريكاً إقليميّاً - بدلاً من لندن. لذا، بالتوازي مع ما تقدّم، يذهب أيّ أمل في التوصّل إلى اتفاق تجاري سريع بين الولايات المتحدة وبريطانيا، يعوّض الأخيرة عن التراجع المتوقّع لحجم التبادل مع أوروبا.

ومع ذلك، فإنّ الاتحاد الأوروبي يبدو أقدر على التعافي في المدى المتوسط، إذ إنّ من المتوقع أن تسمح صدمة خروج بريطانيا بمزيد من التناغم بين الأعضاء الباقين (27)، وترفع من طموحاتهم لتوسيع أوجه التعاون المشترك تجاه مزيد من الفدراليّة التي عارضتها لندن دائماً. وربّما أسهم ذلك في فتح باب توسيع عضوية الاتحاد مجدداً، وتقوية علاقة برلين - باريس التي هي بمثابة محرّك قاطرة القارة. وقد استغلّت بروكسل انسحاب بريطانيا، لتقرّ صندوقاً استثنائيّاً (بقيمة 918 مليار دولار أميركي) لمساعدة القارّة على التعافي من جائحة «كوفيد - 19»، في خطوة رمزيّة كبيرة تجاه منح الاتحاد مكانة سيادية، بحيث يمكنه الآن الاقتراض مباشرة من دون المرور بالحكومات المحلّية، الأمر الذي لم يكن ممكناً نظريّاً لو بقي البريطانيون وسعارهم الاستعراضي بشأن «استعادة السيطرة من بروكسل».

في المقابل، ستجد لندن صعوبات جمّة، على المدى المتوسط، ليس اقتصادياً فحسب، بل في الاحتفاظ بوجود المملكة كنظام سياسي اتحادي مستمر منذ 300 سنة. ولعل أوّل المغادرين سيكون إقليم استكتلندا، الذي سارعت وزيرته الأولى، نيكولا ستروجين، إلى التأكيد أنّ أدنبرة ستعود قريباً إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر سيدفع بالضرورة قضيّة الاستقلال إلى قلب الحدث. أمّا مسألة إعادة توحيد إيرلندا عبر تحرّر إقليم إيرلندا الشمالي من هيمنة لندن، فقد أصبحت بحكم الأمر الواقع بالنظر إلى الاستثناءات التي سيتمتّع بها الإقليم لناحية العلاقة بالاتحاد الأوروبي، فيما ينصّ الاتفاق الموقّع مع الاتحاد على بقاء إقليم جبل طارق - أصغر أقاليم المملكة المتحدة - ضمن منطقة شينغن الحاليّة التي تسمح بتنقل الأوروبيين بدون جوازات السفر، وبرعاية إسبانيّة.

الصورة على الأرض في لندن قاتمة للغاية، رغم الاحتفال الفارغ من قبل صحف اليمين ورموزه بما يزعمون أنّه «الاستقلال»، فيما البلاد تقف على حدود كارثة، بسبب سوء إدارة الحكومة لجائحة «كوفيد - 19». وتقول استطلاعات للرأي أجريت عشيّة رأس السنة، إنّ حزب «المحافظين» الحاكم - يمين الوسط - سيخسر السلطة والأغلبيّة في مجلس العموم إذا أجريت الانتخابات الآن، وهو ما سيحدث غالباً في عام 2024 - موعد الانتخابات العامّة العاديّة المقبلة. لكن حتى ذلك الحين، سيكون جيل كامل من الإنكليز قد دفع غالباً ثمن موافقته على تولية طاقم «المهرّجين» الحالي هذا مقاليد السلطة، منكفئاً على نفسه في جزيرة طرفيّة صفتها الأهم أنّها تقع بين فرنسا وإيرلندا لا أكثر.

إعلانات رسمية

إنذار عام

إن رئيس دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، يدعو جميع الخاضعين لهذه الضريبة إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضريبة على القيمة المضافة وغرامات ملحقة بها ناتجة عن التصاريح الدورية المقدمة قبل 1/1/2009 وكذلك التكاليف الإضافية والتكميلية الصادرة قبل هذا التاريخ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإنذار العام في الجريدة الرسمية مع مراعاة النصوص القانونية المرعية الإجراء بتاريخ النشر. يعتبر هذا الإنذار العام بمثابة تبليغ شخصي لكل خاضع، وقاطعاً لعامل مرور الزمن.

بيروت في 24 كانون الأول 2020
رئيس دائرة التحصيل
كلوديا غنيمة
التكليف 1273

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات

www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

شعبيّة كبيرة وذكاء في تمرير النقد من دون صدام مباشر
وحيد حامد... ابن الشارع ومؤرخ المجتمع المصري

حين كرّمه «مهرجان القاهرة السينمائي» قبل حوالى شهر، لم يكن أحد يعرف أنه سيكون وداعه الأخير لعالم عشق العيش فيه. قبل أيام، أنطفأ الكاتب المصري عن 77 عاماً، مخلّفاً وراءه إرثاً طبع الذاكرة الجمعية المصرية وأسهم في تكوين وعي الأجيال الفني والاجتماعي والسياسي. هو ابن جيل الستينيات، شغل الهمّ الاجتماعي صلب رؤيته الفنية انطلاقاً من بحثه الدائم عن العدالة والدفاع عن الفئات المهمّشة، وإيمانه بدور المثقف في نشر الوعي والتنوير

انخرط وحيد حامد في المشهد السياسي المصري، خصوصاً عقب «ثورة يناير» وشعوره بخطر كبير على الهوية المصرية

القاهرة- **هدى عمران**

رحل الكاتب المصري وحيد حامد (1944 ـ 2021) قبل أيام، مخلّفاً وراءه تراثاً فنياً هو جزء أساسي في الذاكرة الجمعية المصرية وفي تكوين الوعي الفني والاجتماعي لأجيال. رحل تاركاً أكثر من ثمانين عملاً فنياً تنوّعت بين الأفلام السينمائية والمسلسلات الدرامية ومسلسلات الإذاعة، وبعض الكتب التي جمع فيها مقالاته للصحف، إلى جانب مجموعة قصصية وحيدة وأولى هي «القمر يقتل عاشقه». وحيد حامد ـ الذي نصحه الكاتب يوسف إدريس بالاتجاه من الأدب إلى السينما وفق الحكاية المتداولة ـ برز كأحد الكتّاب النادرين الذين استطاعوا تكوين شعبية عريضة في الشارع المصري، إلى جانب عمق فني كبير في أعماله. فهو كما «لم يتعالَ مطلقاً على الجمهور» كما قال مرةً، بل استمدّ كل أعماله من الناس وأعاد صياغتها في شكل ممتع ومحبوب للجماهير وبلغتها الخاصة والبسيطة.

> لمع جماهيرياً في التسعينيات عندما قدّم ستة أفلام مع المخرج شريف عرفة

كتب حامد أهم علامات السينما المصرية في الثمانينيات مثل «البريء»، و«ملف في الآداب»، و«كشف المستور»، وغيرها، لكنّ اسمه لمع جماهيرياً في التسعينيات عندما قدم مع المخرج شريف عرفة ستة أفلام، من بينها خمسة من بطولة الممثل عادل إمام، وهي: «اللعب مع الكبار»، و«الإرهاب والكباب»، و«المنسي»، و«طيور الظلام»، و«النوم في العسل». أما الفيلم السادس، فكان «أضحك الصورة تطلع حلوة» من بطولة الراحل أحمد زكي.

في مطلع الألفية الثالثة، تعاون مع مخرجين آخرين، فكتب: «محامي خلع»، و«دم الغزال»، و«الوعد»، و«عمارة يعقوبيان» عن قصة تحمل الاسم نفسه للكاتب علاء الأسواني وإخراج نجله مروان حامد. كما كتب «الأولى في الغرام» للمخرج محمد علي، و«قط وفار» للمخرج تامر محسن. تعاون أيضاً مع المخرج يسري نصرالله، في فيلم «أحكي يا شهرزاد» عام 2009.

حاز حامد جوائز عديدة ومهمة من مهرجانات «القاهرة» و«مالمو» و«فالينسيا»، ومن «جمعية النقاد السينمائيين»، كما حصل على جائزة الدولة التشجيعية، وعلى جائزة النيل أرفع جائزة مصرية تقدم للمؤثرين من الفنانين والعلماء والمفكرين.

قبل هذه النقطة، كان وحيد حامد صعلوكاً أصيلاً في مقاهي القاهرة، باحثاً عن الشغف والمغامرة. في الفيلم السادس، فكان «أضحك الصورة تطلع حلوة» من بطولة الراحل أحمد زكي.

في فيلم «طيور الظلام» جسّد عادل إمام تيار الدولة القديمة ورياض الخولي ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين

والثقافة باميتاز.

دائماً ما اعتبر حامد مؤرخاً اجتماعياً لتاريخ مصر، وأبرز محطاتها السياسية من خلال أعماله. لا أحد ينسى مشهد اختام السينما في فيلمه «طيور الظلام» (1995) وانتهاء اللعبة بين عادل إمام ممثلاً تيار الدولة القديمة ورياض الخولي ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين، وانسحاب التيار الثوري متوارياً خلف خطابه الرومانسي. أعيد تأويل هذا المشهد بقوة عقب ثورة 25 يناير، وتساءل الجميع: كيف تنبّأ وحيد حامد بهذه النهاية؟. لم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة التي تتحقق فيها نبوءات حامد: عقب فيلمه «البريء» (1986 ـ إخراج عاطف الطيب) الذي يجسّد قصة عسكري أمن مركزي يكشف خدعة السلطة له ودفعه للإيمان بتخوين معارضيها، اندلعت ما أطلق عليه «انتفاضة الأمن المركزي» التي وقعت في 25 فبراير 1986، وتظاهر فيها عشرات الآلاف من مجنّدي الأمن المركزي احتجاجاً على سوء أوضاعهم وتسرّب شائعات عن وجود قرار سري بتمديد سنوات الخدمة من ثلاث إلى خمس سنوات. على إثرها، استمرت حالة الانفلات الأمني لمدة أسبوع أعلن فيها حظر التجول وانتشرت قوات الجيش في شوارع القاهرة واعتُقل العديد من جنود قوات الأمن المركزي.

يرجع وحيد حامد هذه البصيرة لإيمانه بأن الفنان لا بد من أن يرى ويعي ويرصد مجتمعه جيداً، فهو ابن جيل الستينيات، لم ينجُ الهمّ الاجتماعي عن فنه، وكانت رؤيته الفنية تنبع من عنصرين أساسيين: بحثه الدائم عن العدالة الاجتماعية، لشعوره بالظلم الواقع على الفئات المهمّشة أو التي لا تمتلك السلطة، والشيء الثاني إيمانه بدور المثقف في نشر الوعي والتنوير، وهو ما أدخله في مشكلات كثيرة مع السلطة من جهة بسبب هجومه الدائم على المؤسسة الأمنية والفساد المؤسسي، ومواجهة أخرى مع التيار الديني الذي كان يكشف حيله في كل أعماله. وتبلور هذا الكشف في مسلسله «الجماعة» الذي أرّخ فيه لبداية ومنهج جماعة الإخوان المسلمين.

في أحد حواراته الأخيرة، صرّح حامد أن أغلب المثقفين لديهم طموح قوي للانضمام إلى السلطة أو الانتفاع منها. وأكد أنّ دور المثقف هو أن يكون مع مصلحة البلد، ويعبّر عن رأيه من دون خوف ولا فزع، ولا ينتظر مكافأة، فـ «المثقفون صنّاع الوعي، لديهم رسالة وربنا منحهم نعمة وهي المعرفة وهي غير متاحة لكل الناس، يجب استخدامها في خدمة الناس، لا لتحقيق مكاسب شخصية أو السعي وراء مناصب».

لعلّه بسبب هذه الفلسفة، انخرط حامد في المشهد السياسي المصري، خصوصاً عقب «ثورة يناير» وإبان حكم الإخوان المسلمين وشعوره بخطر كبير على الهُوية المصرية والحرية، وشعوره بأنه ينبغي له كمثقف مقاومة هذه السلطة الجديدة. مع ذلك، لم ينجر مثل كثيرين من أبناء جيله إلى شيطنة «ثورة يناير»، بل رأى أنّ ما حدث هو حق طبيعي لفئات تبحث عن العدل الاجتماعي كما شخصيات أفلامه.

هذا العطل الذي حدث في مسيرة حامد بسبب انشغاله بالهم السياسي الذي كان ساخناً، اكتمل مع وجود رقابة حالية خانقة على الفن. إذ صرّح مرةً بأنه كتب فيلمين للسينما ذهبا إلى الرقابة ولم يخرجا منها كأنهما دخلا في نفق مظلم. إذ لطالما نظرت السلطة بتوجّس إلى حامد بسبب عدم انتمائه إليها وشعبيته الكبيرة وذكائه في تمرير النقد الاجتماعي من دون صدام حادّ. ومن الطريف ما قاله في ندوته الأخيرة عن الرقابة في «مهرجان القاهرة السينمائي» الأخير، إذ نصح الكتّاب الشباب بأن يستعملوا حيلاً لتمرير أفكارهم، كاستخدام مشاهد ساخنة أو قبلات لإلهاء الرقابة عن أفكار نقد السلطة أو نقد أفكار مجتمعية رجعية.

ورغم قسوة النظام قبل «25 يناير» وهجوم حامد الصريح ضده، إلا أنه كان يؤكد أن الوضع الحالي أصعب وأكثر تعقيداً. رغم قسوة نظام ما قبل «25 يناير»، إلا أنّ حامد لم يصطدم بالرقابة حينها، والمشكلة الوحيدة التي تعرّض لها في فيلم «البريء» لم تكن بسبب الرقابة، بل بسبب بلاغ قُدم ضد الفيلم.

اختتم حامد حياته ومشواره الطويل بمشهد تكريمه في «مهرجان القاهرة» في دورته الـ 42، وتقديم شريك مسيرته شريف عرفة له. يومها، وقف على المسرح ليتسلّم «جائزة فاتن حمامة». وقف له الحضور باكياً ومتأثراً بكلمته التي ستبقى في ذاكرتنا جميعاً «أنا بحب زمني، أنا بحب الفن».

مهرجان

مبادرة طموحة في دورتها الأولى
السينما العربية «تحرّر» القدس

تستعدّ القدس المحتلّة لاحتضان الدورة الأولى من «مهرجان القدس للسينما العربية» بين 20 و24 كانون الثاني (يناير) 2021. مبادرة هي الأولى من نوعها في المدينة الفلسطينية، تسعى إلى «عرض أفلام عربيّة مميّزة وهادفة في أرجاء المدينة بشكل مُبتكر»، فضلاً عن إقامة فعّاليّات وورش عمل بمشاركة فنّانين وحرفيّين في مجال صناعة السينما والإعلام المرئيّ والمسموع، ترمي إلى ربط الناس بالمحترفين في هذين الميدانَيْن.

في حديث سابق لـ «الأخبار»، لفتت مديرة المهرجان، نيفين شاهين، إلى أنّ الحدث المرتقب سيُنفّذ ضمن برامج مؤسّسة «ارت لاب» في القدس المحتلّة، مؤكدةً في الوقت نفسه أنّ JAFF يأمل في منح المقدسيّين فرصة لخوض تجربة سينمائيّة متفرّدة بواسطة برنامجه المنوّع بما في ذلك من أشرطة عربيّة ذائعة الصيت.

وقبل أيام، كشف «مهرجان القدس للسينما العربية» عمّا في جعبته لموسمه الأوّل من أشرطة ستتشارك في ثلاث مسابقات أساسية، مخصّصة للأفلام الروائية الطويلة، الوثائقية والقصيرة. ويبدو لافتاً التنوّع الذي تتسم به البرمجة على صعيد البلدان والمواضيع، في الوقت الذي تتألّف فيه لجان التحكيم من أسماء عربية بارزة لناحية صناعة الفنّ السابع.

يجلس في لجنة تحكيم مسابقة الأفلام الروائية الطويلة الفلسطيني ـ السويدي محمد قبلاوي (رئيساً)، مع الفلسطينية ـ اللبنانية مي مصري والمصري أمير رمسيس.

«200 متر» (90 د)، من بين الأفلام التي ستتبارى في هذا السياق، من خلال هذا العمل، بغوص المخرج الفلسطيني أمين نايفة في جدار الفصل العنصري الذي بناه الصهاينة في فلسطين وما خلّفه من معاناة حقيقية على الأرض، من خلال تتبّع حكاية «مصطفى» وزوجته «سلوى».

«بيك نعيش» (96 د)، باكورة الأعمال السينمائية الطويلة للمخرج التونسي الشاب مهدي البرصاوي. تتحول رحلة «فارس» و«مريم» إلى الجنوب التونسي إلى كارثة عندما يصاب ابنهما الوحيد «عزيز» بطلق ناري عشوائي، ما يستلزم زراعة كبد. تنقلب حياة الأسرة رأساً على عقب، وتكشف عن سرّ قديم طال إخفاؤه يكاد يهدّد علاقة الزوجين إلى الأبد.

وعلى القائمة نفسها، فيلم «من أجل القضية» (90 د) للمغربي حسن بنجلّون، الذي يتناول القضية الفلسطينية عن طريق قصة العازف الفلسطيني «كريم» والمغنية الفرنسية «سيرين». يحاول الثنائي الخروج من المغرب باتجاه الجزائر، من أجل المشاركة في حفلة لفرقتهما الغنائية في وهران، لكن وبسبب قوانين الحدود العبثية يجدان نفسيهما ممنوعين من دخول الجزائر، ومن العودة إلى المغرب كذلك، ليكونا حبيسَي الجسر الرابط بين البلدين.

شريط «سيدة البحر» (74 د . إخراج شهد أمين) الذي اختاره السعودية أخيراً لتمثيلها رسمياً ضمن فئة أفضل فيلم أجنبي في الدورة الثالثة والتسعين من الأوسكار، سيكون حاضراً أيضاً. تدور الأحداث حول فتاة تلقى مصيرها عندما تقف وحدها ضدّ أسرتها وتقلب تقليد

> أمل في منح المقدسيّين فرصة لخوض تجربة سينمائيّة متفرّدة

القرية المتمثّل في التضحية بالأطفال الإناث إلى المخلوقات الغامضة التي تعيش في المياه المجاورة.

ومن بين الأعمال السينمائية التي اختيرت لتمثيل بلادها في الأوسكار عن فئة أفضل فيلم أجنبي، سيكون جمهور «مهرجان القدس للسينما العربية» على موعد مع الفيلم المصري «لما بنتولد» لتامر عزّت. على مدى 110 دقائق، يتناول العمل قصة ثلاثة أشخاص: الأوّل يحاول أن يصبح مغنياً معروفاً، والثاني امرأة مسيحية حالمة تقع في حب شاب مسلم، بينما الثالث يعمل في مجال التدريب الرياضي.

حصد «200 متر» لامين نايفة عدداً من الجوائز بينها جائزة الجمهور في «مهرجان البندقية» الأخير

ثلاث مريضات وممرضة في جناح للطب النفسي في الدار البيضاء في المغرب، من أعمار وخلفيات اجتماعية مختلفة، يواجهن معاناتهن وتتشكل بينهن روابط صداقة قوية، فيساعدهن تسللهن ليلاً إلى الخارج في العودة شيئاً فشيئاً إلى الحياة. هذه هي باختصار حكاية فيلم «نساء الجنّاح ج» (95 د) للمغربي محمد نظيف الذي سيخوض المسابقة نفسها.

على صعيد الوثائقيات، تضمّ لجنة التحكيم اللبناني هادي زكاك (رئيساً)، المصرية هالا جلال واللبنانية زينة دكّاش. من فلسطين، وقع الاختيار على فيلم واحد في هذه المسابقة هو «إبراهيم إلى أجل غير مسمّى» للينا العبد، فيما انتُقي من لبنان «بيروت المحطّة الأخيرة» لإيلي كمال و«تحت التحت» لسارة قصقص، فضلاً عن «أرواح صغيرة» للأردنية دينا ناصر و«ليس فقط صورتك» لآن باك ودرور ديان (فرنسا/ ألمانيا).

وبالانتقال إلى مسابقة الأفلام القصيرة، تتألّف لجنة التحكيم من التونسية أنيسة داود (رئيسة)، الفلسطينية ـ الأردنية علا الشيخ واللبناني إيلي داغر. أما قائمة الأفلام، فتضمّ: «إكسترا سيف» لنوران شريف و«ستاشر» لسامح علاء و«الحد الساعة خمسة» لشريف البنداري و«حنة ورد» لمراد مصطفى من مصر، إلى جانب «أمي» لوسيم جحجح و«حاجز» لدانيا نملليش من لبنان. وهناك أيضاً فيلمان فلسطينيان، هما: «سلفي زين» لأميرة دياب و«المختبر» للأريسا صنصور.

الدورة الأولى من «مهرجان القدس للسينما العربيّة»: من الأربعاء، 20 لغاية الأحد 24 كانون الثاني 2021. (رابط صفحة الحدث متوافر على فايسبوك)

ذكرى

45 عاماً على إطلاق «مغامرات الفضاء»
عودة «غرندايزر» إلى أرض المعركة

سامر حيدر

«غرندايزر» هو العنوان الأكثر جاذبيةً للكبير قبل الصغير في العالم العربي منذ ثمانينيات القرن الماضي الى يومنا هذا. اسم له وقع وحضور لا يختلف عليهما أحد. أغرمت به الفتيات كما الفتية. الميلودي الموسيقية التصويرية الخاصة به فيها شيء من السمفونية. مطلع الأغنية، محفور في وجدان الجميع. الكلمات مكتوبة بعناية للتحدي والفتك بالأعداء، ومكافحة الظلم، ومواجهة الطمع. لا نبالغ إن قلنا إنّ تتر البداية والنهاية أشهر من أغاني العديد من الفنانين والفنانات. تلك الآلة الضخمة اليابانية التي ابتدع فكرتها الكاتب Go Nagai، من خلال شركة Manga اليابانية للرسوم المتحركة في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، فرضت حضوراً لا يُقارن بأي رسوم متحركة في لبنان تحديداً والمنطقة العربية عموماً، بالرغم من عدم حضورها في الكثير من البلدان عالمياً. قورن تأثير شهرة قوس «غرندايزر» الذهّب بقوس المطعم الأشهر أميركياً «ماكدونالد». يبدو أن كاتب السلسلة عمل على تطوير النسخة القديمة لتناسب تقنيات القرن الجديد. تم وضع إعلان من دقيقتين على اليوتيوب باللغة اليابانية، فأحدث ضجة غير مسبوقة بين محبي تلك الآلة المقاومة للاحتلال. تغير الشكل قليلاً، لكن بقيت الألوان نفسها: الصورة والتقنيات تبدو جلية في النسخة الجديدة من حيث سرعة حركة الصورة وجمالية الرسم والدقة. إذ أن الفارق الزمني يتجاوز الخمسة والأربعين عاماً على نشأة النسخة الأولى. لكن يمكن التكهن بأن ردة فعل المشاهد العربي ستتأخر الى حين سماع الدبلجة بأصوات عربية.

طبعاً، لا يعلم Go Nagai سبب ذاك العشق أو أقله لا يصرح. هو مقتنع أن لـ«غرندايزر» حضوراً في هذه المنطقة لم يفهمه، وقد عبّر عن ذلك في معظم مقابلاته. قد يعود ذلك إلى الدبلجة من خلال أصوات سيطرت على الساحة في حينها، والموسيقى، إضافة إلى كلمات الأغنية، وكاريزما تلك الآلة. في قصته، «غرندايزر» هو سلاح متطور صُنع لمواجهة العدوان والغزو. صودف أن «دوق فليد» (اسمه المدني دايسكي وهو من يقود «غرندايزر» والصراع ضد قوات الاحتلال) حطّ على الأرض وأخذ على عاتقه مواجهة قوات «فيجا» كي يمنعها من احتلال الأرض. طوال حلقات السلسلة الأربع والسبعين، سعت قوات «فيجا» العدوانية الى «طلب وحيد» من «دوق فليد» بتسليم «غرندايزر» كسلاح نوعي على أن تتركه ليعيش بسلام. وهو ما رفضه منذ الحلقة الأولى، وكان يكرر لازمة مفادها أنّ تسليم «غرندايزر» يعني انتهاء حالة المقاومة وصدّ العدوان. حاولت قوات العدوان فعل المستحيل، عبر التدمير وقتل المدنيين، إلا أنها اصطدمت بتلك الآلة التي عمل مركز البحوث على تطويرها روبوداً وروبداً، من خلال منطق سباق التسلح. لوجستياً، سهّلت لـ«غرندايزر» عملية الخروج من مخبئه عبر إحداث أنفاق وطرق متنوعة يستخدمها عند الحاجة. من حيث السلاح، صُمّم منذ البداية قادراً على الطيران لمواجهة أسلحة الجو للعدو، ثم جُهّز بآلة تساعده على الغوص في الماء، لمواجهة العدوان القادم من البحر. لا يمكن نكران الدور الذي قام به «دوق فليد» أو «دايسكي». فإرادة القتال لم تخفت في تلك السلسلة، حيث واجه الـ«دوق» ـ كما هي التسمية في السلسلة ـ الخطف، والتدمير، والأسلحة الأكثر تطوراً. إلا أنه قاتل بروحه، مستخدماً آلة، وقبلها الإرادة. عرفت «قوات فيجا» في إحدى الحلقات قاعدة «السلاح من أجل السلام» عبر ترغيب «دوق فليد» بتسليم السلاح على أن يعمّ السلام، فخضع. عند تسليمه السلاح، انقلبوا عليه، فواجههم، وانتصر مجدداً. في إحدى الحلقات، هُدِّدت مدينة طوكيو بقنبلة – قد يعود بنا الزمن هنا إلى الحرب العالمية الثانية – لكنه واجه وانتصر رغم خوفه على المدنيين كنقطة ضعفه الوحيدة التي استغلها عدوه طوال حلقات السلسلة. محاولات شيطنة غرندايزر كانت عنوان إحدى الحلقات، حين استنسخت «فيجا» النموذج نفسه، وأطلقت عنانه لتدمير المنشآت المدنية وقتل المدنيين المسالمين، ظناً منها أن ذلك سيجعل العامة تنفر منه وتنبذه.

في أوروبا، اشتهر «غرندايزر» في فرنسا دون سواها، ولكن باسم آخر وهو «غولدورلك». قد يكون احتلال فرنسا من قبل ألمانيا النازية في خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وما عانته فرنسا في تلك الحقبة، سبباً مباشراً لتلك الشهرة. لا جدال في أنّ «غرندايزر» هو بطل الرسوم المتحركة الأكثر شبهاً بصراع المنطقة. لا يمكن للمشاهد العاقل أن يصطف مع جنود «فيجا»، أو أن يقف على الحياد، فمتى عرفت الحق، ستعرف أن «دوق فليد» صاحبه.

صحيح أنّ «دوق فليد» ليس من سكان الأرض، ولا يُعتبر ممثلاً للسلطة الفعلية في صدّ العدوان، كما أن أحداً لم يمنحه شرعية الدفاع عن الأرض، لكن فطرته السليمة وتواجده على أرض تتعرض للغزو، ووجود آلة كـ «غرندايزر» بحوزته، جعلته يقوم بما يقوم به الإنسان العاقل، والحرّ، في الدفاع عن العاجزين. طبعاً يوجد في السلسلة كل شيء: العميل، المتخاذل، البسيط، الأكاديمي، الضعيف النفس، المقاتل إلى جانب الحق، الداعم... ببساطة إنّ منطق هذه السلسلة يتناسب مع حالة الظلم التي تعيشها شعوب المنطقة، حيث يحتاج الأطفال إلى بريق الأمل كـ «غرندايزر».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 كانون الثاني 2021 العدد 4237

صورة وخبر

خضعت طالبات في كلية الفنون والتصميم في جامعة Syiah Kuala الإندونيسية للامتحانات النهائية. هكذا، أدّى عدد من الشابات، أمس الأحد، رقصات معاصرة كجزء أساسي من الاختبارات. علماً بأنّ Syiah Kuala تُعدّ من أقدم المؤسسات التعليمية الوطنية في مدينة باندا آتشيه، إذ تأسّست في الثاني من أيلول (سبتمبر) 1961. (شايدير محيي الدين ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

صرخة في زجاجة

أنا أصغرُ مِن أن أُرى، وأقلُّ شأناً من أنْ أُسمَع.
مع ذلك
ها أنا أُلقي بزجاجةِ صراخيَ في البحر وأنتظرُ الردّ
(ذلك كلُّ ما أستطيعه: أصرخُ وأنتظرُ صيحةَ «لَبّيك!»).
نعم، أعرف: لا أحدَ... ولا أحد.
لكنْ، لا يهمّ.
لتعزيةِ نفسي، وهذا من واجبي على ما أظنّ،
سألقي بها وأفكّر:
في زمنٍ ما سيأتي أحفادٌ آخرون، أو ربما
أحفادُ أحفادٍ آخرين،
يشمّون رائحةَ خوفي، ويَتعقّبون أصداءَ الصرخة.
وأيضاً أعرفُ: لا جدوى ولا جدوى.
لكنْ ما الذي يمكنني فعلهُ غير ذلك؟
أنا ما أنا عليه لا أكثر:
وُلِدتُ مذعوراً... وفي فمي صرخة.

صانعو النصر... شِعراً في الغبيري

بدعوة من جمعية «أسفار» للثقافة والفنون والإعلام، يستضيف مسرح قاعة «رسالات» في منطقة الغبيري، اليوم الإثنين، أمسية الشعر المقاوم «صانعو النصر». تشارك في الموعد المنتظر مجموعة من الشعراء العرب، وهم: ضياء الكيلاني من مصر، صلاح أبو لاوي من فلسطين، مضر الألوسي ونجاح العرسان من العراق، معاذ الجنيد من اليمن، علي النوروزي من إيران ومصطفى سبيتي (الصورة) من لبنان. يُنقل النشاط مباشرةً عبر عدد من القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.

أمسية «صانعو النصر»: اليوم الإثنين ـ الساعة السادسة مساءً ـ مسرح قاعة «رسالات» في مركز بلدية الغبيري الثقافي (ضاحية بيروت الجنوبية). للاستعلام: www.asfar.lb.org

حفلة افتراضيّة... مع نصري شمس الدين

في 14 كانون الثاني (يناير) الحالي، يقدّم «مترو المدينة» عرضاً افتراضياً جديداً من «الطربوش»، وهو عنوان الحفلة المخصّصة لريبيرتوار الفنان اللبناني الكبير نصري شمس الدين (1927 ـ 1983/ الصورة). تحيي السهرة المرتقبة مجموعة من الفنانين، هم: زياد الأحمدية (عود وغناء)، سماح بو المنى (أكورديون وغناء)، أحمد خطيب (غناء)، ضياء حمزة (هارمونيكا وأكورديون)، جورج الشيخ (ناي)، بهاء ضو (إيقاع) وأحمد الخطيب (إيقاع). سيؤدي هؤلاء باقة من أشهر أغنيات شمس الدين، على رأسها «الطربوش» التي كتبها أحمد المغربي ولحّنها ملحم بركات.

«الطربوش»: الخميس 14 كانون الثاني ـ الساعة الثامنة مساءً ـ رابط المشاهدة متوافر على موقعنا.

سليماني القائد والإنسان... معرضاً في «رسالات»

افتتحت «الجمعية اللبنانية للفنون ـ رسالات» أمس معرضاً بعنوان «قاسم» في «المركز الثقافي لبلدية الغبيري» هو عبارة عن معرضٍ فنيّ يحكي بعضاً من سيرة وأسرار الشهيد القائد الحاج قاسم سليماني، مقدماً هذه الشخصية بأبعادها الفكرية والروحية والإنسانية والعسكرية، بهدف التعريف بها و«بعمقها الثوري من خلال أساليب فنية وبصرية وإنفوغرافية توثيقية». في حديث مع «الأخبار»، يوضح فريق العمل أنّ المعرض يتكوّن من عناصر عدة، أولها عرض تمهيدي يقدّم معلومات عن ولادة الحاج قاسم سليماني وطفولته وشبابه على الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية. أما الجزء الثاني، فيقدم «ساحة المعركة» التي «تضم مختلف الجبهات التي حضر فيها الحاج قاسم سليماني بشكل مباشر أو غير مباشر، من انتصار الثورة، فالحرب المفروضة، ثم أبرز حروب المنطقة بعدما أصبح قائداً لقوة القدس». ثم يأتي قسم «الشهادة» الذي يشكّل «مساحة فكرية وروحية توضح فهم الحاج قاسم سليماني للشهادة ونظرته إلى الشهداء وعوائلهم، وتجسد لحظة العروج والانتقال من عالم المادة وبقاء هذه الروح حاضرة شاهدة على مواصلة المسيرة». وأخيراً، يُختتم المعرض بـ «الفصل الأخير حيث نشهد بدء تهاوي المشروع الأميركي وخروجه من المنطقة». العرض الذي يستمرّ لغاية 24 كانون الثاني (يناير) تتخلّله مجموعة من الفعاليات الفنية كأمسيات شعرية وإنشادية، وتوقيع كتب، على أن تُحدَّد مواعيدها تباعاً. ونظراً إلى اهتمام القيّمين على الحدث بالوضع الصحي الحالي، فقد طلبوا من الحضور الحجز المسبق كي يتسنّى لفريق العمل توفير عامل التباعد الاجتماعي.

معرض «قاسم»: حتى 24 كانون الثاني (يناير) ـ «المركز الثقافي لبلدية الغبيري». ـ للاستعلام والحجز: 01821913

رحلة «ليلى» و«يزن» بعيداً في اللون

يدعو «المتحف الفلسطيني»، في 11 كانون الثاني (يناير) الحالي، إلى حضور إطلاق كتاب الأطفال «هُناك، هُناك... بعيداً في اللون» (تأليف: هنا إرشيد، سارة زهران، وسمر قرّش. رسم: براء العاوور)، عبر «زوم»، على أن تحاور هلا الشّروف القائمات على العمل. يصطحب الطفلان «ليلى» و«يزن»، القرّاء في رحلة إلى عوالم مليئة بالألوان والأسئلة والدهشة، حيث يلتقون ببجعات «فاطمة» العجيبة، وصديق «يزن» الخفي، والسلحفاة التي نامت على ظهرها على حجر قبل آلاف السّنين فصارت أحفورةً، كما سيسافرون مع البطلين إلى مدن وقرى فلسطين.

إطلاق «هُناك، هُناك... بعيداً في اللون»: الإثنين 11 كانون الثاني ـ الساعة الخامسة والنصف مساءً ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا).

الإثنين 4 كانون الثاني 2021 العدد 131
Lundi 4 Janvier 2021 no131

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
ماهر سلامة
2020: للأزمة مصطلحاتها

05
فرحات فرحات
الفيدرالي الأميركي والتجربة اللبنانيّة

06
زياد حافظ
فلسطين تقاوم بلا تنمية

07
الأمجد سلامة
السقوط الياباني: من العزلة التجاريّة إلى هيروشيما

08
شربل نحاس
اقتصاد ودولة للبنان استكشاف البدائل: الخيارات القطاعيّة

شروط الإدراج في بورصة لندن

- يتم فحص نشرة الاكتتاب واعتمادها من قبل هيئة الإدراج البريطانية من أجل إصدار وثيقة القبول
- الإدراج في مؤشر فاينانشال تايمز للبورصة البريطانية غير مسموح به لهذه الأداة
- 25% من شهادات الإيداع يجب أن تكون متاحة في الأسواق للعموم
- أن تكون الرسملة السوقية فوق الحد الأدنى الذي يساوي 700 الف جنيه استرليني
- يجب تقديم ثلاث سنوات من الحسابات المدققة
- يجب ان تكون الحسابات مدققة من مدة لا تزيد عن 9 أشهر
- معيار الIFRS الأوروبي او أي من المعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)
- كحد أدنى، يجب إعادة احتساب المعلومات المالية لآخر سنتين على أساس المعيار الذي سيتم تطبيقها في الحسابات السنوية التالية
- المعلومات المالية المبدئية (Pro Forma) ليست مطلوبة، ولكن يتم تقديمها بشكل عام إذا حصل تغيير كبير

شروط الإستمرار

- اصدار بيان حوكمة الشركة في التقرير السنوي وفقًا لقواعد الإفصاح والشفافية
- اصدار بيان بشأن درجة الامتثال لقانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة
- يجب الإفصاح عن المعلومات الداخلية للسوق دون تأخير في حال حصول تغيرات مهمة
- نشر التقارير المالية السنوية خلال 4 أشهر من نهاية العام
- التقارير المالية نصف السنوية غير مطلوبة، ولكنها تصدر بشكل عام
- بيانات الإدارة الدورية غير مطلوبة

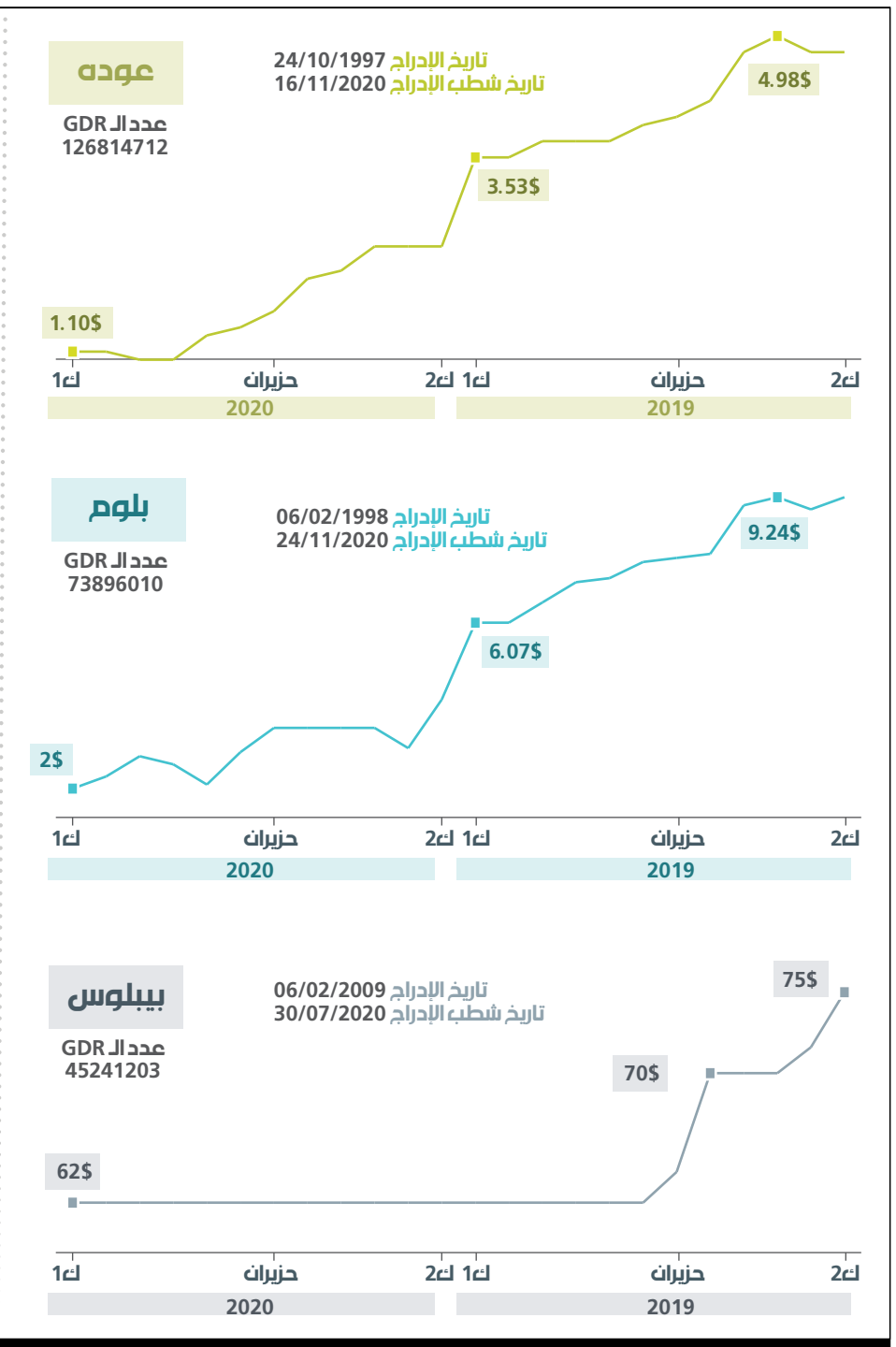

المصدر: بلوم إنفست، الأخبار، PWC

تصميم: رامي عليّان

مصارف لبنان تهرب من «الشفافيّة»

محمد وهبة

لم تعد المصارف قادرة على الاحتفاظ بالحدّ الأدنى من الشفافية. فالمصارف الثلاثة الأكبر في لبنان، والتي تمثّل نحو نصف الموجودات المصرفية، اضطرت إلى وقف إدراج شهادات إيداع عالمية كانت قد أدرجتها في بورصة لندن منذ سنوات. دوافع الهروب ليست مرتبطة بكلفة هذه المنتجات كما ادّعت، بل بآليات الإفصاح عن بياناتها المالية في الأسواق الخارجية، حيث يفرض عليها الخضوع لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة أوروبياً سواء IFRS أو غيرها. المصارف اللبنانية لم تعد قادرة على الالتزام وبياناتها المالية لم تعد تعبّر عن حقيقة أوضاعها.

ابتداءً من شهر حزيران الماضي، بدأت المصارف اللبنانية التي تدرج أسهمها في بورصة لندن عبر شهادات إيداع عالمية، بإجراءات وقف الإدراج. خلال بضعة أسابيع، نفّذت عمليات الانسحاب. برّرت المصارف خطوتها ببيانات تكاد تكون متطابقة. فجميعها أشارت إلى أن حجم التداول الضئيل والسيولة ليس متناسباً مع كلفة إبقاء هذه الأدوات في بورصة لندن وأن هذه الخطوة لا تعني إلغاء برنامج شهادات الإيداع العالمية التي ستبقى متداولة في بورصة بيروت.

في الواقع، إن شهادات الإيداع العالمية ليست برنامجاً بسيطاً يسهل الانخراط فيه. فالمؤسسات المالية تسعى إلى خطوة كهذه من أجل تأمين حضور أوسع في الخارج، وإظهار مستوى مرتفع من الشفافية أمام مساهميها وزبائنها (مودعين ومقترضين) ولا سيما أولئك الأجانب بينهم بهدف جذب المزيد منهم أيضاً سواء عبر هذه الأدوات أو غيرها من البرامج التي تتيح للمصرف تسعير أسهمه في الخارج... وشهادة الإيداع العالمية، ليست سهماً للمصرف، بل هي شهادة بمجموعة من الأسهم صادرة عن مؤسسات متخصّصة، لكن لا يمكن أن تحقق هذه الأهداف من دون الولوج إلى البورصات الأجنبية التي تحدّد شروطاً للموافقة على إدراجها في التداول وللاستمرار فيه أيضاً.

من أبرز إجراءات بورصة لندن للإدراج، أن تكون 25% من أسهم المؤسسة مطروحة للعموم، وألا يُسمح بأن تُدرج هذه المنتجات ضمن مؤشّر فاينانشيال تايمز، وأن تكون لديها حسابات مدقّقة لا تعود إلى أكثر من 9 أشهر ماضية، وأن تكون خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية المقبولة أوروبياً مثل الIFRS أو تلك الموافق عليها لدول خارج منطقة الاقتصاد الأوروبي approved GAAPs for non-EEA issuers.

هذه الشروط مرتبطة أيضاً بشروط الاستمرارية في الإدراج التي تتطلب: حوكمة مالية في البيانات السنوية تتلاءم مع متطلبات الشفافية وقواعدها، التصريح السريع عن أيّ عمليات ملحوظة، وبيانات مالية سنوية تُنشر خلال 4 أشهر من انتهاء السنة، وتقارير مالية نصف سنوية... الالتزام بهذه المعايير هو الأهم للإدراج والاستمرار فيه. لكنّ مبرّرات المصارف اللبنانية المصرّح عنها في بورصتَي بيروت ولندن، لا تطابق الواقع.

فالمصارف الثلاثة التي تمثّل أكبر ثلاثة مصارف في لبنان ولديها حصّة سوقية تكاد توازي نصف الموجودات المصرفية، لم تتمكن من إصدار تقارير وبيانات مالية في الوقت المطلوب منها (خصوصاً منذ تشرين الأول 2019 ولغاية آذار 2020)، وعندما أتيح لها إصدار هذه التقارير والبيانات، فإنها أتت مشوبة بواقع جديد يتعلق بعدم موافقة مدقّقي الحسابات المالية على البيانات المصرّح عنها، أو إبداء رأي معاكس ناتج عن إخفاق المصارف في الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

هذه الضربة، كانت كافية للانسحاب من الخارج. فلا أسهم المصارف اللبنانية مرغوبة للتداول في الخارج، ولم تعد تملك الحدّ الأدنى من الشفافية بحسب المعايير الدولية. فلماذا الاستمرار بالإدراج طالما أنه يكبّد المصارف أعباء كبيرة تدفعها بالدولار الحقيقي؟ لذا قرّرت هذه المصارف، أن تنسحب إلى لبنان وتعود إلى بورصة بيروت. ربما بورصة بيروت هي الأنسب لها بعد تحوّلها إلى مصارف «زومبي» ليست على قيد الحياة، إنما لم تعبر بعد نحو الموت النهائي، وهذا الأمر ينطبق على معظم المصارف العاملة في لبنان.

أصلاً، كان مسار شهادات إيداع المصارف المدرجة في الأسواق الخارجية، مساراً انحدارياً بكل معنى الكلمة منذ سنوات. وهذا الأمر يعود إلى انعدام الثقة التدريجي بهذه المصارف. مصدر تضاؤل الثقة هو أنها خاضعة للمراقبة من جهات متخصّصة وعاملين في البورصات أعينهم مفتوحة على خطوط توظيف الأموال ونقاط سحبها. كلما كانت الهندسات المالية تتوالى، انخفضت أسعار شهادات الإيداع العالمية للمصارف الثلاثة. هذه ليست مفارقة بسيطة، هي العلامة الأهم في تاريخ الانهيار اللبناني. بين نهاية 2017 وسحب الإدراج من بورصة لندن، تراجع سعر شهادات الإيداع العالمية الصادرة عن بلوم بنك بنسبة 81,7%، وتلك العائدة لبنك عودة بنسبة 83% وتلك العائدة لبنك بيبلوس بنسبة 22,5%.

2020 مصطلحات الأزمة: أدوات للخداع؟

محمد وهبة، ماهر سلامة

في عام 2020 ضجّ المجتمع اللبناني بمصطلحات جديدة تعكس زيادة في الوعي المالي (financial literacy) الجماعي، رغم أن بعضها ينطوي على خدع يجري استغلالها بهدف طمس الحقائق وتضييع المسؤوليات. سريعاً سادت هذه المصطلحات في إطار من التكيّف مع الأزمة واستسلام لها، فبات يُتداول بالمصطلحات الجديدة بلا وعي فعلي عن المسار الذي ترسمه أو المقصود الفعلي منها. فالدولار اللبناني صار دولاراً وهمياً، وكأنّ المغتربين الذين عملوا في الخارج لم يقعوا فريسة المصارف ومصرف لبنان اللذيْن كانا ولا يزالان يديران أكبر «مخطط احتيال» (بونزي سكيم) في تاريخ لبنان. هؤلاء حوّلوا الدولارات الناتجة من قوّة عملهم وهذه الأموال لديها أصول فعلية جرى الاستيلاء عليها بغير علمهم بطبيعة النموذج ولا بآليات عمله. المصطلحات التي يتم التداول فيها حالياً تعبّر عن واقع مغاير للحقيقة وتلمح إلى أن أموالهم هي وهمية بينما الواقع، أنها الأموال الحقيقية التي دخلت إلى صلب هذا المخطط الاحتيالي. والمصطلحات التي تعبر عن الإنقاذ من الداخل (bail in) أو من الخارج (bail out) هي أصلاً تعني أن إنقاذ المؤسسات المفلسة يكون بتمويل من أموال دافعي الضرائب أو من رساميل هذه المؤسسات والمودعين. بمعنى آخر، المسألة ليست تقنية. فعلى أي سعر صرف سيحصل هؤلاء مقابل أموالهم، وعلى أي عائد وبأي عملة سيحصل هؤلاء إذا وافقوا على إنقاذ المؤسسات المفلسة بأموالهم الحقيقية؟ كيف تحوّلت هذه الأموال إلى دولارات وهمية؟ ثمة الكثير من الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عليها في ظل نظام يسمح باستمرار القيود غير الشرعية التي تفرضها المصارف من دون أن ينظّم هذه القيود ويضع ضوابط تحمي الاقتصاد والمجتمع اللبناني من أهواء ورغبات مصرف لبنان والمصارف. لا بل إن هذه الأهواء خلقت ضرائب جديدة في السوق يتم اقتطاعها عبر أدوات مختلفة، مثل الشيك المصرفي الذي يسهم في نقل الثروة من جيوب المودعين إلى جيوب المقترضين، وهذه الأدوات تمثّل فرصة لاقتناص المزيد من الأموال عبر العمولات على «الفريش دولار». بهذا المعنى يصبح الوعي المالي الجماعي سطحياً لأنه يلغي المفاعيل الفعلية للمصطلحات ويعلّبها في عبارات شائعة للاستخدام اليومي.

ما هي أبرز هذه المصطلحات، كيف تُستعمل؟ ما الأهداف منها؟

■ الدولار اللبناني (الدولار الوهمي)

انتشرت عبارة «الدولار اللبناني» (لولار) أو «الدولار الوهمي». الكل يردّدها باعتبارها أموالاً بالعملة الأجنبية وهمية، أي غير موجودة أصلاً، رغم أنها مسجّلة دفترياً في حسابات المصارف. تقنياً، هناك تعريف أوضح لهذه العبارة يشير إلى أنها أموال دفترية بالعملات الأجنبية لا تقابلها موجودات فعلية بالعملة الأجنبية (أصول خارجية، أو عملات ورقية...). لكنّ هذا التعريف لا يفسّر كل الحقيقة الكامنة وراء هذا المصطلح الذي جرى الترويج له من قبل مصرفيين ووسطاء في السوق المالية وسماسرة. فهذه الأموال تُقسم إلى قسمين: المبالغ الحقيقية بالعملة الأجنبية التي أتت إلى لبنان والناتجة من قوّة عمل المغتربين أو من استثمارات تحقّقت في الاقتصاد المحلي، والمبالغ الوهمية التي خلقها النظام المصرفي عبر الإقراض والفوائد. التمييز بين الأمرين ضروري جداً للفصل بين المسؤوليات الفعلية التي يجب أن تترتب على القسم الأول، وتلك المترتبة على القسم الثاني. فالدولار المحلّي كان عبارة عن دولار حقيقي حوّلته السلطة النقدية والنظام المصرفي إلى دولار محلّي لتغذية «مخطط الأحتيال»، لكنها في سياق هذه العملية خلقت منه أيضاً دولاراً وهمياً لم يأت عبر التحويل من الخارج.

- الدولار الحقيقي: هي المبالغ التي دخلت إلى النظام المصرفي عبر تحويلات من الخارج. الجزء الأكبر منها يعود إلى لبنانيين مغتربين أرادوا الاحتفاظ بأموالهم في ما اعتبروه ملاذاً آمناً بعدما «باعتهم» المصارف اللبنانية أوهاماً عن صورتها الصلبة التي لا تهزّها أي أزمة. وقد أسهم في تعزيز هذه الصورة التداعيات المحلية الطفيفة الناتجة من الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008. في حينه، أتت إلى لبنان الأموال الهاربة من الأزمة العالمية بعد انهيار معدلات الفوائد في الخارج مقارنة مع أسعار فائدة محلية مرتفعة ضمّمت أصلاً من أجل استقطاب المزيد من التحويلات وكبح احتمالات انسحاب الأموال التي أتت سابقاً. فالأموال التي أتت سابقاً تم تحويلها إلى دولارات محلية وهذا له ترجمة اقتصادية واضحة المعالم (الدولارات مولّت شراء سلع وخدمات مستوردة استُهلكت في الداخل وتحوّلت إلى موجودات محلية). وعندما يتم تحويل الدولارات الحقيقية إلى دولارات محلية، فهذا يعني أنه مقابل الدولار باتت لدينا موجودات غير قابلة للتحويل إلى الخارج. للتبسيط، إن تشييد العقارات بتمويل من الدولارات الحقيقية حوّلها إلى أصول محلية غير قابلة للتصدير وغير قابلة للبيع في الخارج. بمعنى أنه لم يعد بالإمكان الحصول على الدولارات الحقيقية مقابل بيع هذه العقارات، بل يمكن تداولها محلياً فقط. وإذا أخذنا مثالاً آخر عن استيراد الغذاء والملابس والأحذية من الخارج بدولارات حقيقية، فإن هذه السلع استُهلكت مقابل ليرات لبنانية. لم يعد بالإمكان الحصول على الدولارات منها.

في هذا الإطار، إن تدفق الأموال خلال الأزمة المالية العالمية، لم يكن ناجماً عن قرار بعنوان حماية وعزل لبنان من الأزمات الخارجية، بل على العكس زادت مخاطر الانكشاف على الخارج، لأن أسعار الفائدة المحلية المرتفعة أتاحت وصول الأموال الهاربة من الخارج بكميات كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الامتصاص، ثم جرى تحويلها إلى دولارات محلية، وبالتالي فإن تسديدها عند انسحابها بات يتطلب تدفق المزيد من الدولارات من الخارج. كل دولار حقيقي يأتي إلى لبنان، ثم يتحوّل إلى دولار محلّي، لا يمكن سداده إلا بدولارات إضافية تأتي من الخارج. هذا هو التفسير الفعلي لما يسمى «بونزي سكيم» أو «مخطط الاحتيال». الأمر يشبه ما حصل مع الكثيرين في لبنان الذين أودعوا أموالهم مع شخص يعتبرونه «ثقة» مقابل فوائد مرتفعة، لكنهم اكتشفوا في النهاية، أنه كان يدفع لهم من أموال أناس آخرين وثقوا فيه أيضاً، وكلما زاد عدد المودعين لديه، زادت حاجته إلى مودعين جدد. وإذا بدأ المودعون بالانسحاب من العملية وفقدوا ثقتهم به، فإن انهياره يصبح وشيكاً أكثر فأكثر. فكروا بالأمر على مستوى دولة وعملة محلية وعملة أجنبية تصبح النتيجة «عملية احتيال». هذه العملية شارك فيها النظام المصرفي بفعّالية كبيرة.

في عامَي 2018 و2019 تضخّمت عملية الاحتيال إلى درجة أن الحفاظ على الأموال الموجودة بات يتطلب زيادة كبيرة في أسعار الفائدة المحلية. وصلت الفائدة على ودائع الدولار في المصارف اللبنانية إلى 24% وهي معدلات خيالية لا يمكن إلا استشعار الخطر منها والتنبّه إلى الوقوع ضحية عملية احتيال واسعة. من انتبه لهذا الأمر، حوّل أمواله إلى الخارج لأنه «اقتصاد حرّ» يتيح له ذلك، غير أنه من دون أن يعلم حصل على أموال أناس آخرين. وعلى سبيل المثال، إن المصارف كانت توزّع الأرباح على مساهميها إلى الخارج، إلا أن هذه الأموال ليست دولارات حقيقية، بل هي أموال أناس آخرين. غالبية الناس تشير إلى تبخّر الودائع بالدولار على أنها عملية تلقائية في النظام تقع مسؤوليتها على الذين أنفقوا الأموال، إلا أنهم لا يعلمون معنى التبخّر المقصود فيه، وهو أن هذه الأموال لم يعد يقابلها سوى موجودات محلية. هذه الأموال كانت حقيقية، وهي لا تشبه بأي شكل من الأشكال الدولارات الوهمية.

- الدولار الوهمي: هي الدولارات التي

> **كل دولار حقيقي يأتي إلى لبنان، ثم يتحوّل إلى دولار محلّي، لا يمكن سداده إلا بدولارات إضافية تأتي من الخارج. هذا هو التفسير الفعلي لما يسمى «بونزي سكيم» أو «مخطّط الاحتيال»**

راكمتها المصارف دفترياً في حساباتها نتيجة الإقراض المحلّي بالدولار. فالمصرف عندما يقرض الدولارات التي تملّكها من المودع لزبون استعملها في الاستهلاك المحلّي، بدأ يرتّب عليها فائدة بالدولار، أي أنه خلق مبلغاً نقداً بالعملة الأجنبية لا يملكه ولا يملك مصرف لبنان السيطرة عليه. وهذا الأمر لا ينطبق على المصارف في علاقتها مع الزبائن، بل ينطبق أيضاً على علاقتها مع مصرف لبنان الذي استحوذ على ودائع الدولار وبات يدفع عليها فوائد بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى عمليات في سوق القطع لحماية تثبيت سعر الصرف. فهو كان يحصل على الدولارات من المصارف، ثم يضخّها في السوق لدعم تثبيت سعر الصرف، أي أن الدولارات التي كان يضعها في حساباته الخارجية (موجودات خارجية) أصبحت تموّل عمليات محلية. كما ينطبق الأمر نفسه على توظيف الدولارات في الدين العام (سندات اليوروبوندز) فمن أين تدفع الحكومة فوائد الديون بالدولار؟ تدفعها بالطريقة نفسها، أي عبر ودائع أناس آخرين، إلا إذا كانت لديها إيرادات بالدولار من الخارج.

إذاً، ما المقصود بالخلط بين الدولارات الفعلية المحوّلة إلى دولارات محلية، وبين الدولارات الوهمية أصلاً؟ ثمة إيحاء في المصطلحات المستعملة (لولار ودولار وهمي وسواهما) بأن هذه الدولارات ليست حقاً لأصحابها، وأنه يجب شطبها من دفاتر المصارف، بينما الواقع، إن التمييز بينها يمهّد لعمل مختلف. ربما يجب شطب كل الدولارات الوهمية التي حصلت عليها المصارف أو المودعون من الفوائد. الهيركات، أو عملية الشطب والاقتطاع من الودائع يكون لها معنى في هذا السياق. بينما أصحاب الدولارات الحقيقية يجب أن يُعالج موضوعهم بشكل مختلف، حالياً، يدفع مصرف لبنان لكل المودعين الدولار على سعر المنصة (3900 ليرة) سواء كانت دولاراتهم حقيقية، أو جرى تحويلها من ودائع بالليرة إلى دولار محلي على سعر 1500 ليرة وبموافقة مصرف لبنان! هذا التساوي ليس عادلاً، وليس هادفاً، بل هو يعني أن المودعين يوافقون على شطب نصف قيمة أموالهم وكأنهم يعلمون أنهم حققوا مبالغ أكبر من عملية الاحتيال التي كانت رائجة.

وهنا ما هو أسوأ عندما تستعمل مصطلحات من نوع (لولار) أو (دولار فريش)، إذ يبدو للوهلة الأولى أن مستعملي هذه المصطلحات يلقون اللوم على المواطنين بدلاً من المصارف ومصرف لبنان، لأن المصارف اقرضتهم الدولارات حقيقية أنفقوها ثم سدّدوا قروضهم بدولارات «وهمية» (سواء من فوائد ودائعهم أو بعد عبر شراء الدولارات من مصرف لبنان على سعر 1500 ليرة).

في الواقع، إن المسؤولية التي تترتّب على المصرفيين كبيرة جداً. فالمصارف وضعت هويّاتها في محافظ ائتمانية بشكل غير متماثل (asymmetric). فهي أقرضت «دولارات حقيقية» لتمويل قطاعات غير منتجة مثل (الإنشاءات والإسكان والسيارات والقروض الشخصية) دوناً عن قطاعات أخرى منتجة كان يمكن أن تصدّر منتجاتها بدلاً من إنفاقها على المصارف في الخارج. ومن خلال هذا الإقراض، غذّت المصارف فقاعة معدلات قياسية من القروض المتعثّرة. كذلك هي تجاهلت قواعد تنويع الاستثمارات، وهي من القواعد الأولى التي تُدرّس في العلوم المالية، عبر إقراض مصرف لبنان الجزء الأكبر من دولارات المودعين «الحقيقية» ليصرفها، أمام أعينهم، على سياسات مالية متخلّفة (تثبيت سعر الصرف)، وهي سياسات تخلّت عنها غالبية الدول التي تتمتع بانظمة اقتصادية سليمة منذ عقود طويلة. لكن في الوقت نفسه كان مصرف لبنان يؤمّن لهم العام (سندات اليوروبوندز) فمن أين تدفع الحكومة فوائد الديون بالدولار؟ تدفعها بالطريقة نفسها، أي عبر ودائع أناس آخرين، إلا إذا كانت لديها إيرادات بالدولار من الخارج.

إذاً، ما المقصود بالخلط بين الدولارات الفعلية المحوّلة إلى دولارات محلية، وبين الدولارات الوهمية أصلاً؟ ثمة إيحاء في المصطلحات المستعملة (لولار ودولار وهمي وسواهما) بأن هذه الدولارات ليست حقاً لأصحابها، وأنه يجب شطبها من دفاتر المصارف، بينما الواقع، إن التمييز بينها يمهّد لعمل مختلف. ربما يجب شطب كل الدولارات الوهمية التي حصلت عليها المصارف أو المودعون من الفوائد. الهيركات، أو عملية الشطب والاقتطاع من الودائع يكون لها معنى في هذا السياق. بينما أصحاب الدولارات الحقيقية يجب أن يُعالج موضوعهم بشكل مختلف، حالياً، يدفع مصرف لبنان لكل المودعين الدولار على سعر المنصة (3900 ليرة) سواء كانت دولاراتهم حقيقية، أو جرى تحويلها من ودائع بالليرة إلى دولار محلي على سعر 1500 ليرة وبموافقة مصرف لبنان! هذا التساوي ليس عادلاً، وليس هادفاً، بل هو يعني أن المودعين يوافقون على شطب نصف قيمة أموالهم وكأنهم يعلمون أنهم حققوا مبالغ أكبر من عملية الاحتيال التي كانت رائجة.

وهنا ما هو أسوأ عندما تستعمل مصطلحات من نوع (لولار) أو (دولار فريش)، إذ يبدو للوهلة الأولى أن مستعملي هذه المصطلحات يلقون اللوم على المواطنين بدلاً من المصارف ومصرف لبنان، لأن المصارف اقرضتهم الدولارات حقيقية أنفقوها ثم سدّدوا قروضهم بدولارات «وهمية» (سواء من فوائد ودائعهم أو بعد عبر شراء الدولارات من مصرف لبنان على سعر 1500 ليرة).

في الواقع، إن المسؤولية التي تترتّب على المصرفيين كبيرة جداً. فالمصارف وضعت هويّاتها في محافظ ائتمانية بشكل غير متماثل (asymmetric). فهي أقرضت «دولارات حقيقية» لتمويل قطاعات غير منتجة مثل (الإنشاءات والإسكان والسيارات والقروض الشخصية) دوناً عن قطاعات أخرى منتجة كان يمكن أن تصدّر منتجاتها بدلاً من إنفاقها على المصارف في الخارج. ومن خلال هذا الإقراض، غذّت المصارف فقاعة معدلات قياسية من القروض المتعثّرة. كذلك هي تجاهلت قواعد تنويع الاستثمارات، وهي من القواعد الأولى التي تُدرّس في العلوم المالية، عبر إقراض مصرف لبنان الجزء الأكبر من دولارات المودعين «الحقيقية» ليصرفها، أمام أعينهم، على سياسات مالية متخلّفة (تثبيت سعر الصرف)، وهي سياسات تخلّت عنها غالبية الدول التي تتمتع بانظمة اقتصادية سليمة منذ عقود طويلة. لكن في الوقت نفسه كان مصرف لبنان يؤمّن لهم العام (سندات اليوروبوندز) فمن أين تدفع الحكومة فوائد الديون بالدولار؟ تدفعها بالطريقة نفسها، أي عبر ودائع أناس آخرين، إلا إذا كانت لديها إيرادات بالدولار من الخارج.

إذاً، ما المقصود بالخلط بين الدولارات الفعلية المحوّلة إلى دولارات محلية، وبين الدولارات الوهمية أصلاً؟ ثمة إيحاء في المصطلحات المستعملة (لولار ودولار وهمي وسواهما) بأن هذه الدولارات ليست حقاً لأصحابها،

■ «شيك مصرفي» - «فريش دولار»

أصبحت عبارة «شيك مصرفي» أو «شيك بانكير» رائجة جداً اليوم. في السابق كان الشيك المصرفي هو وسيلة دفع مثلها مثل النقد، لكنها كانت تُستعمل في العمليات التجارية الأكبر نسبياً، علماً بأن لبنان لطالما كان يتداول بالنقد الورقي أكثر من النقد الإلكتروني أو الدفتري. لكن بعد الثورة، بدأت تظهر الحاجة إلى تحويل الأموال من المصارف إلى الخارج، لكنّ المصارف، وبسبب حاجتها الماسة إلى تكوين مؤونات حرّة في موجوداتها الخارجية بالعملات الأجنبية، بدأت تعمل على الاستحواذ على هذه الأموال من خلال منتجات جديدة تتيح تحويل الدولارات الحقيقية إلى دولارات محلية بشكل مضاعف ثلاث مرات وربما أكثر، وهي تفرض على الأموال الآتية إلى «حسابات الفريش» عمولات باهظة من أجل اقتناص نسبة مئوية منها تحت مسميات عديدة أبرزها مصاريف التحويل.

يُستعمل للتمييز بين الدولارات الموجودة سابقاً لدى المصارف ومصرف لبنان والتي اصبحت محلية كاملها ابتداءً من آذار الماضي (لا يمكن سحبها إلا بالليرة على سعر المنصة أو السعر المثبت القديم 1507 ليرات مقابل الدولار)، وبين الدولارات الحقيقية التي دخلت القطاع المصرفي بعد آذار. هذه الدولارات (تتمتع) بامتياز وحق سحبها على شكل دولارات ورقية حقيقية وتحويلها إلى الخارج. لكنّ المصارف، وبسبب حاجتها الماسة إلى تكوين مؤونات حرّة في موجوداتها الخارجية بالعملات الأجنبية، بدأت تعمل على الاستحواذ على هذه الأموال من خلال منتجات جديدة تتيح تحويل الدولارات الحقيقية إلى دولارات محلية بشكل مضاعف ثلاث مرات وربما أكثر، وهي تفرض على الأموال الآتية إلى «حسابات الفريش» عمولات باهظة من أجل اقتناص نسبة مئوية منها تحت مسميات عديدة أبرزها مصاريف التحويل.

اقتصاد لبنان 2021
وطن يواجه تنيناً بأربعة رؤوس

كمال ديب

ليس ثمّة ما يميّز العام المنصرم عن العام الجديد في لبنان سوى روزنامة عشوائية. فالأزمة المقيمة تراوح مكانها، وهي عمياء عن تبدّل الأيام والسنين. يمكن تشبيهها بتنين أسطوري رباعي الرؤوس: أزمة كورونا، أزمة المالية العامة، أزمة نقدية وانفجار مرفأ بيروت؛

- وباء كورونا: ضرب الكرة الأرضية في مثل هذه الفترة قبل عام حتى فاق عدد الإصابات 84 مليوناً وعدد الوفيات المليونين، منهم 180 ألف إصابة في لبنان ونحو 1500 وفاة. ورغم ظهور أكثر من 34 لقاحاً حول العالم وخصوصاً في أوروبا وأميركا والصين وروسيا، فهذه اللقاحات هي للوقاية وليست للعلاج، وتستفيد منها حالياً نسبة ضئيلة من البشرية. ولا يتوقف مصاب الوباء على البشر بل بعد الوفيات والإصابات ضرب الاقتصاد فتراجع الإنتاج العالمي بنسب تراوحت بين 10% و15% وعطّل التجارة والصناعة والخدمات وشلّ السياحة والسفر.

هذا الفرع من رأس التنين هو عالمي وليس وقفاً على لبنان، الذي يقاوم بإمكاناته المتواضعة أزمة لا شك في أنها ستتواصل طيلة 2021.

- أزمة المالية العامة: كانت خطراً مبيتاً طوال سنوات وحتى منذ أيام تثبيت الليرة عام 1997 وإشاعة البحبوحة الكاذبة. فالأزمة باتت محسوسة جداً عام 2018 ثم انفجرت دفعة واحدة عندما توقفت الحكومة اللبنانية عن سداد اليوروبوند في 9 آذار 2020 عندما تدهورت ثقة المؤسسات الدولية والدول الغربية في قدرة الدولة اللبنانية على تمويل دينها وموازنتها وإدارتها. هذا الأمر ربط إعادة الثقة، وبالتالي توفير القروض، بتشكيل حكومة تنفّذ سلسلة شروط بعضها إملاءات مبطّنة لضرب الوشاح الذي يحفظ الوحدة الوطنية ويحمي لبنان، وخصوصاً بدعة «حكومة اختصاصيين» التي بدأت مع محاولة مصطفى أديب المدعومة فرنسياً وفشلت. هكذا، يستند تمويل الدولة لتسديد مستحقات الدين وتوفير مصاريف الإدارة والخدمات إلى قرض ياتي من الخارج لعله يبدأ بـ600 مليون دولار في سنته الأولى وأقل من مليارَي دولار في عام 2022. لكن على الأقل يعيد فتح الشرّاقة التي تتّكل عليها الطبقة السياسية التي لطالما تعاملت مع الدولة اللبنانية كبقرة حلوب. أما محاولة تشكيل «حكومة اختصاصيين» ترضي الخارج (وهي عبارة كود تعني هيا حزب الله وحلفاؤه) فهي متواصلة مع الرئيس سعد الحريري الذي قد ينجح بعد أسابيع. ويلي ولادة الحكومة أشهر من التفاوض مع صندوق النقد الدولي (ومن ورائه الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا) للحصول على قرض زهيد مقارنة بالتحديات والمبالغ المطلوبة فعلاً.

- أزمة نقدية: هي أزمة التدهور غير المسبوق في قيمة الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي والتي لم يشهدها لبنان مثلها حتى في أحلك أيام أزماته في عام 1992 عندما ارتفع الدولار إلى 3000 ليرة في ظل حكومة عمر كرامي وفتح الباب لصعود رفيق الحريري وفريقه. ففي عام 1997 اجتمع رئيس الحكومة رفيق الحريري ووزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة واتفقوا على ربط العملة الوطنية بالدولار على سعر 1515 ليرة بهدف جذب الدولارات بأسعار فائدة مرتفعة في غياب الاستثمار العربي والأجنبي لمشروع رساميل المصارف لإطفاء الخسائر، ثم استعمال الودائع. لكن إذا لجأنا إلى مفهوم الدولار الوهمي والدولار الحقيقي، قد تكون هناك طريقة يوافق عليها المودعون للمشاركة في عملية الإنقاذ بالتوازي مع ما يتعرّضون له اليوم من ضريبة توازي 50% على سحب ودائعهم على سعر المنصة. لكنّ «حزب المصرف» يروّج لمسألة أخرى تنطوي على منح المصارف عقارات مقابل الديون الهالكة مع الدولة يتم احتسابها دفترياً في أصول المصارف لتعويض الخسائر، على أن تسدد المصارف ودائع الزبائن بالليرة ضمن كابيتال كونترول غير شرعي ويمتدّ على فترة زمنية طويلة وبهيركات عال جداً وبالليرة اللبنانية. هذا يعني مزيداً من طباعة النقد ومزيداً من تدهور سعر الصرف. سيناريو حزب المصرف ليس خبيثاً فقط، بل هو فاقد للرؤية وبالبصيرة تجاه المستقبل، إذ يريد إبقاء المصارف («زومبي») وتحويل الاقتصاد إلى مجتمع فقير يتسوّل الدولارات للحصول على الغذاء مقابل بقائه.

> **إن خطّة التعافي الحكومية التي وضعتها «لازار» بتنسيق مباشر مع صندوق النقد الدولي، رأت أن إنقاذ المؤسسات المفلسة يتم عبر الإنقاذ من الداخل، أي الـ«بيل إن»**

■ «كابيتال كونترول»

خلال هذه السنة جرى التداول بمصطلح «كابيتال كونترول» كثيراً باعتباره قيوداً على عمليات السحب والتحويل من دون أي اعتبار لتكون هذه الأداة هادفة إلى تجاوز الأزمة. الكابيتال كونترول يعني بشكله البسيط، وضع قيود على تدفقات رأس المال، لكن المسألة الجوهرية متصلة بالغايات التي يوضع من أجلها. خلال النقاشات المتصلة بالأزمة وبخطة التعافي الحكومية، كان هناك اقتراح بإصدار قانون ينظّم هذه القيود، لكنّ الأمر اختفى من التداول بشكل مريب. شكلاً، يتم فرض القيود المصارف بشكل استنسابي ومن دون أي قيود شرعية تحت أعين مصرف لبنان والحكومة ومجلس النواب.

الكابيتال كونترول يُستخدم عادة للدلالة على عدد من التدابير التي تُتخذ بهدف الحدّ والتحكّم بتدفق العملات الصعبة إلى الخارج. قد تأتي هذه التدابير على شكل ضرائب أو رسوم على السحب والتحويل، أو بأي أشكال تحدّد حجم تدفق العملات إلى الخارج. وفي إطار هذا الهدف، فإن لبنان الذي يعتمد على الاستيراد المفرط للحصول على حاجاته، فإن الكابيتال كونترول هو موازٍ للقيود على الاستيراد (امبورت كونترول). هذه القيود قد تكون على شكل ضرائب ورسوم جمركية إضافية على سلع محدّدة، أو تحديد لوائح بما هو مسموح استيراده وما هو ممنوع، وكذلك بما يسمح تصديره أو يمنع... كل ذلك بهدف الحدّ من تدفقات السلع والنقد الأجنبي إلى الخارج، لذا لا يمكن فصل القيود على رأس المال عن القيود على استيراد السلع وتصديرها. فالحاجة إلى بعض أنواع السلع التي تُنتج محلياً، يجب أن تكون مرتبطة بمنع استيرادها من الخارج وإتاحة وصولها إلى المستهلك، والحاجة إلى منع استيراد السلع التي تُصنّف من الكماليات أو السلع التي لا يحتاج إليها البلد في أوقات الأزمات.

مثل هذا الإجراء يُعدّ بديهياً في بلد يعاني عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات وشحّاً في تدفقات العملة الأجنبية. صحيح أن فاتورة الاستيراد انخفضت تلقائياً بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية ما أدّى إلى انخفاض الطلب على البضائع المستوردة، لكنّ هذا الأمر حدث عشوائياً من دون أي تنظيم رسمي وهو يؤدي إلى اللامساواة في استعمال الدولارات. فعلى سبيل المثال، من يملك حسابات كبيرة في المصارف يستطيع التصرف بها بالليرة (حتى لو أجّير على سحبها على سعر المنصة 3900 ليرة مقابل الدولار) لتمويل شراء بضاعة مستوردة باهظة السعر وسيلت سلعاً أساسية وضرورية للأسر، ما يزيد الضغط على سعر صرف الليرة.

■ الـ«بيل إن» - الـ«بيل أوت»

مصطلحا الـ«بيل إن» والـ«بيل أوت» أصبحا رائجيْن في لبنان بعد صدور خطّة التعافي المالي الحكومية. الـ«بيل أوت» هو إجراء يهدف إلى إنقاذ مؤسسة من خطر الإفلاس عبر ضخّ أموال فيها من قبل جهة خارجية. جرت العادة على اعتبار أن الـ«بيل أوت» تقوم به الحكومات لتضخّ أموالاً رسمية في قلب المؤسسات المفلسة ويتم ذلك عبر قنوات مختلفة وآليات عمل قد لا تكون تقليدية بالضرورة. وفي حالة المصارف اللبنانية، فإن خطّة التعافي الحكومية التي وضعتها «لازار» بتنسيق مباشر مع صندوق النقد الدولي، رأت أن إنقاذ المؤسسات المفلسة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ولغاية اليوم لا يتم عبر استعمال أموال دافعي الضرائب، بل يتم عبر الإنقاذ من الداخل، أي الـ«بيل إن». الإنقاذ من الداخل يعني شطب الخسائر عبر شطب الودائع. هنا بالتحديد يكمن الأمر في السياسات النقدية التي يتبعها مصرف لبنان والتي تهدف إلى تقليص علاقته مع المصارف من خلال شطب أكبر قدر ممكن من الودائع مقابل طباعة النقود (إصدار النقد). فالمصارف لديها موازنة مجمعة متشابكة مع مصرف لبنان، والاثنان لديهما موازنة متشابكة مع الدولة اللبنانية (الدين العام). المصارف وظّفت نحو 12 مليار دولار في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية وأكثر من 20 ألف مليار ليرة بسندات الخزينة بالليرة، ومصرف لبنان يحمل 5 مليارات دولار من سندات اليوروبوند بالإضافة إلى أكثر من 50 ألف مليار ليرة من سندات الخزينة بالليرة، ومصرف لبنان لديه ودائع من المصارف بقيمة تصل إلى 156 ألف مليار ليرة، بينما المصارف عليها للزبائن وودائع بقيمة 210 آلاف مليار ليرة غالبيتها بالدولار. الإنقاذ من الداخل، يعني استعمال رساميل المصارف لإطفاء الخسائر، ثم استعمال الودائع. لكن إذا لجأنا إلى مفهوم الدولار الوهمي والدولار الحقيقي، قد تكون هناك طريقة يوافق عليها المودعون للمشاركة في عملية الإنقاذ بالتوازي مع ما يتعرّضون له اليوم من ضريبة توازي 50% على سحب ودائعهم على سعر المنصة. لكنّ «حزب المصرف» يروّج لمسألة أخرى تنطوي على منح المصارف عقارات مقابل الديون الهالكة مع الدولة يتم احتسابها دفترياً في أصول المصارف لتعويض الخسائر، على أن تسدد المصارف ودائع الزبائن بالليرة ضمن كابيتال كونترول غير شرعي ويمتدّ على فترة زمنية طويلة وبهيركات عال جداً وبالليرة اللبنانية. هذا يعني مزيداً من طباعة النقد ومزيداً من تدهور سعر الصرف. سيناريو حزب المصرف ليس خبيثاً فقط، بل هو فاقد للرؤية وبالبصيرة تجاه المستقبل، إذ يريد إبقاء المصارف («زومبي») وتحويل الاقتصاد إلى مجتمع فقير يتسوّل الدولارات للحصول على الغذاء مقابل بقائه.

> **إن خطّة التعافي الحكومية التي وضعتها «لازار» بتنسيق مباشر مع صندوق النقد الدولي، رأت أن إنقاذ المؤسسات المفلسة يتم عبر الإنقاذ من الداخل، أي الـ«بيل إن»**

الأزمة	الحدث الأبرز	آفاق 2021
أزمة مالية عامة	9 آذار 2020 التخلف عن سداد يوروبوند	تشكيل حكومة وتوفّر قرض من صندوق النقد الدولي
أزمة وباء كورونا	18 آذار إقفال مطار بيروت	توفر اللقاحات وانحسار الانتشار في الربيع وحرارة الطقس
أزمة النقد	17 تشرين الأول 2019 انكشاف المصارف وتدهور الليرة	تراجع الدولار إلى 5000 ليرة في منتصف 2020 في حال توفّرت السيولة للدولة وتراجع خطر الكورونا
انفجار مرفأ بيروت	4 آب 2020 وقوع الانفجار (أو التفجير)	لا أفق في الأشهر المقبلة.

> **اختفى أمل عودة طبقة وسطى وتصاعدت معدلات البطالة وارتفعت وتيرة الهجرة حتى باتت الاستفتاءات تتحدث عن رغبة ثلثي العائلات اللبنانية في السفر**

الحريري إعادة إعمار وسط بيروت. استمرّ هذا الاستقرار الزائف للبرة حتى بعد الأزمة العالمية عام 2008 وما تلاها من «هندسات» ابتدعها حاكم المصرف وأثّرت أصحاب المصارف على حساب الناس. وإذ دخل لبنان في نفق الاضطرابات في 17 تشرين الأول 2019 اعتمدت المصارف التجارية أسلوب الإقفالات والقيود على الودائع بعد سنوات على تغنّي خبراء المصارف وحيتان المال بحجم الودائع الذي بلغت نسبته 180% من حجم الاقتصاد اللبناني. وخلال أسابيع تدهورت الليرة ووصل سعر الدولار إلى 2000 ليرة في مطلع آذار 2020، ثم إلى 2500 – 3000 ليرة في آخر آذار.

وإذ إقفال الاقتصاد لضبط انتشار الكورونا مع إقفال مطار بيروت الدولي إلى هبوط حرّ لليرة. فالدولار بدأ يسجّل قفزات هائلة وصل إلى 4500 ليرة في مطلع حزيران، ثم اشتعلت السوق الموازية وجعلت الليرة في مهبّ الريح فوصل الدولار إلى 9900 ليرة في تموز. ورغم كل التوقعات بصعود فاحش للدولار إلى 10 الاف و15 ألف ليرة، إلا أنه راوح في السوق الموازية عند سعر يُراوح بين 8000 ليرة و8500 ليرة في نهاية العام، فيما استقرّ السعر شبه الرسمي (سعر المنصة) عند 3900 ليرة.

هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تحسّن سعر الصرف عام 2021 هي: تشكيل حكومة تحصل على قروض دولية توفّر السيولة، تراجع الوباء مع توزيع اللقاح وتحسن المناخ وعودة العجلة الاقتصادية، وانفراجات مع الدول العربية وخصوصاً إذا ارتاحت الإدارة الأميركية الجديدة فتح ملف الاتفاق النووي مع طهران.

- انفجار مرفأ بيروت: يكاد المرء يقول «تفجير» المرفأ لما لهذا العمل الشائن من آثار تخريبية وتدميرية على لبنان الذي كان يعيش صباح 4 آب 2020 أسوأ أزماته ولم يكن ينقصه كارثة جديدة. أحدث الانفجار خسائر بشرية، فقتل 200 شخص وأصاب 6000 آخرين وهجّر نحو 300 ألف من سكان الأحياء المجاورة. كما أنّ الخسائر المادية في أهم منطقة عقارية في كل لبنان كانت غير مسبوقة حتى بمقاييس حرب 1975. بعض التقديرات أشارت إلى أن كلفة الخسائر المادية تصل إلى 10 مليارات دولار. وصودف أنّ تدمير المرفأ كان عاملاً تسهيلياً لإعلان التطبيع بين دول عربية وإسرائيل وسط كلام كثير عن استبدال بيروت بمرفأ حيفا في فلسطين المحتلة وربط حيفا بخط قطار تجاري ينقل البضائع والبشر عبر الضفة الغربية والأردن مروراً بالأراضي السعودية ووصولاً إلى مدينة دبي، فخر showcase النيوليبرالية الأميركية وما تقدمه لإتباعها، مقارنة بمصاب أو مصائب بيروت لمن يرفض الانصياع.

أزمة الاقتصاد اللبناني

من حسنات الانتفاضة الشعبية أنّها عرّت اقتصاد لبنان من رداءة الهش وكشفت أنّ عماده هو الريعية البغيضة بإشراف حيتان المال المتضامنين في السياسة والاقتصاد والإعلام والقضاء. كذلك كشفت عن تحالف شيطاني من رجال الدين والزعماء وأصحاب المصارف. وتبيّن أنّ النظام الاقتصادي القائم لا يملك أي مناعة أمام الأزمات المذكورة أعلاه. إذ سرعان ما تهاوى صرحه وهبط الناتج القومي من نحو 55 مليار دولار إلى 18 مليار دولار عام 2020، وربما إذا تواصلت الأزمات إلى ما بين 12و15 مليار دولار في عام 2021.

كذلك ارتفعت نسبة الفقر في المجتمع اللبناني من 20% عام 2018 إلى نسبة تُراوح بين 30% (مصادر دولية) و50% (وفق مؤسسة أسكوا وغيرها) في مطلع 2021. واختفى تماماً أمل عودة طبقة وسطى حمت اقت

أميركا أسيرة الاقتراض المفرط

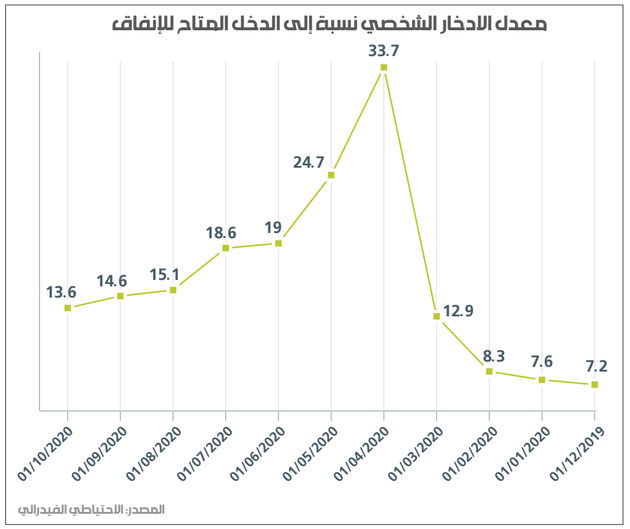

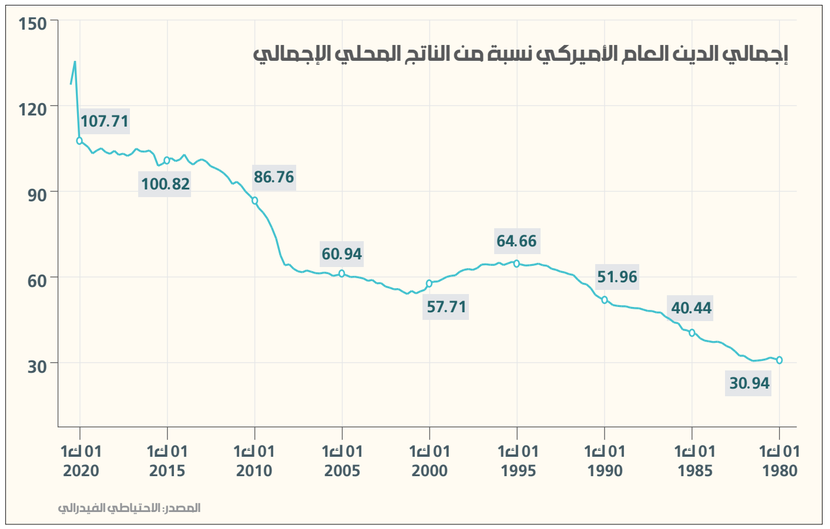

21.17
تريليون دولار
هو حجم الناتج المحلي الأميركي في نهاية الربع الثالث من سنة 20202 بحسب احتياطي الفدرالي الأميركي. مايمثل انخفاضاً بنسبة 3,1٪ عن الناتج في الربع الثالث من سنة 2019

26.95
تريليون دولار
هو الدين العام الأميركي في الربع الثالث من سنة 2020 بحسب ارقام احتياطي الفدرالي الأميركي

2.07
تريليون دولار
هو حجم الكتلة النقدية في التداول في اميركا في شهر كانون الاول 2020 بحسب احتياطي الفدرالي الأميركي مايمثل ارتفاعاً بنسبة 15٪ بحجم هذه الكتلة منذ بداية سنة 2020

ماهر سلامة

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ما أدّى إلى زيادة الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي من 68% عام 2008 إلى 106% عام 2019.

المفارقة أن الدين نسبة إلى الناتج شهد قفزة هائلة في عام 2020. فقد كانت 107% في الربع الأول من عام 2020 ثم ارتفعت إلى 127% في نهاية الربع الثالث من السنة الماضية، علماً بأنها بلغت 136% في الربع الثاني. ويعود هذا التراجع الطفيف إلى التعافي الجزئي الذي حقّقه الإنتاج، لكن هذا المستوى من الدين، بشكل عام، يُعدّ من أعلى المستويات في تاريخ الولايات المتحدة متجاوزة النسبة المسجّلة في عام 1946 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين بلغت 118% نسبة إلى الناتج المحلي.

> **هذا المستوى من الدين، يُعدّ من اعلى المستويات في تاريخ الولايات المتحدة متجاوزة النسبة المسجّلة في عام 1946 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية**

وخلال السنة الماضية ازداد الدين العام الأميركي من 23 تريليون دولار في الربع الأول إلى 27 تريليون دولار في نهاية الربع الثالث، أي بزيادة قيمتها 4 تريليونات دولار. تراكم الدين لم يكن بهذه الوتيرة السريعة في السنوات الماضية. فالدين الأميركي ارتفع بقيمة 4 تريليونات دولار خلال الفترة الممتدة بين عام 2016 ومطلع عام 2020.

حزمة التحفيز المموّلة بالاستدانة المفرطة، انعكست زيادة في ثروة أصحاب المليارات في الولايات المتحدة. فقد واصل نحو 651 من الأغنى في الولايات المتحدة مراكمة أكثر من تريليون دولار، وفقاً لآخر تقرير أعدّته حملة «أميركيون من أجل عدالة الضرائب». يقول التقرير إن هذه الأرباح تكفي لتوزيع مبلغ قدره 3000 دولار لكل فرد من سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 330 مليون نسمة، أي بمعدّل 12000 دولار لكل أسرة.

هذا الأمر يثير الشكوك في مدى فعّالية سياسة الاقتراض التي تتّبعها الحكومة الأميركية بهدف تحفيز الاقتصاد. فالأرقام تشير إلى أن هذه السياسات راكمت الأرباح في جيوب من هم ليسوا بحاجة. كذلك تبيّن أن مؤشّر نسبة الادّخار من الدخل الشخصي المتاح، ارتفع بشكل كبير توازياً مع حزم التحفيز التي كانت وراء السياسة المفرطة في الاقتراض الأميركي. قبل بداية الأزمة كان مؤشّر نسبة الادخار يبلغ 8,3% إلا أنه ارتفع إلى مستوى قياسي في نيسان الماضي مسجلاً 33,7%، ثم انخفض في تشرين الأول الماضي إلى 13,6%، أي ما يساوي ضعفي ما كان عليه ما قبل الأزمة. وهذا يدلّ على أن الاقتراض الحكومي لم يؤدّ إلى تحفيز النفقات، بل اتّجه الأميركيون للاحتفاظ بها على سبيل الادخار.

الفيدراليّ الأميركيّ يغرق في «الدين العام»

تايلر دوردن

خلال السنة الجارية، اقترضت الحكومة الأميركية أكثر من 4,2 تريليونات دولار، فارتفع الدين القومي إلى أكثر من 27 تريليون دولار. لا يوجد في الأفق نهاية لهذا الاقتراض والإنفاق، ما يثير سؤالاً أساسياً: من سيشتري كل سندات الدين المطلوبة لتمويل ماكينة الإنفاق الحكومية؟

منذ فترة غير بعيدة، كان بإمكان بلاد العم سام الاعتماد على المستثمرين الأجانب لالتهام جزء كبير من ديونها. لكن الأوقات تغيّرت. ففي عام 2008، امتلك المستثمرون الأجانب أكثر من نصف ديون الخزينة الأميركية، في مقابل انخفاض حصتهم اليوم إلى أقلّ مستوياتها منذ مطلع القرن الحالي. كانت الصين واليابان أكبر حاملَين للديون الأميركية في السنوات الأخيرة وصُنّفت اليابان أكبر دائن أجنبي للحكومة الأميركية. خلال السنة الجارية وصل اليابانيون شراء سندات الخزينة الأميركية، إنما بوتيرة أبطأ من السابق بكثير. ففي الربع الثالث من هذه السنة زادت طوكيو ملكيتها للديون الأميركية بقيمة 15 مليار دولار. الصين أيضاً اشترت ديوناً أميركية بقيمة 130 مليار دولار، لكنها بدأت بالتخلّص من سندات الخزينة الأميركية وباعت 13 مليار دولار منها في الربع الثالث. خلال السنة الماضية بلغ مجمل الخفض في حصّة الصين من الديون الأميركية نحو 40 مليار دولار.

كانت حيازات الصين واليابان مجتمعة من الدين الأميركي، مستقرّة نسبياً في السنوات الخمس الأخيرة. ففي نهاية أيلول الماضي كانت حصّتهما من السندات الأميركية تبلغ 2,34 تريليون دولار مقارنة مع 2,37 تريليون دولار في نهاية عام 2015، إلا أن هذه الحيازات انخفضت حتى شهر أيلول الماضي من 13% إلى 8,7% من مجمل الدين العام الأميركي. السبب هو أن الدين العام الأميركي شهد ارتفاعاً متسارعاً في السنوات الأخيرة.

وتكمن أهميّة الأمر في أن ارتفاع وتيرة الاقتراض الأميركي يأتي وسط اهتمام أقل في تمويل هذا الحجم الهائل من الدين من قبل أكبر دائنَيْن لأميركا. فالاقتراض مستمر في الارتفاع، لكن الاقراض الأجنبي لا يجاريه.

إذاً من سيشتري كل هذا الدين الذي لا تبدو الاستثمارات الأجنبية مهتمّة به؟

من الواضح أن هذه العملية تقع على عاتق الاحتياطي الفيدرالي الذي يدعم عملياً هذه السوق ويجعل فورة الاقتراض ممكنة. ففي الربع الثالث اشترى الاحتياطي الفيدرالي ما قيمته 240 مليار دولار من سندات الخزينة. هذا ما زاد حصّته من هذه السندات إلى 4,4 تريليونات دولار. أي إن البنك المركزي الأميركي بات يمتلك 16,5% من مجمل الدين الأميركي.

في السنة الأخيرة، ضاعف الاحتياطي حصّته في سندات الخزينة الأميركية، ما أدّى إلى زيادة هذه السندات في موازنته بما قيمته 2,4 تريليون دولار معظمها حصل بعد شهر آذار. هكذا ارتفعت حصّة الفيدرالي من الدين العام الأميركي من 9,3% الى 16,5% بين الربع الأول من هذه السنة والربع الأخير.

من دون تدخّل الفيدرالي في سوق السندات، كان مستحيلاً على الحكومة الأميركية أن تزيد اقتراضها إلى مستوياتها الحالية. فالطلب الأجنبي على السندات يتقلّص حتى مع التضخم المصطنع لأسعارها. ولكي يتمّ جذب المستثمرين الأجانب، يجب أن تُرفع أسعار الفائدة، ومن مخاطر ذلك أنه قد يؤدّي إلى انهيار السوق. يموّل الاحتياطي الفيدرالي كل عمليات شراء السندات هذه بأموال تمّ خلقها من فراغ.

كما قلنا سابقاً، لم يكن لدى الاحتياطي الفيدرالي استراتيجية خروج من سياسته النقدية غير العادية في عام 2008، وبالتأكيد ليست لديه استراتيجية خروج اليوم.

> **لم يكن لدى الاحتياطي الفيدراليّ استراتيجية خروج من سياسته النقدية غير العادية في عام 2008 وبالتأكيد ليست لديه استراتيجية خروج اليوم**

*نُشر هذا المقال على موقع zerohedge.com في 1 كانون الأول 2020 بعنوان: «حصّة الاستثمار الأجنبي من الدين الأميركي تنخفض: الاحتياطي الفيدرالي يغطي الفارق، أو أميركا تفتقر إلى الاستثمار الأجنبي».

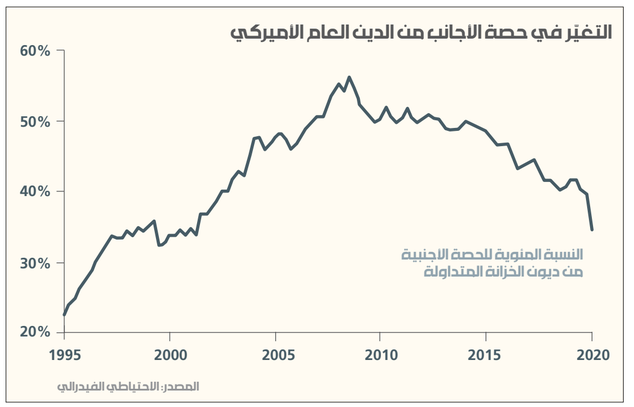

وجهات نظر

الفيدرالي الأميركي والتجربة اللبنانيّة

فرحات ا. فرحات *

إن العلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي تظهر بوضوح من خلال قيام الفيدرالي الأميركي بخفض معدلات الفائدة ربطاً بتحليل أداء السوق وبرغبته في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة العمالة، ولا سيما مقارنة مع الدول الشريكة للولايات المتحدة في التجارة الدولية (الاتحاد الأوروبي، الصين، المكسيك، كندا، اليابان، بريطانيا... هذه الدول الست تمثل 73,268% من حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة لعام 2020). وبنتيجة معدلات الفائدة المنخفضة، تهرب بعض الرساميل للاستثمار في عملات أخرى، ما ينعكس انخفاضاً في سعر صرف العملة الخضراء مقابل عملات تلك الدول. يقوم الفيدرالي بهذه الخطوة لتصبح منتجاته الداخلية أكثر جذباً محلياً وخارجياً ما يسهم في انخفاض عجز الميزان التجاري وفي زيادة الاستثمار في الأوراق المالية والأسهم داخلياً نتيجة تحقيقها لمعدلات عائد أكبر من الإيداع في المصارف، كما أن هذه الخطوة تفيد المستثمرين الذين يعمدون إلى الاستدانة من المصارف بهدف زيادة الاستثمار، وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات الإنتاج ورفع معدل تشغيل الأيدي العاملة، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

* مثلاً: في 16 كانون الأول 2020 أبقى الفدرالي الأميركي سعر الفائدة عند مستوى يلامس الصفر، فضلاً عن قيامه باستحواذات شهرية إضافية منها سندات خزينة لا تنقص عن 80 مليار دولار، وأوراق مالية ذات صلة بالرهن العقاري لا تقل عن 40 مليار دولار، وذلك من أجل رفع معدل العمالة في الاقتصاد الأميركي ولضمان بقاء معدلات التضخم المالي عند حدود 2%.

ما اهداف الفيدرالي الاميركي؟

الفيدرالي الأميركي هو المصرف المركزي للولايات المتحدة، ويتكوّن من 12 مصرفاً احتياطياً تمثّل المصارف المركزية في 12 حيّزاً جغرافياً وليس ولاية. وجرى تقسيم كل حيّز جغرافي بالاستناد إلى مؤشرات اقتصادية وجدت عام 1913. يمكن أن يكون لعدّة ولايات مصرف مركزي واحد، مثلاً الحيز الجغرافي الأول، يشمل ولاية بوسطن، ولاية مين، ولاية ماساتشوستس، ولاية نيو هامبشير، ولاية رود أيلاند، ولاية فيرمونت، ولاية كونيكتيكت ما عدا مقاطعة فير فيلد. وجميعها تتبع مصرفاً مركزياً واحداً مقرّه في بوسطن.

وكل مصرف احتياطي (Federal Reserve) يتبع لحيّزٍ جغرافي يمارس عمله فرادة، إنما تحت إشراف المجلس الفيدرالي. والأهداف الخمسة الرئيسية للنظام الفيدرالي الأميركي (ما يمثل المصرف المركزي) هي:

- رسم السياسة النقدية للولايات المتحدة من أجل تأمين أعلى معدل عمالة ممكن، أسعار مستقرّة، وتأمين استقرار معدلات فائدة طويلة الأجل.
- تأمين استقرار النظام المالي مع السعي إلى تقليل المخاطر واحتوائها من خلال رقابة فاعلة وانخراط داخل الولايات المتحدة وخارجها.
- تعزيز درجة أمانة المؤسسات المالية ومراقبة تأثيرها على النظام المالي ككل.
- تقوية نسبة أمان وفعّالية أنظمة الدفع والتسويات من خلال خدمات مقدمة للقطاع المصرفي، والحكومة الأميركية، لتسهيل التبادل والدفع بالعملة الوطنية.
- تأمين حماية المستهلك وتنمية المجتمع من خلال الرقابة لمصلحة المستهلك، البحث وتحليل الأنماط الاستهلاكية ومشاكلها، وأنشطة التنمية الاقتصادية المجتمعية، وإدارة قوانين المستهلك وتطبيقاتها.

كيف يتحرك الفيدرالي الاميركي (المصرف المركزي)؟

لأن هدف المصرف المركزي حماية المجتمع وتطوير الاقتصاد، لا يمكن أن يكون شخص واحد هو المتحكم في جميع قراراته والتي من شأنها التأثير على نشاط البلاد والعباد، لذا ينطلق المفهوم الأميركي من إيجاد عدّة مؤسسات، هي:

- أولاً: المصارف المركزية في الاثنتي عشرة منطقة جغرافية (Federal Reserve Banks) من أجل الإشراف ومراقبة عمل المؤسسات المالية وتأمين فعاليتها، وتأمين آلية خدمات الدفع، والتبادل المالي في ما بينها، كما تقوم بجمع معلومات وأرقام اقتصادية ضمن كل منطقة جغرافية من أجل رسم السياسة النقدية الفيدرالية واتخاذ القرارات المناسبة في ما بعد من قبل المجلس الفيدرالي ولجنة السوق الفيدرالية المفتوحة.

كل مصرف مركزي يتكوّن من تسعة أعضاء، ستة يجري انتخابهم من قبل المصارف العاملة في منطقة الاحتياطي الفيدرالي (هم مديرو أو رؤساء مجالس إدارة في مؤسساتهم) ثلاثة من بينهم يمثلون القطاع المصرفي في كل حيز جغرافي (Class A) وثلاثة آخرون يمثلون الجمهور والمودعين (Class B) وثلاثة من الجمهور يختارهم المجلس الفيدرالي (Class C) ضمن شؤون: الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات، العمالة، وشؤون المستهلك. ويتم اختيار حاكم ونائب للحاكم من بين الفئة الثالثة (Class C) على أن يكونوا مختصّين في الاقتصاد والمال. وظيفة الأعضاء التسعة هي ضمان الحوكمة داخل المؤسسة، وتأمين ضوابط التدقيق الداخلي، لكن ليست لهم علاقة في الإشراف على العمل المصرفي.

- ثانياً: المجلس الفيدرالي (Board of Governors) يتكون من سبعة حكام لمصارف فيدرالية يجري اختيارهم من قبل رئيس الولايات المتحدة ويتم التصديق عليهم من قبل مجلس الشيوخ، من أجل الإشراف على نظام عمليات كلّ العمليات الفيدرالية والأهداف الخمسة الرئيسية له، ويتم اختيار أحدهم ليكون رئيساً للمجلس وعضو آخر ليكون نائباً للرئيس. يستعين المجلس بأكثر من 400 اقتصادي من مختلف الحقول البحثية (اقتصاد كلي، اقتصاد جزئي، اقتصاد نقدي...) من أجل القيام بالأبحاث، إنتاج أوراق علميّة ونشرها في مجلات محكّمة، وإجراء تحليلات اقتصادية وتوقعات مستقبلية بشكل رئيسي عن السوق الأميركي.

- ثالثاً: لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة (Federal Open Market Committee) تتألف من 12 صوتاً (سبعة أعضاء يتألف منهم المجلس الفيدرالي وحاكم المصرف الفيدرالي لمنطقة نيويورك والأربعة حكام للمصارف المركزية الباقية تكون مدّة خدمة كل واحد منهم عاماً كاملاً وتتنقّل المسؤولية في ما بينهم)، كما جميع حكام المصارف المركزية يمكن لهم حضور اجتماعات اللجنة من دون المشاركة في التصويت. هذه اللجنة هي من تنتخب رئيس الاحتياطي الفيدرالي. عمل هذه اللجنة أساسي كونها ترسم السياسة النقدية في البلاد. اللجنة هي جهاز صنع السياسات النقدية في النظام الفيدرالي الأميركي، وذلك من أجل تأمين أقصى عمالة ممكنة، أسعار مستقرة لمجموعة واسعة من السلع والخدمات (ما يسهم في زيادة الادخار وتكوين رأس المال)، وتأمين استقرار أسعار الفائدة على الأمد الطويل في الاقتصاد الأميركي.

وتقوم اللجنة بعملها من خلال وضع إستراتيجية على أمد طويل وبأعتماد أدوات للوصول لها، أهمّها أسعار الفائدة لأموال الاحتياطي الفيدرالي على الأمد القصير (وهي الأموال التي تتحرك بين المصارف) وتأثيرها على كلفة وتوفر الاستدانة للقطاعات الإنتاجية، كما تأثيرها على مجموع ما يحصل عليه المودعون نتيجة إيداعاتهم. بالإضافة إلى السياسة النقدية التي تشكل لاعباً أساسياً يؤثّر على معدلات التضخم المالي، من أجل التأثير على الأسواق وضمان استقرارها، وهذا بدوره يؤثر على مداخيل المقيمين في البلاد كي لا تنخفض قدراتهم الشرائية. علماً بأن معدل التضخم يؤثر أيضاً على قرارات الأفراد والشركات بالاستدانة والاستثمار كما يؤثر على الادخار، وبالتالي فإن ارتفاع التضخم يؤدي إلى تآكل رأسمال الأفراد واحتياطيات المؤسسات.

> **هناك ضرورة لإيجاد آليات اخرى لتعيين اصحاب القرار النقدي في لبنان ولتوزيع المهام داخل المصرف المركزي من أجل رسم السياسات النقدية في إطار معدل البطالة ونسب التضخم**

* مثال: خلال الأزمة المالية التي بدأت عام 2007 في الولايات المتحدة الأميركية، بدأت هذه اللجنة بخفض أسعار الفائدة على أموال الاحتياطي من 5,25% في شباط 2007 إلى 4,75% في أيلول 2007 وإلى 3,00% في كانون ثاني 2008 وإلى 2,00% في نيسان 2008 ثم إلى 1,00% في تشرين الأول 2008 وما يقرب إلى الصفر مع نهاية 2008، كما عمدت إلى شراء أوراق مالية حكومية طويلة الأجل. ومع تعافي الاقتصاد الأميركي وتحقيق معدلات عمالة قصوى في خريف 2014، قامت اللجنة وابتداءً من عام 2015 برفع أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي.

ماذا نستخلص لبنانياً؟

ضرورة إيجاد آليات أخرى لتعيين أصحاب القرار النقدي في البلاد، كما بتوزيع المهام داخل المصرف المركزي، وضرورة رفده بإدارة فاعلة في الإحصاء ومراجعة البيانات ورسم السياسات النقدية، على أن يكون معدل البطالة ونسبة التضخم أداتين أساسيتين في رسم تلك السياسات، مع أهمية مراجعة معظم التعاميم الصادرة خلال العام المنصرم وأهمها كيفية ضخّ أموال بالعملة الوطنية في الأسواق وتوجيهها للنشاط الاستثماري لا الاستهلاكي كما حصل منذ أكثر من عام وأسهم في وصول معدلات التضخم المالي إلى حدود قياسية أدّت إلى انخفاض القدرات الشرائية للمواطنين إلى حدود غير مسبوقة، وفي رفع معدل الفقر، وفي انخفاض قيمة الودائع بالليرة اللبنانية كما احتياطيات المؤسسات، مع تراجع الاستثمار، وانخفاض التوظيف، وبالتالي مراكمة الأزمات.

* باحث اقتصادي

قراءات

مقال

سياسة العقوبات وجدواها [4]

فلسطين تقاوم بلا تنمية

زياد حافظ *

اللافت للانتباه شبه انعدام للدراسات التي تعالج موضوع العقوبات التي يفرضها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على الفلسطينيين. على الأقل لم يظهر محرّك غوغل أي دراسة حول هذا الموضوع باللغة العربية أو الإنكليزية. كذلك فإن الدراسات القليلة جدّاً الموجودة تعود لعشرين سنة مضت، وهي دراسات لبعض النخب الفلسطينية. ربما يمكن تفهّم انعدام الجرأة لدى الكتّاب الغربيين للكتابة عن موضوع كهذا، إلا أن عدم تطرق النخب الفلسطينية والعربية إلى هذا الموضوع أمر غير مفهوم، لا بل نعلم أننا أيضاً مقصّرون بذلك. وإذا كانت هناك دراسات من مراكز أبحاث فلسطينية و/أو عربية فلا يتم نشرها وتعميمها كأنها خطيئة لا تُغتفر. اقتضى الأمر التوضيح!

تشهد فلسطين المحتلّة تراجعاً كبيراً في اقتصادها يعود إلى سببين رئيسيين: الأول هو جائحة كورونا، والثاني العقوبات المختلفة التي تفرض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته؛

- جائحة «كورونا» أدّت إلى تراجع ملحوظ بأكثر من 12%، ويقدّر بأكثر من 5 مليارات دولار لسنة 2020. كما لا بد من الإشارة إلى التداخل العميق بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الصهيوني، ما يجعل المقاربة أكثر صعوبة. وسبب التراجع الاقتصادي الفلسطيني المزمن هو الفساد، وفقاً لدراسة أصدرها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) سنة 2016. أشارت هذه الدراسة إلى أن الفساد متجذّر في بنية السلطة الفلسطينية. لكن بمعزل عن الدور السلبي للفساد، فإن التراجع الاقتصادي يعود في الدرجة الأولى إلى مآسي الاحتلال والحصار الناتج عنه. والمشهد في قطاع غزّة أكثر قساوة من المشهد في الضفة الغربية، علماً بأنه لا يجوز التفريق بين المنطقتين الجغرافيتين كما يحلو للبعض.

- العقوبات كبحت النمو والتنمية الفلسطينية. فلسطين المحتلّة مسرح للعقوبات المتعددة، منها القديم ومنها الجديد؛ «القديم» مكوّن من سلسلة الإجراءات التي اتّخذت بحقّ السلطة الفلسطينية منذ النصف الثاني (2007/2006) من العقد الماضي في إدارة بوش الابن حين تم إيقاف المساعدات للسلطة لمعاقبة وصول حركة حماس إلى السلطة عبر الانتخابات. فالخزينة الأميركية عاقبت الفلسطينيين لخياراتهم الديمقراطية، ولأن «للخيارات نتائج» وفقاً لمزاعم هذه الإدارة! فالديمقراطية بمفهوم الإدارة الأميركية هي أن تأتي بالقوى التي تتبع السياسات الأميركية ولا تعارضها، لا من بعيد ولا من قريب! أما النوع «الجديد»، فهو المزيد من القديم الذي فرضته إدارة ترامب ولكن بشكل أكثر قساوة وإذلالاً بشكل متعمّد بحق الشعب الفلسطيني الذي يرفض المزيد من التنازلات. العقوبات أخذت طابع الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، وإن ببطء. هذه ثقافة الولايات المتحدة والكيان، فهما دولتان أقيمتا على اقتلاع الشعوب الأصلية وإبادتها. لا يمكن إبادة الشعب الفلسطيني عبر العمليات العسكرية كما حصل في القارة الأميركية، لكن الإبادة البطيئة لا تقلّ فعّالية، لأنها بعيدة عن الأنظار، وبالتالي يمكن تجاهلها، حتى الآن. فالوضع تغيّر وموازين القوّة تغيّرت، وزادت من عزم الشعب الفلسطيني على الصمود والمواجهة والتحرير.

هناك صنف ثان من العقوبات، هو الإجراءات الصهيونية التي تحاصر قطاع غزّة وتبتزّ السلطة عبر حجز أموالها ومنع الحوالات الخارجية التي تأتي لصالح السلطة. والتشابك بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الكيان المحتل يجعل التبعية الاقتصادية الفلسطينية للمشيئة الصهيونية تبعية شبه مطلقة، حيث يسيطر الكيان على الحدود البرّية والبحرية والجوية، فضلاً عن التحويلات المالية من فلسطين وخارجها. كما أن الحصار على قطاع غزّة تشارك فيه السلطات المصرية بذريعة الأمن ومنع التهريب من القطاع وإليه. وإلى كل ذلك، يمكن إضافة إجراءات حكومات خليجية بحق رموز المقاومة الموجودين في أراضيها. ولا يمكن أيضاً استثناء الموقف الرسمي للسلطات اللبنانية منذ النزوح سنة 1948 بمنع الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية من أبسط الحقوق في العمل والتملّك بحجة رفض «التوطين».

أما الصنف الثالث من العقوبات، فهو الذي تفرضه السلطة الفلسطينية على خصومها في فلسطين المحتلة في إطار الصراع على السلطة. لعلّ هذا النوع هو من أخطر الإجراءات التي أدّت إلى انقسام حادّ داخل المجتمع الفلسطيني، ما خفّف الاتهامات عن حكومة الكيان. وهذه الإجراءات أكثر عبثية من الإجراءات الصهيونية والأميركية، لأنها من صنع فلسطيني. لكن، وكما بالنسبة إلى مجموع الفلسطينيين، استطاع الشعب الفلسطيني التكيّف مع ثقافة العقوبات وكشف عن إبداعات عديدة في مواجهة العقوبات. هذا لا يعني أن العقوبات لا تأثير سلبياً لها، بل العكس، فهي مؤلمة جدّاً لكنّها لم تنل من عزيمة الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى، ولا الفصائل الفلسطينية المقاومة في العمل على التحرير.

> ما فشل مكتب مقاطعة بضائع الكيان الصهيوني التابع للجامعة العربية في تحقيقه عبر العقود السبعة الماضية نجحت حملة «بي دي أس» في تحقيقه خلال بضع سنوات

من إبداعات الشعب الفلسطيني هو الصنف الرابع من العقوبات، وهو ما يثير غضب الكيان وحلفائه في الولايات المتحدة والغرب عموماً. والغضب يعود إلى نجاح حملة «بي دي أس» التي تحثّ المجتمعات الغربية على مقاطعة البضائع الصهيونية وعدم التعامل مع نخبها المثقفة والجامعات. ما فشل مكتب مقاطعة بضائع الكيان الصهيوني التابع للجامعة العربية في تحقيقه عبر العقود السبعة الماضية، نجحت حملة «بي دي أس» في تحقيقه خلال بضع سنوات. حملة «بي دي أس» (الاسم هو الأحرف الأولى بالإنكليزية لكلمة «مقاطعة» ولكلمة «تفكيك الاستثمار» وكلمة «معاقبة») استطاعت أن تغيّر المزاج الجامعي في الجامعات الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة التي كانت منصّات للدعاية الصهيونية وتجاهل الحق الفلسطيني. كما أن مؤسسات من المجتمعات المدنية، وخصوصاً بعض الكنائس الإنجيلية في الولايات المتحدة كالكنيسة البرسبيترية، باشرت في تصفية محفظاتها المالية التي كانت تحمل أسهم شركات تستثمر في المستعمرات الصهيونية في فلسطين المحتلة.

النجاح الكبير الذي حققته الحملة في دول الغرب أثار غيظ المجموعات الصهيونية فيه، ما جعلها تطالب بتشريعات تحرّم التعامل مع الحملة، وتحرّم أيضاً انتقاد الصهيونية والكيان الصهيوني بحجّة أن ذلك هو معاداة للسامية، وهذا هو الأخطر. هزيمة الكيان الصهيوني سياسياً وجماعته في الغرب جعلته يلجأ إلى ضرب الأسس الفكرية والأخلاقية التي يدّعي الغرب امتلاكها، كحرّية التعبير مثلاً. فلا «حرّية» هناك لانتقاد الكيان وممارساته. لكن في المحصّلة، ما نشهده من تحوّلات داخل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وخاصة بين الشباب، التخلّي عن السردية النمطية التي كانت تعصم الكيان من أي خطيئة. فما أسهمت فيه هذه الحملة وما نشرته وسائل التواصل الاجتماعي حول ممارسات الكيان تجاه الفلسطينيين، أسهم في تأليب الرأي العام الأميركي الذي لم يعد حكراً على الكيان. وعلى الصعيد السياسي، فإن القاعدة الشابة في مجلس النوّاب الأميركي، ومن داخل الحزب الديمقراطي، أصبحت مؤيّدة للحق الفلسطيني.

ما يهمّنا أن نقوله، إن سياسة العقوبات يمكن استعمالها ضد الكيان. ويمكن تعميم تلك السياسة لمقاطعة بضائع ونخب الدول المطبّعة مع الكيان وزيادة الانفصام بينها وبين شعوبها.

العقوبات على الفلسطينيين لم تؤثّر في عزيمة الشعب الفلسطيني رغم الظروف الصعبة جدّاً التي يعيشها، وخصوصاً في قطاع غزّة. فمعدّلات البطالة وصلت إلى أرقام قياسية. التقديرات تفيد بأن نحو 24% من الشباب الفلسطينيين يعانون من بطالة ظاهرة ومقنّعة في آن واحد، وذلك وفقاً لإحصاءات عام 2019 التي سبقت جائحة «كورونا» التي فاقمت معدلات البطالة. نسبة البطالة في قطاع غزّة توازي ثلاثة أضعاف النسبة في الضفة، وفقاً لنفس الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التابع لحكومة دولة فلسطين. لن نناقش في صحة تلك الأرقام التي نعتبرها أقل من الحقيقة، ولكن حتى لو اعتبرناها معبّرة عن يقين الواقع، فإنها أرقام مرتفعة جداً مقارنة مع سائر الدول العربية.

ندرك أن الكيان يستفيد من عمالة فلسطينية في منتهى الرخص ولكنها حيوية بالنسبة إلى الفلسطينيين. فهي نسبة وازنة من العمالة الفلسطينية، وأن المقاطعة والعصيان يمثّلان تضحيات كبيرة بالنسبة إليهم قد لا يستطيعون تحمّلها. لذا، الدعم الخارجي يجب أن يحاكي تلك المتطلّبات، وإن بشكل مبرمج، ليصبح مصدر الرزق اليومي خارج الابتزاز الصهيوني. هذا يعني إعداد معلومات دقيقة وبيانات إحصائية حول حجم العمالة والدخل المطلوب لتأمينه بشكل أو بآخر. وبالتالي ندعو إلى إنشاء صندوق شعبي عربي من أجل تأمين صمود الشعب الفلسطيني وربطه بالمقاطعة. يجب أن أن تبادر الهيئات الشعبية في فلسطين إلى مقاطعة البضائع الصهيونية. فالضفّة الغربية ملاذ مهم لتصريف بضائع الكيان، خصوصاً السلع الزراعية والتصنيعية صاحبة القيمة المضافة المنخفضة. فمع مقاطعة العمل في الكيان يجب مقاطعة البضائع التي تنتجها المستعمرات والبضائع المنتجة في فلسطين المغتصبة. ما يجعل المقاطعة صعبة، هو رخص البضائع الصهيونية. هنا أيضاً يجب إيجاد صندوق دعم شعبي للبضائع الضرورية والمنتجة في بقع فلسطين التي ما زالت عربية و/أو المستوردة من خارج حدود الكيان وتكون بديلة من البضائع الصهيونية.

صمود الشعب الفلسطيني ضرورة للعرب أجمعين. هنا تكمن المسؤولية العربية ليس فقط من باب الروابط القومية فحسب، بل أيضاً من باب المصلحة الاقتصادية. العقوبات الصهيونية والأميركية على الفلسطينيين تتوّج بتطبيع بعض الدول العربية مع الكيان العدو. ومن تداعيات التطبيع غزو البضائع الصهيونية للأسواق العربية وتهديد اقتصادات تلك الدول، رغم مزاعم استثمارية وهمية. لكن هذا يأخذنا إلى إطار آخر في البحث خارج موضوعنا.

في خلاصة الأمر، شهدنا في عدد من الدول في المنطقة تستهدفها عقوبات أحادية الطرف. لم تنجح ولن تنجح في تحقيق أهدافها، لأنه خلافاً لما يشاع، فإن البعد الاقتصادي لا يتفوّق على البعد السياسي. فالأمر أولاً وأخيراً أمر سياسي. كما أشرنا في بداية هذه المقاربة، فإن موازين القوّة تبدّلت لصالح محور يقاوم الكيان الصهيوني والهيمنة الأميركية، وبالتالي مسألة النصر لم تعد مسألة إذا، بل مسألة متى، والنصر ليس ببعيد.

*كاتب وباحث سياسي اقتصادي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

■ في هذه السلسلة من المقالات بعنوان «سياسة العقوبات وجدواها» نتناول في المرحلة الأولى العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران لأنها الدولة التي تجري «معاقبتها» منذ انتصار الثورة الإسلامية، ولأنها ركن أساسي للمحور المقاوم للكيان الصهيوني المحتل وللهيمنة الأميركية. وفي الجزء الثاني نتناول العقوبات على الجمهورية العربية السورية، لما تمثّله سوريا كموقع سياسي وثقافي، ليس في المشرق العربي فحسب بل في الوطن العربي أجمع. كما أن سوريا هي الدولة الثانية تاريخياً التي تتحمّل وزر الحصار السياسي والاقتصادي الشامل أو شبه الشامل منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة، وبالتالي تمثّل أيضاً مدرسة في الصمود العربي. في الجزء الثالث نتناول العقوبات على لبنان التي رغم حداثتها نسبياً قد تكون تداعياتها كبيرة، ليس على لبنان فقط، بل على سوريا أيضاً، وبالتالي على كل محور المقاومة. وأخيراً نتناول العقوبات على فلسطين المحتلّة التي تنال فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية والمفروضة من إدارة ترامب، وذلك في محاولة بائسة لإنهاء القضية وإخضاع الشعب الفلسطيني للمشيئة الصهيونية.

السقوط اليابانيّ: من العزلة التجاريّة إلى هيروشيما

الأمجد سلامة

فتحت هزيمة الصين في حروب الأفيون الباب أمام سقوط منظومة عالم شرق آسيا، إلاّ أن هذا السقوط أعطى هذه المنطقة أهمية كبرى في دعم استمرار واشتداد سطوة منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد. وظهرت الأهمية القصوى لهذه المنطقة من خلال الصراع على التجارة فيها والذي تمظهر على شكل صراع بين اليابان الصاعدة آنذاك والمركز الغربي للمنظومة ولا سيما الولايات المتحدة.

الانفتاح بالمدافع

في العقود التالية لحرب الأفيون الأولى، أحكمت الدول الغربية سيطرتها على كمبوديا وفيتنام، وهما دولتان تابعتان للصين تاريخياً. وبدأت هذه الدول تخطّط لتوسيع تجارتها في باقي دول شرق آسيا المغلقة أمامها، وخصوصاً اليابان. فالأخيرة أغلقت باب التجارة مع الخارج منذ عام 1641، بحسب جورج ألين في كتاب «تاريخ اقتصادي قصير لليابان الحديثة». يومها فرض حكّام اليابان سياسة عزلة تجارية عن تأثيرات التجارة الدولية. واقتصرت التجارة بين اليابان والعالم الخارجي، على الصينيين في مدينة ناغازاكي، وعلى الهولنديين في مدينة ديشيما. وتحكّمت اليابان بدقّة بحجم ونوع هذه التجارة، فكانت الواردات الرئيسية من الحرير الخام والمصنوعات الحريرية التي يُسدّد ثمنها بصادرات الذهب والفضة والنحاس التي تنتجها مناجم اليابان. وكان الهدف الأساسي من سياسة الانغلاق، الحفاظ على ثروة البلاد من المعادن الثمينة وحماية النظام السياسي الصارم.

لكن في آخر سنوات القرن الثامن عشر، بدأ التجار الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين، يطالبون السلطات اليابانية بفتح موانئها أمام التجارة الدولية. ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت مياه غرب المحيط الأطلسي تعجّ بالسفن الأميركية بسبب استيطان الولايات المتحدة للسواحل الغربية لقارة أميركا الشمالية. ولفترة طويلة استطاع حكّام اليابان التهرّب من المطالب الأميركية المتعلّقة بالتجارة، كما يسرد ألين. إلا أن حروب الأفيون فتحت شهية الدول الغربية. ففي عام 1854 رست سفن «حملة بيري» للمرّة الثانية في خليج سوراغا، ورفض قائد الحملة، ماثيو بيري، المغادرة من دون توقيع اتفاق يُنهي سياسة العزلة اليابانية. وبعد استعراض قوة الأسطول الأميركي، كان على الحكومة اليابانية الإذعان. وسرعان ما كرّت سبحة الدول الغربية التي تطالب باتفاقات مشابهة للاتفاق مع الأميركيين. وفي عام 1858 اضطرت الحكومة إلى توقيع معاهدات منحت حقوق التجارة للمواطنين البريطانيين والفرنسيين وغيرهم. فُتحت خمسة موانئ للتجارة الأجنبية. وحين حاول بعض العشائر المعادية للانفتاح تحدّي الوضع الجديد، أثبتت المعدّات البحرية الغربية قوتها التي لا تقاوم من خلال قصف منطقتي كاجوشيما وشيمونوسيكي في عامَي 1863 و 1864. وسلّط هذا العدوان الأجنبي الضوء على ضعف النظام القديم لليابان مؤكّداً الحاجة إلى التغيير ورسم طبيعة التحولات في الحياة الاقتصادية والسياسية التي يجب على اليابان أن تتبنّاها.

فاتحة هذه التحوّلات كانت التخلي عن النظام الإقطاعي. وبالفعل حصل ذلك في عام 1869. وتزامن مع تغييرات سياسية أعادت السلطات إلى يدي الإمبراطور بعدما كانت موزّعة بين الزعماء الإقطاعيين وكبير أمراء الحرب (شوغون) منذ أكثر من ألف عام. وهذا ما سمح للسلطة بالبدء بتنفيذ سياسات مركزية تهدف إلى تحديث البلاد. فكان التركيز الأساسي على التجارة الخارجية. وكان لا بدّ من سداد مدفوعات كبيرة بالعملات الأجنبية مقابل استيراد المعدات، مثل السفن التجارية والسفن الحربية والذخائر والآلات اللازمة لتنفيذ برنامج التحديث الصناعي. وزادت واردات السلع الاستهلاكية، ولا سيما المنسوجات والكيروسين. وكان لا بد من سداد مدفوعات الفائدة على القروض الأجنبية، كما يقول ألين. ولكن هذه البرامج بدأت تؤتي أُكلها بسرعة نسبية، إذ أنّ صادرات اليابان ازدادت واختلف نوعها بشكل قياسيّ. فبعدما كانت الصادرات اليابانية الأساسية هي مواد أولية (بيوض دود القزّ والمعادن من النحاس والفضة) ومواد تحويلية (خيوط الحرير)، تطوّر قطاع التعدين حتى أصبحت اليابان قادرة على تصدير كميات صغيرة من الفحم الحجري؛ لاحقاً، تطوّر قطاع الصناعات حتى تمكنت اليابان من تصدير المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية المتنوعة. وتزامنت عملية التحديث هذه مع توسع ياباني عسكري حوّل كوريا وتايوان وجزء من شمال شرق الصين إلى مستعمرات يابانية، ساهمت في توسيع أسواق التصدير اليابانية.

> بين عامَي 1940 و1941 حظرت الولايات المتحدة تصدير المعادن والنفط إلى اليابان وجمّدت أرصدتها المالية وأصولها على الأراضي الأميركية لإجبارها على الخروج من الصين

على طريق التحديث

يعتقد ألين أن هذا التطوّر العسكري انسحب على التجارة. فبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان التجار اليابانيون يحققون تقدماً كبيراً في التجارة مع الصين وحدها، وكانت تسعة أعشار التجارة الخارجية تتم عبر التجار الأجانب، إلا أنه مع بدايات القرن العشرين، حقّق اليابانيون توسعاً تجارياً إضافياً وتراجعت حصّة الأجانب من تجارتهم الخارجية. لكن القفزة الحقيقية للتجارة اليابانية الخارجية حصلت بعد الحرب العالمية الأولى. بنتيجتها استحوذت اليابان على مستعمرات ومصالح ألمانيا في الصين. وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت الصادرات اليابانية الأساسية محصورة بالحرير الخام الذي كان يُصدّر إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كميات صغيرة من السلع القطنية التي كانت تُرسل بشكل أساسي إلى الصين. لكن الحرب وما تلاها من صعوبات مالية عاشتها اليابان في بدايات ومنتصف عشرينيات القرن العشرين، دفعا الحكم الياباني إلى العمل نحو تغيير الدور الصناعي والتجاري للبلاد. وبدأت اليابان تتطلّع إلى استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام في شرق آسيا وبحارها، واستخدامها للبنية الصناعية التي باتت تتمتّع بها، وخصوصاً أن اليد العاملة اليابانية كانت تُعدّ رخيصة، أي أن اليابان كان بإمكانها أن تلعب دور الدولة التي يمكنها أن توفّر سلعاً استهلاكية بكميات وفيرة وأسعار رخيصة لشعوب شرق آسيا الفقيرة، حتى ولو كانت ذات جودة أقل من المصنوعات الغربية.

بدأ هذا المسار يؤتي نتائجه مع نهاية عشرينيات القرن العشرين. بحسب ألين، إن التجارة الخارجية ازدادت بين عامَي 1913 و 1929 بمقدار ثلاثة أضعاف في القيمة ومرتين في الحجم. وكانت التجارة بين اليابان ومستعمراتها مسؤولة عن الجزء الأكبر من هذه الزيادة العامة في حجم التجارة الخارجية اليابانية. فقبل عام 1914، كانت التجارة الاستعمارية قليلة الأهمية، وحتى مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت تمثّل فقط نحو 12% من تجارة اليابان الخارجية. لكن خلال العشرينيات كان هناك توسّع سريع. وبحلول عام 1929، مثّلت التجارة الاستعمارية نحو خمس المجموع. ميزة هذه التجارة أنّها لم تكن تعوقها الرسوم الجمركية أو قيود الاستيراد، فالتعرفات الاستعمارية على البضائع الأجنبية كانت مثل تعرفات البلد الأم. في تلك الفترة، تحوّل شكل تجارة اليابان مع مستعمراتها إلى نموذج للعلاقات الكلاسيكية بين المستعمرات والدول المستعمِرة. فصدّرت اليابان السلع المصنّعة، بما في ذلك السلع الرأسمالية لبناء مواردها؛ بينما تشكلت الواردات بالكامل تقريباً من المواد الغذائية والمواد الخام. فأرسلت كوريا بشكل رئيسي الأرز والفاصولياء والمنتجات البحرية والأسمدة؛ بينما أرسلت تايوان السكر والأرز بشكل رئيسي. وفي المقابل كانت تركيبة تجارة اليابان مع العالم الخارجي خلال هذه الفترة تتطور بشكل كلاسيكي. نسبة المصنوعات الجاهزة في إجمالي صادراتها ارتفعت بشكل كبير في مقابل صاردراتها من المواد الخام والتحويلية.

ودفع نجاح هذه السياسة في عقد العشرينيات من القرن الماضي، اليابان إلى التطلّع إلى المزيد من التوسّع، ولا سيما في الصين التي كانت في طور التفكّك وتفتقد إلى سلطة مركزية حقيقية. لذا، بدأت اليابان توسّعها من خلال حملة احتلال منطقة منشوريا في عام 1931. خلف سياسة التوسع هذه، تبنّت الحكومة اليابانية «اقتصاد شبه الحرب» لتوجيه كل مهاراتها الفنيّة المكتسبة في الأعوام الخمسين السابقة ودفع اقتصادها نحو تمويل الحروب التوسعية وامتصاص الأسواق التي ستخلقها. وبينما كانت دول الغرب تتخبّط في سياسات مالية أدّت إلى الكساد الذي عصف بالعالم كله بعد عام 1929، كانت اليابان تخلّصت من هذه السياسات باكراً في بداية العشرينيات، وبدأت بتطبيق سياسة «التوظيف الكامل»، تعبيراً عن استعدادها للإنفاق الحكومي الدائم للحفاظ على مستويات بطالة منخفضة. ويرى ألين أن نجاح سياسة اليابان الاقتصادية في حينه كان ثمنه الارتباط بإعادة التسلّح على نطاق واسع والعدوان العسكري. واجترحت اليابان مبدأ «مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى»، للتعبير عن تطلّعها لإخراج الغربيين من شرق وجنوب شرق آسيا، وحلولها مكانهم كدولة راعية لتوزيع موارد المنطقة وازدهارها.

الصراع على الصين

وبالفعل لم يتوقف التوسع العسكري الياباني في الصين رغم انتهاء الحرب رسمياً عام 1932. كانت اليابان تقضم تدريجاً المزيد من المساحات على السواحل الشمالية الشرقية للصين بحجّة أن الدولة الصينية لم تعد موجودة بينما القوى الغربية تتناتش السيطرة على الأراضي الصينية. في المقابل، كان هذا التوسع الياباني يواجه مقاومة متزايدة من الولايات المتحدة الأميركية التي ورثت الهيمنة على المحيط الهادئ بعد الحرب العالمية الأولى. وقد جاءت نصوص اتفاقية واشنطن البحرية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان تعبيراً عن ذلك. بحسب هيربرت فيّس، في كتاب «الطريق إلى بيرل هاربور»، فإن المعارضة الأميركية تمثّلت في إقناع الفرنسيين والبريطانيين بعدم الانسحاب من الصين تحت الضغوط اليابانية، إلا أنه بعد بدء الحرب الصينية- اليابانية الثانية في عام 1937، بدأت الولايات المتحدة بإرسال الدعم المادي لحكومة «الكومنتاغ» الصينية. وبدأ التوغل الياباني بإقلاق الولايات المتحدة التي انتشرت بشكل كبير في الصين، وأحكمت السيطرة على جزء كبير من منطقة غرب المحيط الهادئ وموارده الأولية بعد حروبها مع إسبانيا.

ويشرح فيّس، أن كل توغل إضافي للجيش الياباني إلى مدن في الداخل الصيني كان يتبعه تحكم بالتجارة الأميركية فيها بالكامل لتناسب الخطط اليابانية، بالإضافة إلى طرد الأعمال الأميركية منها. وبدأ الحديث في داخل الولايات المتحدة عن أن اليابان فقدت الحقوق القانونية في الحماية الاقتصادية العادلة. علماً بأن الكثير من المواد الخام المطلوبة للنشاط العسكري كان مصدرها جنوب شرق آسيا وغرب الأطلسي (كالمطاط والقصدير والكينين والألياف) وكانت تشتريها الدول الأجنبية من أسواق الولايات المتحدة. بالإضافة إلى أن 80% من إمدادات النفط اليابانية كانت تُستورد من الولايات المتحدة، وكذلك 71% من خردة المعادن و93% من النحاس. وبين عامَي 1940 و1941 حظرت الولايات المتحدة، بقرارات متدرجة، تصدير المعادن والنفط إلى اليابان وجمّدت أرصدتها المالية وأصولها على الأراضي الأميركية. وهذا كان كفيلاً بعرقلة الآلة العسكرية اليابانية، بحسب التقدير الأميركي، وإجبارها على الخروج من الصين وكبح أطماعها في جنوب شرق آسيا. ولكنّ رد الفعل الياباني على قرارات الحظر الأميركية، ولا سيما قرار حظر بيع النفط، كان إعلان الحرب عبر الهجوم على «بيرل هاربور»، والتوسع في جنوب شرق آسيا وجزر غرب المحيط الهادئ. هذه الحرب التي انتهت عبر قنبلة نووية مثّلت التعبير الأبرز لتسيّد الولايات المتحدة مركز منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد.

كتاب

قبل أسابيع صدر كتاب للوزير السابق ورئيس حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، شربل نحاس، بعنوان «اقتصاد ودولة للبنان». يقدّم الكتاب تشخيصاً واضحاً لأزمة لبنان ويرسم تصوّراً استراتيجياً للتعامل معها. في التمهيد ورد أنّ «الهراء لم يغِب لحظة عن الساحة». إذ طُرحت أفكار كثيرة مثل: الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية... بعيداً من أيّ فكر نقدي يفترض أن يأخذنا نحو السؤال الآتي: أيّ اقتصاد نريد للبنان وأيّ دولة تقود إليه؟ ثمة عبارة وردت فيه تختصر الإجابة: المفاضلة الحقيقيّة هي مفاضلة سياسيّة. «الأخبار» تنشر مقتطفات من هذا الكتاب بهدف استعادة النقاش الحقيقيّ بشأن الأزمة الحالية

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

استكشاف البدائل: الخيارات القطاعيّة

تترجم الأزمة فعلياً بهبوط سعر صرف الليرة (بعد اندثار «الدولار اللبناني» تدريجاً) وبركود شديد في الحركة الاقتصادية. هذا الهبوط، وهذا الركود، لا يزالان في بدايتهما. ينتج عنهما تراجع في المداخيل، وتراجع في الأسعار المحلية نسبة إلى الأسعار الخارجية (أي تصحيح سعر الصرف الحقيقي). نظراً إلى عدم اتخاذ أي إجراءات احتياطية في مجال الخدمات الاجتماعية (صحّة، نقل، سكن)، ثمة خطر فعلي بأن يولّد تراجع المداخيل، تأثيرات اجتماعية دراماتيكية، وأن يُترجم بمزيد من الهجرة. سينخفض الاستهلاك والاستيراد، وهذا ما بدأ يحصل بالفعل. إلا أن انخفاض الأسعار نسبة إلى الخارج يفترض أن يؤدّي نظرياً إلى إعادة توازن الاقتصاد لناحية زيادة الإنتاج، وربما زيادة تصدير السلع القابلة للتبادل، لكنّ هذا التصحيح لناحية الإنتاج يرجح أنه يحتاج إلى وقت أطول بكثير من التصحيح عبر الطلب. تقصير هذا الفرق الزمني همّ ومسؤولية سياسية فائقا الأهمية. تتحقق زيادة الإنتاج أسرع بقدر ما تتجمع الشروط الثلاثة التالية:

(1) أن يحصل، وأن يستمرّ طلب خارجي على السلع والخدمات القابلة للتصدير (لأن الطلب الداخلي سيبقى منخفضاً نتيجة تراجع المداخيل).

(2) أن تتحقّق استثمارات من قبل «رواد أعمال» حقيقيين، من القطاع الخاص أو العام، لبنانيين أو أجانب.

(3) أن تجد الوظائف التي سيولّدها هذا الطلب وهذه الاستثمارات الكفاءات اللازمة ضمن شروط عمل كريمة.

حين نتكلم عن الاستثمارات، يجب أن نضع جانباً ما يُسمى استثمارات مالية، وإنما أيضاً الاستثمارات العقارية (من مساكن ومتاجر على خلاف المباني الصناعية والزراعية). علماً بأن الاستثمارات العقارية شكّلت الأكثرية الساحقة من الاستثمارات التي نُفذت حتى اليوم.

يجب أن ينخرط خيار القطاعات وأشكال التدخّل ضمن إطار عام (من هنا تكتسب عبارة «مرحلة انتقالية» معنى حقيقياً) وأن يرتبط بخيار أساسي لشكل المجتمع الذي نريده: مجتمع متكامل ذو مستوى محدود من الهجرات الخارجية والوافدة، أو مجتمع ازدواجي ذو مستوى مرتفع من الهجرات الخارجية والوافدة كما هو الحال في البلدان الخليجية الصغيرة؟ في كلتا الحالتين، أيّ موقف يُعتمَد حيال الوافدين؟ تجاهل وفود غير اللبنانيين وتركهم يندمجون بحكم الأمر الواقع، أو إعادتهم إلى بلدانهم دورياً أو على دفعات أو إدماجهم انتقائياً، أو إقامة تكامل خارجي.

تتوقف الأفضلية التي تُمنح لأحد القطاعات، ولإحدى وسائل التدخل على الاعتبارات التالية:

1- الطاقة التصديرية. هي تشكل معياراً أساسياً سواء لتصحيح الميزان الاقتصادي وخفض العجز في الحسابات الخارجية، وما يستتبعهما من ضرورة جذب مستمر لرؤوس الأموال، أو للخروج من هيمنة إنتاج البضائع غير القابلة للتبادل وتأثيراتها على الإنتاجية. لا يسمح صغر حجم البلد بأي اكتفاء ذاتي أو استبدال مجدٍ للمستوردات. ولا بد بالتالي، من نشوء مؤسسات إنتاجية لبنانية كبيرة قادرة على استحواذ حصص سوقية عالمية والاحتفاظ بها، وهذا يفرض تخصّصاً إنتاجياً واضحاً.

يتكرر ذكر بعض القطاعات (تصنيع المنتجات الزراعية، مثلاً ربما لأنها تسهل رؤيتها)، لكن الخيار الفعلي يبقى ذا أهمية قصوى، ولا بد من تحليل دقيق لهيكلية التجارة الخارجية.

- تعتمد المقاربة الكلاسيكية على مقولة «المزايا التفضيلية المشهودة»: إذا طُبقت في لبنان، تقودنا إلى اللائحة المعروفة: الصناعات الغذائية، المجوهرات، المصنوعات الورقية والخشبية، تضاف إليها خدمات الإعلام، والاستشارات... وإذا طُبّقت على لبنان وسوريا معاً، يمكن إضافة القطنيات، والأنسجة، والزيتون والزيت، والقمح القاسي والمعجنات، والمفروشات، والآلات الخفيفة...

- ثمة مقاربة ثانية تعتمد على استباق موجات التغيير التقني المرتقبة ومواكبة صعودها: الصناعات المتصلة بالبيئة وإعادة التدوير، الطاقة الشمسية، توليد الكهرباء من الأشعة، الأتمتة...

- تقوم المقاربة الثالثة على الاستفادة من ظروف محليّة، بما فيها حالات القصور: إعادة البناء في سوريا، الأبنية المقتصدة للطاقة، الشبكات الذكية (اتصالات، كهرباء، مياه...) أو النفط والغاز. لكنّ استبعاد أي مشاركة لبنانية في عقود الاستخراج والاستثمار الأخيرة يبدو مخالفاً لهذا السياق.

- أما المقاربة الرابعة فتركّز على القطاعات التي تنتج سلعاً وخدمات يحتاج إليها البلد، إنما تحول دون إنتاجها أسباب تتعلق بالاقتصاد السياسي (الاحتكارات مثلاً، أو تحويل القطاعات إلى أداة للريع، أو للسطو على المال العام)، ومنها الأدوية والشبكات الكهربائية الذكية، والمدخلات الزراعية، معدات وتكنولوجيا إدارة ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها...

تجدر الإشارة إلى أن الدعم يكون أكثر فاعلية إذا خصّ المنتجات الأقل حاجة إلى المدخلات المحلية الباهظة الثمن (الأراضي، الطاقة)...

2- مرونة العمل نسبة إلى الإنتاج: هو معيار مهم، لأن النمو في لبنان أثبت أنه لا يولّد فرص عمل، بينما الأزمة السورية ألقت بعبء إضافي هائل من البطالة. الحصيلة التي نشهدها، هي الهجرة من جهة، والضغط الهائل للحصول على وظائف عامة. بات تولّد فرص العمل تحدياً سياسياً واجتماعياً حاسماً. يركّز تقرير البنك الدولي تحت عنوان «لبنان: تعزيز محاربة الفقر والازدهار المشترك – تشخيص منهجي للبلد»، على أنّ عاملاً أساسياً لغياب النمو الاقتصادي الدامج (للناس) هو ضعف مرونة فرص العمل بالنسبة إلى النمو».

> **يمكن إقامة علاقة تكاملية بين الاقتصادين اللبناني والسوري، بحيث تتركز حلقات الإنتاج الأكثر كثافة باليد العاملة في سوريا، بينما تتركز الحلقات الأكثر كثافة برأس المال في لبنان. هذا طبعاً بشرط توافر الطلب الخارجي على المخرجات نظراً إلى تدني الطلب الداخلي بسبب الأزمة في لبنان والحرب في سوريا**

المشكلة هي أن الصناعات الكلاسيكية ذات الثقافة في اليد العاملة، والتي كانت قائمة للتصدير مع تعرضها لمنافسة الاستيراد، يصعب صمودها متى ارتفعت أكلاف المعيشة، وبالتالي مستويات الأجور في البلد. كلفة المعيشة سجّلت حتى الأزمة ارتفاعاً هائلاً في لبنان. تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة في البلدان التي تواجه ظروفاً مماثلة للبنان (والمثال الأقرب هو الأردن) انتهت بالاعتماد المكثف على استيراد يد عاملة أجنبية منخفضة الأجر. لذا ليست المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس مقنعة في ادعائها خلق فرص عمل للبنانيين. ارتفاع الأسعار الداخلية نسبة إلى الأسعار العالمية بنتيجة الداء الهولندي الذي يعاني منه لبنان بحدّة، أدّى إلى «تخصّص في إنتاج السلع والخدمات غير القابلة للتبادل، صغر حجم المؤسسات وضعف إنتاجيتها مع كثافة في العمالة المتدنية الكفاءة، وحركة مزدوجة وكثيفة لهجرة اللبنانيين ولاستيراد يد عاملة أجنبية رخيصة الأجر.

ثمة جواب ممكن تجاه هذه الإشكالية وهو يمرّ عبر إقامة علاقة تكاملية بين الاقتصادين اللبناني والسوري، بحيث تتركز حلقات الإنتاج الأكثر كثافة باليد العاملة في سوريا، بينما تتركز الحلقات الأكثر كثافة برأس المال في لبنان. هذا طبعاً بشرط توافر الطلب الخارجي على المخرجات نظراً إلى تدني الطلب الداخلي بسبب الأزمة في لبنان والحرب في سوريا.

3- مضاعفات الإنتاج غير المباشر التي تولّدها زيادة الإنتاج في قطاع معين تشكل أيضاً معياراً مهماً. تؤتي المضاعفات مفاعيلها سواء صوب المنبع، عبر مزيد من الطلب على مدخلات القطاع، أو نحو المصب، عبر عرض مزيد من السلع الوسيطة التي تنتج عنه، أو عبر الطلب الذي يزداد مع التوزيع الأوّلي المجدي لعوائد الإنتاج الإضافي. ويتوقف تعظيمها على مدى تماسك سلاسل الإنتاج وعلى توافر الموارد. يمكن تعظيمها أيضاً إذا تمكّن لبنان وسوريا من إقامة علاقات تكاملية بين اقتصاديهما.

لكنها تشمل أيضاً العمل ضد آليات فرض الريوع (الاحتكارات واختلال التوازن في المعرفة وفي التفاوض التجاري) التي تهيمن على الاقتصاد اللبناني. الزراعة وصناعة تحويل المواد الزراعية، تشكّلان مثالاً واضحاً لسلسلة تشمل، في كل حلقاتها المتشابكة، التجارة والتمويل، مع اختلال فاضح في التوازن في الحصول على المعلومات وفي التعرض للمخاطر: من جهة المنبع (للحصول على المدخلات) كما من جهة المصبّ (الوصول إلى الأسواق والتحكّم بشبكات التوزيع).

تميّز الوضع اللبناني بتركّز الإنتاج في الحلقات الأخيرة من سلاسل الإنتاج، وبذلك باتت مضاعفات الإنتاج صوب المنبع (المدخلات مستوردة) وصوب المصبّ شبه معدومة.

تم تشويه المفاعيل، عبر الطلب بنتيجة تحويل إدارة الخدمات العامة إلى أدوات لفرض الريوع أو أعباء شبه ضريبية ثقيلة بالاستفادة من حالات الاحتكار الطبيعية الخاصة أو العامة أو الما بين وضخّ الريوع والأعباء هذه في قنوات التوزيع الاجتماعي – الزبائني، فأصبحت هذه الخدمات مختلفة عن أبسط المعايير، ما ولّد الحاجة إلى الاستعاضة عنها عبر اللجوء إلى موفّري خدمات بديلة يقدمها عدد هائل من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم (من مولدات الأحياء، إلى فانات النقل، إلى صهاريج المياه، إلى موزعي التلفزيون والإنترنت...) وهي تستخدم أعداداً كبيرة جداً من العمال بكلفة مضاعفة على الاقتصاد عموماً وعلى المستهلكين. وسوف يكون من الصعوبة بمكان توفير حلول لهؤلاء العمال الذين لا يزيد عملهم شيئاً في الإنتاج لو قامت المؤسسات العامة بمسؤوليتها.

بموازاة أي إجراء يُتّخذ تجاه أي قطاع معين، تعزيزاً أو تقليصاً، وفق المعايير الثلاثة المذكورة، يجب الاهتمام بعناية شديدة بوجهة وكيفية إعادة تخصيص عوامل الإنتاج المنخرطة في الأنشطة التي لا يكون مبرراً استمرارها على حالها، ولا سيما العاملون. واجب تخفيف المخاطر التي تصيب الأسر والمؤسّسات جراء إجراءات التصحيح المالي (إعادة توزيع الموارد البشرية الناتجة عن استثمارات أو عن إجراءات ضريبية) يضاف إلى واجب تخفيف المخاطر المرتبطة بالأزمة نفسها (تفاوت في العملات بين المداخيل بالليرة والالتزامات بالعملات، الضغط على السيولة، انخفاض القيمة الفعلية للأصول المقابلة للقروض).

أشكال الإجراءات متنوعة: إجراءات مباشرة تتناول المؤسسات الكبيرة والمتوسطة أو تجمّعات المؤسّسات، جولات استثمار، زيادة رؤوس أموال أو تمويل، البحث عن شركات دولية، التدريب، إقامة منصات مشتركة للتصدير بين مؤسسات صغيرة متشابهة، إجراءات متولدة تُعنى بمجموعات المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بصفتها متعاقدة من الباطن... كل هذا مع سياسات اجتماعية مواكبة لمختلف التغيّرات، ومع أفعال هادفة ومركّزة (دعم اول فرصة عمل للشباب مثلًا).